عبث أهل الأهواء بتراث الأمة ووقيعتهم في علمائها

« نظرة تطبيقية في كتب حسن بن علي السقاف »

تقديم

فضيلة العلامة
علي بن سالم بن سعيد بكير غيثان
عضو مجلس الشورى بالجمهورية اليمنية

فضيلة الشيخ
علوي بن عبدالقادر بن محمد بن هادي السقاف
المشرف على موقع الدرر السنية

تأليف

محمد بن سعيد بن عبدالله الكثيري

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم علامة تريم ومفتيها

الشيخ علي بن سالم بن سعيد بكير

عضو مجلس الشورى بالجمهورية اليمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله الحي القيوم السميع العليم، وأبلغ الصلاة وأتم التسليم على النبي الرؤوف الرحيم محمد وعلى آله وأصحابه والمتبعين لهم المقتفين آثارهم.

وبعد فقد اطلعت على ما كتبه الباحث الحاذق الأخ محمد بن سعيد بن عبدالله الكثيري وقرأته، فيا له من بحث ممتع وممرع، ومفيد لمبتغي الحق مقنع - وذلك في رده على حسن السقاف في تحريفه وتبديله وتهريجه وتهويله وتزويقه ونعيقه، فالويل له مما كتبت يداه، وحسبه الله وكفى بالله حسيبا - وفيما كتبه الشيخ أبو عثمان - حفظه الله ورعاه - لطالب الحق ومريد السلامة في دينه والنجاة في الآخرة غنية وكفاية - وأما العنيد البليد فلا تغني معه إقامة الحجج .

من البلية عذل من لا يرعوي عن غيّه . . . .

ولكن نشر القول هنا خير من طيّه؛ ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ .

وهكذا فليكن دأب العلماء البيان والإيضاح، والتوضيح والإفصاح، والترفع عن الهمز واللمز والألغاز ومعمّيات القول، وعدم الكتمان ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ .

ولا نحب أن يخرج بنا الكلام عما نحن بصدده، من إرادة التنويه والإشارة إلى أهمية هذا الكتاب : «**عبث أهل الأهواء بتراث الأمة ووقيعتهم في علمائها**»، فإليك أيها القارئ المنصف هذا الكتاب ودونك إياه فانهل منه واستفد، نفع الله به وبمؤلفه.

وفي ختام هذا التعريف نسأل الله أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، ولا يجعله مشتبهاً علينا فنتبع الهوى، فإن من اتبع الهوى فقد خسر خسراناً مبينا، وضل ضلالاً بعيدا.

وكتبه

علي بن سالم بن سعيد بكير

بتريم - حضرموت

في ١٥ رمضان ١٤٢٦هـ

تقديم

فضيلة الشيخ

علوي بن عبد القادر بن محمد بن هادي السقاف

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الرد على المخالف المعادي للسنة وأهلها أصل من أصول الإسلام ينبري له العلماء وطلاب العلم المخلصين الذي قال فيهم الإمام أحمد: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين» وأكد ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٩/ ٢٣٣) بقوله: «إن هذه الأمة - ولله الحمد - لم يزل فيها من يتفطن لما في كلام أهل الباطل ويرده، وهم لما هداهم الله به يتوافقون في قبول الحق ورد الباطل رأياً ورواية من غير تشاعر ولا تواطؤ»، ولا أحسب إلا أن أخانا الشيخ محمد بن سعيد الكثيري من هؤلاء العدول الذين تفطنوا لباطل هذا المردود عليه والذي لا أحسبه إلا من الغالين المبطلين الجاهلين.

وكنت قد قرأت قديماً للمدعو حسن بن علي السقاف - هداه الله - عدداً من كتبه لا أذكر أنني أتممت واحداً منها لما يصيبني من الغثيان والاشمئزاز من سخريته واستهزائه وسبه وشتمه لأئمة أهل السنة، ثم

لما استمعت مؤخراً إلى جزء من مقابلة له في قناة المستقلة كفّر فيها شيخ الإسلام ابن تيمية شاركتُ فيها بمداخلة رددت فيها عليه، لكني ما كنت أظن أنه بهذا السوء من الكذب والتضليل والافتراء على السنة وأهلها إلا بعد أن قرأت هذا الكتاب الماتع « **عبث أهل الأهواء بتراث الأمة ووقيعتهم في علمائها** » فهالني ما فيه من طعن في معاوية رضي الله عنه وجرأته على أئمة الإسلام كأحمد بن حنبل وابن جرير الطبري وأبي الحسن الأشعري - الذي ينتسب إليه - وابن تيمية وابن القيم الحنبليين - وابن كثير والذهبي - الشافعيين - وابن أبي العز الحنفي والألباني وغيرهم كثير، وطعنه في كتب أئمة السنة ككتاب الرد على الجهمية وكتاب السنة للإمام أحمد والسنة لابنه عبد الله والسنة للخلال والرؤية للدارقطني والتوحيد لابن خزيمة والعلو للذهبي وغيرها، كل ذلك تجده أخي القارئ في هذا الكتاب موثقاً من كلامه محدداً بالجزء والصفحة من كتبه وقد فندها المؤلف - جزاه الله خيراً - ورد عليها رداً مجملاً ومفصلاً أحياناً، وإني أدعو المردود عليه أن يتوب إلى الله تعالى مما اقترفت يداه، وخطه قلمه، وتفوه به لسانه، ويرجع إلى منهج أهله وأجداده الأوائل من أهل بيت النبوة المتمسكين بسنة نبيهم ﷺ، ولا يغرنه نسبه فمن ينتسب إليه ﷺ يقول كما في صحيح مسلم: « **من بطّأ به عمله لم يسرع به نسبه** »، وإن أهل السنة الموحدين من آل البيت عامة وآل السقّاف خاصة ليتبرؤون من أقوال هذا الرجل الذي انتصر فيها للجهمية والمعتزلة والرافضة والإباضية الخوارج، فماذا أبقى لأهل السنة؟!، نسأل الله لنا وله الهداية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

علوي بن عبد القادر بن محمد بن هادي السقاف

aasaggaf@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم صل عليه وعلى آله الأطهار وعلى صحبه الميامين الأبرار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

«فإن العلم إما نقل مصدَّقٌ أو استدلال مُحقق، والأمانة أصل فيهما، فهي حلية مأمور بها شرعاً، والخيانة فرع فاسد، منازع لهذا الأصل الشريف، فهي خلة منهي عنها»[١].

وتُخرم الأمانة ويهتك سترها بأحد أمرين:

١- الكذب والتحريف والتزوير وغير ذلك من مساوئ الأخلاق وقبائح الطباع.

٢- الطعن والوقيعة في أمناء الأمة وحملة العلم.

وقد ابتليت الأمة بطوائف تنتمي للعلم «لا تجد الأمانة في نفوسهم مستقراً فلا يتحرجون أن يروُوا ما لم يسمعوا أو يصفوا ما لم يعلموا»[٢] أو يحرفوا آية أو حديثاً أو يُقوِّلُوا عالماً ما لم يقل أوغير ذلك من البلايا.

---

(١) تحريف النصوص (ص٢٢).

(٢) رسائل الإصلاح (١/ ١٣).

ويحملهم على هذا (الداء المنبوذ) الدفاع والنصرة لعقيدة خلفية أو مذهب فقهي متبع، فأساءوا في ذلك جداً حتى للإمام صاحب المذهب نفسه، فإن من ظن أنه لا يمكنه الدفاع عن مذهبه أو إمامه إلا بمثل تلك الأفاعيل المنبوذة فقد أساء إلى من يريد الدفاع عنه !

وإذا كان في سلف هؤلاء الجناة مَن قد حصل مصالحَ دنيوية دونية ؛ لما اتسم به عصره من انغلاق المجتمع وصعوبة البحث والكشف، فإن المرء لا ينقضي عجبه من تتابع معاصرينا من هؤلاء القوم على هذا (الداء المنبوذ) والعفن المشين في هذا العصر عصر التواصل، وانتشار الطباعة وسرعة الوصول إلى المعلومة !

وهذا التهافت على هذا (الإفساد) يثير سؤالاً - لدى أصحاب العقول الفطنة - ملخصه : ما أسباب ومبررات هذا (الإفساد)؟[1]

وأياً كان السبب الباعث عليه إلا أنه عند العقلاء دليل قطعي على انقطاع حبل الوصال بين هؤلاء الجناة وبين الشرع المطهر.

فمن خان الأمانة ومَزَّقَ سياجها فقد كشف لنا عن حاله، وفضح نفسه، وأَحَلَّ لنا عرضه.

ومن هؤلاء الجامعين لتلك القبائح والمتسابقين على إشهار هذا (الداء المنبوذ) حسن بن علي السقاف - هداه الله - فقد وقفت على مجموعة من كتبه ؛ فوجدته لا شيء عنده إلا مضغ الباطل، قد نبذ قناع الحياء وراءه، وادرع سربال السفه فاجتابه، وكشف بالخلاعة رأسه ؛ فنبز أهل الحق بالألقاب القبيحة، فهم عنده حشوية مجسمة، ورمى أولي الفضل من أهل السنة بقلة البصيرة، وتعدى عليهم بالتبديع

---

(١) تجد الجواب على هذا في الدراسة التأصيلية للعلامة بكر أبو زيد بعنوان (تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال).

والتضليل والتكفير. ولا غرو في ذلك فإن كتبَ الكوثري زادُهُ ومتاعُهُ، فحق لنا أن نتمثل بقول الإمام ابن القيم :

ياوارد القلوط ويحك لو ترى ... ماذا على شفتيك والأسنان
أو ما ترى آثارها في القلـ ... ـب والنيات والأعمال والأركان
لو طاب منك الورد طابت كلها ... أنى تطيب موارد الأنتان
ياوارد القلوط طهر فاك من ... خبث به واغسله من أنتان

- وبعد - فلا يستغرب ما في تساويده من تحريف النصوص ببترها، والزيادة فيها، والنقص منها، وتقويل أهل العلم ما لم يقولوا.

وسوء الأدب مع العلماء والأئمة الأجلاء، واتباع الهوى بتقوية الضعيف، وتضعيف القوي، والتناقض، والقدح في تراث السلف بأساليب صريحة وخفية.

ومع هذا النتن ترى الضعف العلمي، فصدق فيه قولهم : «أحشفاً وسُوء كيلة».

وسيتضح للقارئ اللبيب أن السقاف - هداه الله - ساقط العدالة فلا يوثق بنقله ولا بقوله مع ضلاله وانحرافه.

هذا، وقد جعلت هذا الكتاب ستة فصول، تحدثت في كل فصل عن صفة من صفات المذكور - هداه الله -، مرتبة على النحو التالي :

الصفة الأولى : تحريف النصوص.

الصفة الثانية : الكذب.

الصفة الثالثة : اتباع الهوى.

الصفة الرابعة : الضعف العلمي.

الصفة الخامسة : السخرية والهزء والسباب والتنقص للعلماء.

الصفة السادسة : كراهيته لكتب السنة.

وكلها متفرعة عن «**عبث أهل الأهواء بتراث الأمة ووقيعتهم في**

علمائها».

وستجد - أخي القارئ - شواهد كل صفة في موضعها من واقع ما خطته يده : «وَعَلى الـمُرِيْبِ شَواهدٌ لا تُدْفَعُ».

فوالله لئن يعيش الإنسان مصون العرض مستور الحال عاميًّا يؤدي ما أمره الله خير له من أن يكون عالماً مهتوك الستر مباح العرض تجعل سوآته في صحائف شاهدة عليه إلى يوم القيامة.

وايم الله إنها لحجج بينة يقيمها أهل السنة شاهدة على القوم ببطلان ما هم عليه.

ثم هي دلائل نوقظ بها قلوب أناس انخدعوا ببهرج القوم الزائف وتابعوهم دون معرفة بحقيقتهم!!

وقبل الدخول في المقصود أنبه على أمور :

١ - لم أُرد بهذا البيان تفنيد ما يذكره السقاف من شبهات يستدل بها على تجهمه وقبوريته، فهي واهيات افترعتها فؤوس أهل السنة فطاشت في أدراج الريح، ولن تجد بها بَعْدُ من طالبي الحق - الخائفين من الله ومن يوم الحساب - نصيراً، لا سيما بعد انتشار كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه : ابن القيم، وابن عبد الهادي وغيرهما رحمهم الله أجمعين.

ولكن أردت بيان حاله، وهل هو ممن يوثق بنقوله أم أنه محرف ساقط العدالة لا يوثق بنقله ؟

٢ - لعلمي بأن كتابي هذا سيصل أقواماً لا يُمكنُهم مقابلة نُقُول السقاف بأصولها رأيت نفسي مضطراً لأن أنقل النص المحرف، ثم أنقله من مصدره، وأبين وجه ذلك والباعث له.

ولذا سترى - في مواضع - استطرادًا لا يخلو من فوائد.

٣ - إن أمثلة التحريف والكذب التي ذكرتها هي بحسب ما وقع لي لا بحسب التتبع، وذلك أني أمر بالنص المنقول فإن انقدح في ذهني تحريفه وكنت قوي الهمة قمت بالمقابلة بينه وبين أصل الكتاب المنقول منه، وفيما ذكرت كفاية، فإن «البعرة تدل على البعير، والأثر يدل على المسير».

وختاماً، أسأل الله - جل وعلا - أن يُثبت في السنة أقدامنا ويُجري في حفظها ونشرها أقلامنا، وأن يجعلنا وجميع المسلمين من الحوادث والفتن، والكوارث والمحن، في مَعْقِلٍ لا يُرام، وموئِلٍ لا يُنالُ ولا يُضامُ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على الحبيب المبعوث رحمة للعالمين.

محمد بن سعيد بن عبدالله الكثيري

الفصل الأول

تحريف النصوص

لقد تفنن هذا المخلوق بالتحريف حتى تفوق على مشايخه وأساتذته، وقد وقفت على أمثلة كثيرة من واقع ما خطته يده، وهي على أربعة ألوان :

اللون الأول : بتر النصوص.

اللون الثاني : التلفيق بين النصوص.

اللون الثالث : إقحام كلمات في أثناء النقول عن العلماء.

اللون الرابع : إنزال كلام العلماء عن مواضعه.

اللون الأول: بتر النصوص

هذه - أيها الأخ - خلَّةٌ تمكنت من السقاف - هداه الله - حتى بتر أربعة وعشرين نصاً، وإليك الأمثلة:

❖ **بتره ثلاث آيات:**

أراد السقاف أن يدلل على صحة قاعدة الجهمية والتي تبناها الأشاعرة: «أن الأخذ بظواهر النصوص يلزم منه لوازم باطلة»[1] فأتى بثلاث آيات وبترهن حتى يسلم له الاستدلال بهن، وتكون القاعدة المذكورة صحيحة!، فقال (ص١٣٣) من تعليقه على دفع الشبه:

«ثم لنعلم جميعاً أن هناك (نصوص) كثيرة في الكتاب والسنة الصحيحة يوهم ظاهرها أن الله في الأرض وفي كل مكان منها:

قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمۡ﴾ [محمد: ٣٥]، وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ [الحديد: ٤] والضمائر مثل (هو) تعود على الذوات لا على الصفات أصلاً كما هو مقرر في العربية والآية التي قبلها ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمۡ﴾

---

(١) هذه القاعدة نص عليها بعض الأشاعرة، قال السنوسي في شرح الكبرى (ص): «وأما من زعم أن الطريق إلى معرفة الحق الكتاب والسنة، ويحرم ما سواهما فالرد عليه أن حجيتهما لا تعرف إلا بالنظر العقلي، وأيضاً فقد وقعت ظواهر من اعتقدها على ظاهرها كفر عند جماعة وابتدع» ا.هـ

وقال - أيضاً -: «أصول الكفر ستة...» فذكر خمسة، ثم قال: «سادساً: التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية». (ص).

تثبت ذلك قطعياً وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ﴾ [المجادلة: ٧] . . .» إلى آخر هرائه.

أقول: لو جاء المذكور - هداه الله - بالآيات كاملة لبطل استدلاله، ولتبين للقراء بطلان كلامه، وأن ظاهر الآيات يدل على أن الله مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطاً بهم علماً وقدرةً وسمعاً وبصراً وتدبيراً وسلطاناً وغير ذلك من معاني ربوبيته، لا أنه معهم بذاته في كل مكان، ولذا بتر السقاف - هداه الله - الآيات حتى يصح له الاستدلال، ولا تظن أن صنيعه هذا من بنات أفكاره، فقد سبقه إليه بعض الجهمية ورد عليهم أئمة الإسلام، وبينوا زيفهم وضلالهم.

وحتى لا يتطرق إلى هذه الحقيقة أدنى شك، فسأنقل لك نصوص العلماء في ذلك.

قال أبو طالب أحمد بن حميد، سألت أحمد بن حنبل عن رجل قال: الله معنا، وتلا: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] فقال: **قد تجهّم هذا، يأخذون بآخر الآية ويدعون أولها**، قرأتَ عليه ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ [المجادلة: ٧] فعلمه معهم، وقال في سورة (ق) ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] فعلمه معهم.

قال المروذي: قلت لأبي عبدالله: إن رجلاً قال: أقول كما قال الله ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] أقول هذا ولا أجاوزه إلى غيره.

فقال: **هذا كلام الجهمية بل علمه معهم، فأول الآية تدل على أنه علمه**. رواه ابن بطة في كتاب الإبانة عن عمر بن محمد (بن) رجاء

عن محمد بن داود عن المروذي(١).

وقال الإمام أحمد: «قالوا - يعني الجهمية -: إن الله معنا وفينا، فقلنا: الله جل ثناؤه يقول: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧]، ثم قال: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] يعني: الله بعلمه ﴿وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ﴾ [المجادلة: ٧] يعني الله بعلمه، ﴿سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] يعني: بعلمه فيهم، ﴿أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، **يفتح الخبر بعلمه، ويختم الخبر بعلمه**» ا.هـ(٢)

والسقاف - هداه الله - جَهِلَ أن أول الآية يدل على أن معية الله لخلقه معية علم أو أن واعظ الإيمان في قلبه نازعه فأبقاه ولم يحذفه وهو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧] واقتصر على حذف آخرها ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، وما درى المسكين أن أول الآية كآخرها يدلان على أن معية الله لخلقه معية علم وإحاطة واطلاع!

لذا قال الإمام أحمد: «يفتح الخبر - يعني الآية - بعلمه، ويختم الخبر بعلمه».

وقال الحافظ أبو بكر الآجري: «والذي يذهب إليه أهل العلم: أن الله عز وجل على عرشه فوق سماواته، وعلمه محيط بكل شيء، قد أحاط علمه بجميع ما خلق في السماوات العلا، وبجميع ما في سبع أرضين وما بينهما وما تحت الثرى، يعلم السر وأخفى، ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ويعلم الخطرة والهمَّة، ويعلم ما توسوس

---

(١) العلو للذهبي (ص١٣٠).

(٢) الرد على الجهمية (ص ٥٠).

به النفوس، يسمع ويرى لا يعزب عن الله - ﷻ - مثقال ذرة في السماوات والأرضين وما بينهن إلا وقد أحاط علمه به، وهو على عرشه سبحانه العلي الأعلى تُرفع إليه أعمال العباد، وهو أعلم بها من الملائكة الذين يرفعونها بالليل والنهار.

فإن قال قائل: فأيش معنى قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] التي بها يحتجون - يعني الحلولية -؟

قيل له: عِلْمُهُ عز وجل، والله على عرشه وعلمه محيط بهم، وبكل شيء من خلقه، كذا فَسَّره أهل العلم، **والآية يَدُلُّ أولها وآخرها على أنه العلم**.

فإن قال قائل: كيف؟!

قيل: قال الله - ﷻ -: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، **فابتدأ الله - ﷻ - الآية بالعلم، وختمها بالعلم، فعلمه - ﷻ - محيط بجميع خلقه**، وهو على عرشه، وهذا قول المسلمين» ا.هـ[1]

أما قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥] فالمراد به: التأييد والنصر على عدوكم، وهذا المعنى ظاهر من سياق الآية قال تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥] قال إمام المفسرين ابن جرير الطبري - رحمه الله -: عند قوله تعالى: « ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ بالنصر لكم عليهم»[2].

---

(١) الشريعة (ص ٢٨٨).

(٢) جامع البيان (١٣/ ٢٦/ ٦٣).

وأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] فيوضحه أيضاً سياق الآيات قال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٣-٤].

قال ابن جرير - عند قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ -: «وهو شاهد لكم أيها الناس أينما كنتم يعلمكم، ويعلم أعمالكم، ومتقلَّبكم ومثواكم، وهو على عرشه فوق سمواته السبع» ا.هـ(١)

وليس في هذا التفسير صرف للفظ عن ظاهره، بل هو ظاهر النص كما يدل عليه السياق، فالمعية تختلف دلالتها بحسب سياق الكلام، لذا قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل في كتابه (الرد على الجهمية)(٢).

«بيان ما ذكر الله في القرآن ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ وهذا على وجوه:

قال الله جل ثناؤه لموسى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا﴾ يقول: في الدفع عنكما.

وقال: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ يقول: في الدفع عنا.

وقال: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ يقول: في النصر لهم على عدوهم.

وقال: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ في

(١) المصدر السابق (١٣/ ٢٧/ ٢١٦).
(٢) ص ٥٤ ط/ رئاسة إدارة البحوث، تحقيق الشيخ إسماعيل الأنصاري.

النصر لكم على عدوكم.

وقال: ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ يقول: بعلمه فيهم.

وقال: ﴿فَلَمَّا تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ يقول: في العون على فرعون...» إلخ كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

---

(١) تتمة للفائدة في مسألة المعية:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة؛ من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال؛ فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى. فإنه يقال: مازلنا نسير والقمر معنا أو النجم معنا.

ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك؛ وإن كان فوق رأسك. فالله مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة.

ثم هذه «المعية» تختلف أحكامها بحسب الموارد فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾... إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم، ومهيمن عالم بكم. وهذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته.

وكذلك في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾... إلى قوله تعالى: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ الآية.

ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ كان هذا أيضاً حقاً على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ وكذلك قوله لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ هنا المعية على ظاهرها، وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد...» إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فلفظ «المعية» قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع، يقتضي في كل موضع أموراً لا يقتضيها في الموضع الآخر؛ فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها - وإن امتاز كل موضع بخاصية - فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب - عز وجل - مختلطة بالخلق، حتى يقال قد صرفت عن ظاهرها» مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٣-١٠٤). =

أخي القارئ: لعله أصبح من الواضح الذي لا شك فيه، بعد هذه النقول عن إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل، من هم سلف السقاف في صنيعه السابق بآيات المعية؟!

وما رأي أحمد رحمه الله فيهم؟

فهنيئاً للمذكور بهذا السلف!! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

= وقال العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله تعالى -: «ويدل على أنه ليس مقتضاها - يعني المعية - أن تكون ذات الرب - عز وجل - مختلطة بالخلق أن الله ذكرها في آية المجادلة بين ذكر عموم علمه في أول الآية وآخرها، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فيكون ظاهر الآية أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده، وأنه لا يخفى عليه شيء من أعمالهم لا أنه سبحانه مختلط بهم ولا أنه معهم في الأرض.

أما في آية الحديد فقد ذكرها الله تعالى مسبوقة بذكر استوائه على عرشه وعموم علمه متلوة ببيان أنه بصير بما يعمل العباد، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فيكون ظاهر الآية أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده وبصره بأعمالهم مع علوه عليهم واستوائه على عرشه لا أنه سبحانه مختلط بهم ولا أنه معهم في الأرض وإلا لكان آخر الآية مناقضاً لأولها الدال على علوه واستوائه على عرشه.

فإذا تبين ذلك علمنا أن مقتضى كونه تعالى مع عباده أنه يعلم أحوالهم ويسمع أقوالهم ويرى أفعالهم ويدبر شؤونهم، فيحيي ويميت ويغني ويفقر ويؤتي الملك من يشاء إلى غير ذلك مما تقتضيه ربوبيته وكمال سلطانه لا يحجبه عن خلقه شيء، ومن كان هذا شأنه فهو مع خلقه حقيقة ولو كان فوقهم على عرشه حقيقة» ا.هـ القواعد المثلى (ص٥٥).

وبهذا يتبين لنا أن تفسير السلف للمعية بأنها «معية علم» ليس من صرف النص عن ظاهره، بل هو من الأخذ بظواهر النصوص حسب مقتضى سياق الكلام، والحمد لله على توفيقه.

❖ **بتره أربعة أحاديث :**

❖ **الأول : حديث الشريد بن سويد الثقفي.**

قال السقاف - هداه الله - في تعليقه على دفع الشبه ص ١٢٢ :

«وقدوتنا في ذلك سيدنا رسول الله ﷺ الذي كان يستنشد بعض الصحابة أبياتاً لبعض الجاهليين، ويقول كلما فرغ القائل من بيت «هيه» حتى يأتي بالذي بعده وقد ثبت ذلك عنه ﷺ رواه أبو داود الطيالسي ص (١٧٩)».

أقول : يا سقاف - هداك الله - لِمَ ذكرت الحديث بالمعنى ؟! ولماذا بترته ولم تكمله، وقد وقفت على موضع الحديث في مسند الطيالسي بدليل كتابتك رقم الصفحة ؟!

اعلم - أخي القارىء - أن هذا الحديث دليل لما ذهب إليه العلماء من أن كفار قريش الذين بعث إليهم الحبيب محمد ﷺ كانوا يقرون لله بالربوبية، لذا يحرص القبوريون - دعاة الأموات - على إخفاء هذا الحديث وأمثاله.

والحديث أخرجه الطيالسي ص **١٧٩** من طريق عمرو بن الشريد عن أبيه، قال : استنشدني رسول الله ﷺ مائة قافية من شعر أمية بن أبي الصلت كلما أنشدته قافية، قال : « هيه» ثم قال رسول الله ﷺ : «**إن كاد ليسلم في شعره**». وأخرجه مسلم في صحيحه (١٥/ ١٢- مع شرح النووي).

فانظر إلى قول النبي ﷺ : «**إن كاد ليسلم**» فلم يحكم له بالإسلام مع أن شعره مليء بتوحيد رب الخليقة بالخلق والإحياء والإماتة.

قال النووي : «واستزاد من إنشاده لما فيه من الإقرار بالوحدانية والبعث» ا.هـ

وهذا مذهب الدهماء من العرب إلا شرذمة قليلة منهم[١]، ونصوص القرآن الكريم تدل على هذا ولم يخالف في هذه الحقيقة إلا شرذمة قليلة من القبوريين، وقد اعترف بذلك شيخ السقاف، عبدالله الغماري، فقال: «كان المشركون يعتقدون أن الله في السماء، ويشركون معه آلهة في الأرض، ولما جاء حصين بن عتبة أو ابن عبيد والد عمران إلى النبي ﷺ فسأله: «**كم تعبد من إله؟**» قال: ستة في الأرض، وواحداً في السماء ...» فتح المعين (٢٨-٢٩).

فقال السقاف - هداه الله - تعليقاً على كلام شيخه الغماري - بعد تخريجه للحديث -: «فالقصة فيما يظهر ليست ثابتة، والحشوية يحتجون بها كثيراً، فتنبه» ا.هـ

قلت: نعم تنبهنا فوجدنا شيخك قد احتج بالقصة في أعلى الصفحة وقلتَ أنت في أسفلها: «والحشوية يحتجون بها كثيراً».

فقلتُ: سبحان من جمع فيك مع عمى البصيرة عمى البصر.

ثم إن السقاف نقل كلام شيخه الغماري في تعليقه على دفع الشبه (ص١٨٧) فوضع علامة استفهام وتعجب؟! عقب كلام شيخه ناسياً الأدب المصنوع والعبارات الرنانة التي يُسدلها على شيخه كالإمام! الحافظ! المحدث! الأصولي!

فظهرت حقيقة أدب التلميذ! مع الشيخ بسبب قولٍ لم يرتضه، فكيف لو وقف على كلام شيخه الآخر الذي اعترف فيه بأن المشركين

---

(١) قال الشهرستاني - عندما ذكر أديان العرب -: «وصنف منهم أقروا بالخالق وابتداء الخلق ونوع من الإعادة، وأنكروا الرسل، وعبدوا الأصنام، وزعموا أنهم شفعاؤهم عند الله في الدار الآخرة. وحجوا إليها ونحروا لها الهدايا وقربوا القرابين، وتقربوا إليها بالمناسك والمشاعر، وأحلوا وحرموا، وهم الدهماء من العرب إلا شرذمة منهم نذكرهم» ا.هـ الملل والنحل (٣/ ٢٢٠) بهامش الفصل.

جعلوا مع الله آلهة أخرى، وأنهم عبدوها لتقربهم إلى الله ؟!

وإليك نص كلام الغماري : قال : «مناسبة أخرى : بيّنَ في ختام تلك السورة كفر المشركين بنسبتهم الملائكة بنات الله تعالى : ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَلِرَبِّكَ ٱلۡبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلۡبَنُونَ ۝١٤٩ أَمۡ خَلَقۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثٗا وَهُمۡ شَٰهِدُونَ ۝١٥٠ أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ ۝١٥١ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الصافات:١٤٩-١٥٢] وبين هنا كفرهم بنوع آخر، وهو اعتقاد آلهة مع الله، وتكذيبهم للرسول ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡۖ وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ ۝٤ أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾ [ص:٤-٥] الآية، وهذه مناسبة ظاهرة» ا.هـ[١]

وقال - أيضاً - : «سورة الزمر، مناسبتها لما قبلها : أن الله تعالى أمر نبيه في ختام السورة السابقة أن يقول للكفار : إنه ليس من المتكلفين، أي المتقولين للقرآن من قبل أنفسهم .﴿قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص:٨٦] فذكر هنا أنه تنزيل من الله العزيز الحكيم، وأكد إنزاله بالحق، لإفراد الله بالعبادة، على خلاف عمل المشركين الذين ذكر عنهم في السورة السابقة أنهم اتخذوا آلهة مع الله. وحكى عنهم هنا قولهم : إنهم عبدوها لتقربهم إليه ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ فِي مَا هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَۗ﴾ [الزمر:١-٣] » ا.هـ[٢]

فيا ترى ماذا سيقول التلميذ في كلام شيخه ؟!

فهل سيبقى الود والاحترام والغلو والإطراء ؟!

---

(١) جواهر البيان في تناسب سور القرآن (ص ٩٢).

(٢) المصدر السابق (ص ٩٢-٩٣).

أم سيذهب كل ذلك، وينسى الأدب المصنوع ؟!

أم سيسكت حتى يبقى حبل البدعة موصولاً ؟!

وأيّاً كان الأمر، ففي كلام الشيخ ما ينسف مسودة التلميذ - «التنديد بمن عدد التوحيد» ! - من أُسِّها وأساسها[(١)]، والحمد الذي أظهر الحق على أيديهم ولو كرهوا.

❖ **الثاني : بتره سند حديث ومتنه.**

ففي تعليقه على دفع الشبه (ص٢١٢)، قال :

---

(١) وأضيف هنا قول الشيخ عبدالفتاح أبو غدة - الذي وصفه السقاف في تعليقه على رسالة الغماري (بيني وبين الشيخ بكر) بـ«العلامة المحدث الفقيه الأصولي صاحب المؤلفات المشهورة التي سارت بها الركبان واشتهرت بالأسلوب الرفيع العلمي الأدبي النزيه، والذي تلقى العلم رواية ودراية على أكثر من مائة شيخ من أكابر المحققين في العصر...» إلخ كلامه - قال أبو غدة (ص٣٧) من كتابه (كلمات في كشف أباطيل وافتراءات): «وأما دعواهم - أيضاً - بأني غلَّطت شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه الإمام ابن القيم، وإمام الدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمهم الله تعالى، في تقسيم التوحيد إلى توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية. فهي دعوة باطلة أيضاً، فإني لم أتعرض لهذا في شيء من كتبي أو دروسي بقليل أو كثير، وما نسبوه إليَّ ما هو إلا محضُ زورٍ وبهتان. وإني بحمد الله تعالى وفضله أدين الله تعالى في مقام العقيدة بعقيدة السلف ﷺ، فأقول بعقيدتهم في الأسماء والصفات، وأثبت لله سبحانه ما أثبته له سيدنا رسول الله ﷺ من غير تأويل ولا تحريف، ولا تشبيه ولا تمثيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وأما تقسيم التوحيد إلى ما ذكره هؤلاء الأئمة: شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمهم الله تعالى: إلى توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية، فهذا تقسيم اصطلاحي استقاه العلماء مما جاء في الكتاب والسنة في مواضع لا تحصى، مما رَدَّ الله تعالى به على المشركين الذين كانوا يؤمنون بتوحيد الربوبية دون توحيد الألوهية، وفي سورة الفاتحة التي يقرأها المسلم في صلاته مرات كل يوم: دليل على ذلك ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٢-٥]» ا.هـ

«وثابت قد تغير بأخرة، وفي سند هذا الحديث ومتنه ما يدلُّ على أنَّ ثابتاً حدّث به حال اختلاطه من ذلك قوله فيه:

«فضرب صدره ضربة شديدة فقال: مَنْ أنت يا حميد وما أنت يا حميد...».

فتأمّلوا في إنكار حميد لهذا الحديث وفي ضرب ثابت صدره. لا سيّما وابن القطان يقول: «ثابت اختلط وحميد أثبت في أنس منه» كذا في «التهذيب» (٢/ ٤)» ا.هـ المراد نقله من كلام السقاف.

أقول: أراد - هداه الله - أن يوهم قرَّاءه ومريديه «أن ثابتاً وهم في الحديث» فأتى بجزء من كلام ثابت وبتر باقيه، وفي قول ثابت ما يدل على ضبطه لهذا الحديث وإتقانه، وأنه أخذه من أنس، وأن أنساً أخذه من رسول الله ﷺ فهو أمر توقيفي.

وأهل السنة والجماعة لا يتركون حديث المصطفى ﷺ لقول قائل كائناً من كان.

أما من يقول «إن الأخذ بظواهر النصوص من أصول الكفر»! فلا يستغرب عليه التحريف في النصوص، وإليك الحديث كاملاً:

أخرج إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٢٥٨) ح١٦٢ من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ في قوله ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال: بإصبعه هكذا، وأشار بالخنصر من الظفر يمسكه بالإبهام.

قال: فقال حميد لثابت: يا أبا محمد دع هذا، ما تريد إلى هذا، قال: فضرب ثابت منكب حميد، وقال: ومن أنت يا حميد؟

وما أنت يا حميد، حدثني به أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ، وتقول أنت: دع هذا.

أما قوله: «لا سيما وابن القطان ...» فلم أجد أحداً نسب هذا الكلام لابن القطان وهو أبو الحسن علي بن محمد الفاسي، ولعل السقاف أراد يحيى بن سعيد القطان وهو صاحب المقولة، ويقال له: القطان وليس ابن القطان. وهذا أمر يعرفه صغار الطلاب، وهذه الفضيحة - والله أعلم - عقوبة عاجلة من الله لمن تنقص العلماء ولم يرع لهم حقًّا ولا حرمة.

ثم أقول للسقاف: لو قرأت كتب الرجال لعلمت أن ثابتاً أثبت من حميد في أنس لأمور:

الأول: أن حميد يشك في حديث أنس.

قال يحيى القطان: «كان حميد إذا ذهبت توقفه على بعض حديث أنس يشك فيه، كنت أسأله عن الشيء من فتيا الحسن، فيقول: نسيته»(١)، بخلاف ثابت فإنه كان يحفظها جيداً.

قال حماد بن سلمة: كنت أسمع أن القُصاص لا يحفظون الحديث، فكنت أقْلِب الأحاديث على ثابت، أجعل أنساً لابن أبي ليلى، وأجعل ابن أبي ليلى لأنسٍ أشوّشها عليه، فيجيء بها على الاستواء(٢).

الثاني: أن عامة ما يرويه حميد عن أنس إنما سمعه من ثابت قال مؤمل عن حماد: «عامة ما يروي حميد عن أنس سمعه من ثابت»

(١) الميزان (١/ ٦١٠).
(٢) تهذيب الكمال (٤/ ٣٤٧).

وقال أبو عبيدة الحداد عن شعبة: «لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، والباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها ثابت»[١].

قلت: وهل يُقدم حميد الذي سمع من أنس أربعة وعشرين حديثاً أو ضعفها أو أكثر من ذلك، على من لازم أنساً أربعين سنة؟!

حكى البخاري: «عن ثابت، قال: صحبت أنساً أربعين سنة»[٢].

الثالث: أن أنساً كان يقدم ثابتاً ويحبه.

قال حميد: «كنا نأتي أنساً ومعنا ثابت فكلما مرّ بمسجد صلى فيه فكنا نأتي أنساً، فيقول: أين ثابت؟ أين ثابت؟ أين ثابت؟ دويبة أحبها»[٣].

الرابع: أن الحفاظ يجعلون ثابتاً من كبار أصحاب أنس، وربما لم يذكروا حميداً معهم.

قال أبو حاتم الرازي: «أثبت أصحاب أنس بن مالك: الزهري، ثم ثابت، ثم قتادة»[٤].

وقال ابن حجر - معقباً على قول الحاكم «وأصح أسانيد أنس، مالك عن الزهري عنه» -: «فإن قتادة وثابتاً البناني أعرف بحديث أنس من الزهري ...»[٥].

وبهذا يتبين لنا أن قول القطان معارض بأقوال الحفاظ وبأدلة ترده، والله أعلم.

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٩).
(٢) التهذيب (٢/ ٣).
(٣) الكامل لابن عدي (٢/ ١٠٠).
(٤) السير (٥/ ٢٢٢).
(٥) تدريب الراوي (١/ ٨٤).

❖ الثالث : بتره حديث النعمان بن بشير .

قال السقاف (ص٢٥) من تنديده : «وأما الدعاء فليس جميعه عبادة إلا إذا دعونا مَنْ نعتقد فيه صفات الربوبية أو صفة واحدة منها ، فقول النبي ﷺ : «الدعاء هو العبادة» كما رواه الحاكم وغيره بأسانيد صحيحة ، ليس معناه أن كل دعاء عبادة . . .» إلى آخر كلامه.

أقول :لما كان الحديث دليلاً على أن الدعاء عبادة، وهذا ما لا يرتضيه السقاف وأسلافه ؛ لأنهم يجيزون دعاء الأموات.

وكان آخر الحديث مؤكداً لأوله، فلا يمكنهم صرف أوله وتحريفه عن ظاهره مع وجود آخره، لجأ السقاف إلى كشط آخر الحديث وبتره، حتى يمكنه تحريف معناه.

ونص الحديث كاملاً :

عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «الدعاء هو العبادة» ثم تلا ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠] .

❖ الرابع : بتره حديث عبدالله بن بريدة عن أبيه .

قال السقاف - هداه الله - في تعليقه على دفع الشبه (ص٢٣٨) :

«وفي مسند الإمام أحمد (٥/ ٣٤٧) بسند رجاله رجال مسلم عن عبدالله بن بريدة قال : «دخلت أنا وأبي على معاوية فأجلسنا على الفرش ثم أتينا بالطعام فأكلنا ثم أُتينا بالشراب فشرب معاوية، ثم ناول أبي ثم قال : ما شربته منذ حرّمه رسول الله ﷺ . . .» !!!» ا.هـ

أقول : أراد - هداه الله - أن يوهم البسطاء والجهلة من قرّائه ومريديه أن معاوية رضي الله عنه كان يشرب الخمر بعد إسلامه !!

فأتى بأول الحديث وكشط آخره، لأنه يهدم مراده، ويدفع إيهامه.

وتتمة الحديث «ثم قال معاوية: كنت أجمل شباب قريش وأجوده ثغراً، وما شيء كنت أجد له لذة كما كنت أجده وأنا شاب غير اللبن، أو إنسان حسن الحديث يحدثني».

وبوجود الحديث كاملاً يتبين لكل ذي لب أن الشراب لم يكن خمراً لأمور:

الأول: أن بريدة بن الحصيب صحابي جليل أسلم قبل بدر ولم يشهدها، فلو كان الشراب خمراً، لأنكر على معاوية ولقام من مجلسه، وهذا ما نعتقده في صحابة رسول الله ﷺ، خاصة أنه رضي الله عنه كان يتكلم في مجالس معاوية، ولا يخاف في الله لومة لائم، أخرج الإمام أحمد (٥/ ٣٤٧) قال: ثنا الأسود بن عامر (أنا) أبو إسرائيل عن حارث بن حصيرة عن عبدالله بن بريدة عن أبيه، قال: دخل على معاوية فإذا رجل يتكلم، فقال بريدة: يا معاوية، تَأْذَنُ لي في الكلام، فقال: نعم - وهو يرى أنه سيتكلم بمثل ما قال الآخر - فقال بريدة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **إني لأرجو أن أشفع يوم القيامة عدد ما على الأرض من شجرة ومدرة**» قال: أفترجوها أنت يا معاوية، ولا يرجوها علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؟![1].

الثاني: تناول بريدة الشراب من معاوية، وهو ما يفهم من قول عبدالله بن بريدة: «فشرب معاوية، ثم ناول أبي» فلو كان خمراً لرده بريدة على فرض أنه يجلس مع من يشرب خمراً !

الثالث: قوله «ثم قال: ما شربته منذ حرمه رسول الله ﷺ»

---

(١) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٧٨): «رواه أحمد ورجاله وثقوا على ضعف كثير في أبي اسرائيل الملائي» ا.هـ، قلت: قال الحافظ: «صدوق سيء الحفظ، نسب إلى الغلو في التشيع» ا.هـ التقريب (١/ ٦٩).

يحتمل أن قائله معاوية، وأنه قاله لما رأى تردد بريدة واشتباهه في الشراب، فبين له أنه لبن، وأنه لم يشرب محرماً منذ حرمه رسول الله ﷺ.

ويحتمل أن قائله بريدة فيكون الشراب نوعاً من الأنبذة، وأن بريدة منع نفسه من شرب الأنبذة منذ حرم رسول الله ﷺ الانتباذ في الدباء والنقير والمزفت والحنتم واستمر على ذلك إلى ما بعد نسخ تحريم الانتباذ في تلك الأوعية مع أنه أحد رواة حديث النسخ(١).

الرابع: قول معاوية رضي الله عنه: «كنت أجمل شباب قريش وأجوده ثغراً، وما شيء كنت أجد له لذة كما كنت أجده وأنا شاب غير اللبن، أو إنسان حسن الحديث يحدثني» يدل على أن الشراب كان لبناً، يؤكده:

الخامس: أن الحديث أخرجه ابن أبي شيبة (١١/ ٩٤-٩٥) بنفس السند، ولفظه: «دخلت أنا وأبي على معاوية، فأجلس أبي على السرير، وأُتِيَ بالطعام فأطْعَمَنا، وأُتي بشراب فشرب، فقال معاوية: **ما شيء كنت أستلِذُّه وأنا شاب فآخذه اليوم إلا اللبن، فإني آخذه كما كنت آخذه قبل اليوم**».

وهذا التحامل على الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه يبين لنا مراد السقاف بـ (النصب) و (الموالاة) في قوله: «وقد فشا النصب(٢) بين الحنابلة وهو بغضهم لآل البيت أو عدم احترامهم لهم

---

(١) وقد أخرجه مسلم مرفوعاً: «كنت نهيتكم عن الأشربة إلا في ظروف الأدم فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً».

(٢) رمي أهل السنة بالنصب طريقة قديمة للرافضة، قال الإمام أبو حاتم (ت: ٢٧٧): «وعلامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة: تسميتهم أهل السنة حشوية يريدون إبطال الآثار، وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنة مشبهة، وعلامة القدرية: تسميتهم أهل الأثر مجبرة، وعلامة المرجئة: تسميتهم أهل السنة مخالفة =

وموالاة طائفة معاوية أو الدفاع عنها بالحجج التي هي أوهى من بيت العنكبوت . . . .» إلخ كلامه - هداه الله -.

فالإمساك عما شجر بين الصحابة الذي يعتقد أهل السنة وجوبه، هو عند السقاف موالاة طائفة معاوية و بغض آل البيت، وهو النصب - بنظر السقاف - الذي فشا بين الحنابلة!!

ومن كان هذا معتقده فلا يستغرب منه نسبة أقوال أهل السنة للنواصب كما صنع (ص٢٤٠) حيث قال: «فكيف يقول بعض النواصب الذين يظهرون الاعتدال: لعلي أجران، ولمعاوية أجر لأنه مجتهد ؟!!».

أقول : انجرار السقاف خلف إخوانه الرافضة ينسيه مذهب الأشاعرة، فهذا الذي أنكره نص عليه إبراهيم بن محمد البيجوري في شرحه لعقيدة الأشاعرة (جوهرة التوحيد) فقال - تعليقاً على قول الناظم اللقاني :

وأوِّل التشاجر الذي ورد ... إن خضت فيه واجتنب داء الحسد

- : «لما ذكر أن صحبه ﷺ خير القرون احتاج للجواب عما وقع بينهم من المنازعات الموهمة قدحاً في حقهم مع أنهم لا يصرون على عمد المعاصي وإن لم يكونوا معصومين.

وقد وقع تشاجر بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما، وقد افترقت الصحابة ثلاث فرق : فرقة اجتهدت فظهر لها أن الحق مع عليّ فقاتلت معه، وفرقة اجتهدت فظهر لها أن الحق مع معاوية فقاتلت معه، وفرقة توقفت.

وقد قال العلماء : المصيب بأجرين والمخطئ بأجر، وقد

= ونقصانية، وعلامة الرافضة: تسميتهم أهل السنة ناصبة» (شرح أصول اعتقاد أهل السنة / ج١ ص١٧٩).

شهد الله ورسوله لهم بالعدالة.

والمراد من تأويل ذلك أن يصرف إلى محمل حسن لتحسين الظن بهم، **فلم يخرج واحد منهم عن العدالة بما وقع بينهم لأنهم مجتهدون**»(١).

وهنا نرى أن السقاف قد تطاول على الأشاعرة !! فضلاً عمن يسميهم نواصب !! فمن حقنا أن نلقمه حجارة تبين لقرائه المخدوعين به خروجه عن مذهب الأشاعرة وتطاوله عليهم، فأختار لهؤلاء أقوالا ثلاثة لأئمة لا يمكنهم النزاع في علمهم وإمامتهم :

الأول : أبو الحسن الأشعري (مؤسس المذهب)

قال - رحمه الله - : «فأما ما جرى بين علي والزبير وعائشة رضي الله عنهم فإنما كان على تأويل واجتهاد وعليّ الإمام، وكلهم من أهل الاجتهاد، وقد شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة والشهادة، فدل على أنهم كانوا على حق في اجتهادهم.

وكذلك ما جرى بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما كان على تأويل واجتهاد.

وكل الصحابة أئمة مأمونون غير متهمين في الدين، وقد أثنى الله ورسوله على جميعهم، وتعبدنا بتوقيرهم وتعظيمهم وموالاتهم والتبري من كل من ينقص أحداً منهم رضي الله عن جميعهم»(٢).

وقال ابن عساكر - مبيناً مجانبة الأشعري لأهل البدع والخوارج والمعتزلة والرافضة والأموية فيما حصل بين الصحابة - : «فسلك رضي الله عنه طريقة بينهم، وقال : **كل مجتهد مصيب، وكلهم على حق** ، وأنهم لم

---

(١) شرح جوهرة التوحيد (ص ١٤٩).

(٢) الإبانة (ص ١٤٩)، ط. دار الكتاب العربي و (ص ٢٦٠) ط. د / فوقية.

يختلفوا في الأصول وإنما اختلفوا في الفروع، فأدى اجتهاد كل واحد منهم إلى شيء، فهو مصيب وله الأجر والثواب على ذلك»[١].

الثاني : أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ) قال - رحمه الله - :

«وأما عليّ رضي الله عنه فخلافته صحيحة بالإجماع وكان هو الخليفة في وقته لا خلافة لغيره، **وأما معاوية رضي الله عنه فهو من العدول الفضلاء والصحابة النجباء رضي الله عنه**، وأما **الحروب التي جرت فكانت لكل طائفة شبهة اعتقدت تصويب أنفسها بسببها، وكلهم عدول رضي الله عنهم، ومتأولون في حروبهم** وغيرها ولم يخرِج شيء من ذلك أحداً منهم عن العدالة لأنهم مجتهدون اختلفوا في مسائل من محل الاجتهاد كما يختلف المجتهدون بعدهم في مسائل من الدماء وغيرها ولا يلزم من ذلك نقص أحد منهم.

واعلم أن سبب تلك الحروب أن القضايا كانت مشتبهة فلشدة اشتباهها اختلف اجتهادهم، وصاروا ثلاثة أقسام :

- قسم ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في هذا الطرف وأن مخالفه باغ فوجب عليهم نصرته، وقتال الباغي عليه فيما اعتقدوه، ففعلوا ذلك ولم يكن يحل لمن هذه صفته التأخر عن مساعدة إمام العدل في قتال البغاة في اعتقاده.
- وقسم عكس هؤلاء ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في الطرف الآخر فوجب عليهم مساعدته وقتال الباغي عليه.
- وقسم ثالث اشتبهت عليهم القضية وتحيروا فيها، ولم يظهر لهم

(١) تبيين كذب المفتري (ص ١٥٢).

ترجيح أحد الطرفين فاعتزلوا الفريقين، وكان هذا الاعتزال هو الواجب في حقهم؛ لأنه لا يحل الإقدام على قتال مسلم حتى يظهر أنه مستحق لذلك، ولو ظهر لهؤلاء رجحان أحد الطرفين وأن الحق معه لما جاز لهم التأخر عن نصرته في قتال البغاة عليه، **فكلهم معذورون ﷺ، ولهذا اتفق أهل الحق ومن يعتد به في الإجماع على قبول شهاداتهم ورواياتهم وكمال عدالتهم ﷺ أجمعين**»[١].

وقال - أيضاً - :

«**واعلم أن سب الصحابة ﷺ حرام من فواحش المحرمات سواء من لابس الفتن منهم وغيره لأنهم مجتهدون في تلك الحروب متأولون** كما أوضحناه في أول فضائل الصحابة من هذا الشرح، قال القاضي: وسبُّ أحدهم من المعاصي الكبائر ومذهبنا والجمهور أنه يعزر ولا يقتل، وقال بعض المالكية يقتل»[٢].

الثالث: يوسف بن إسماعيل النبهاني:

وقد وصفه السقاف في كتيبه (الإغاثة / ص١٨) بـ «المحدث»! فإلى نص كلامه لعله يكون رادعاً للسقاف عن ترفضه!

قال النبهاني - عن سبب تأليفه كتاب (الأساليب البديعة المقنعة لكل منصف من أهل السنة والشيعة) - : «**والحامل لي على تأليفه أن الشيطان قد قاد في هذا الزمان بعض الجهال من أهل السنة بوسيلة حب آل البيت الكرام والتعصب لهم بمجرد الهوى والأوهام إلى بغض بعض الصحابة الكرام لاسيما معاوية وعمرو بن العاص** لخروجهما عن طاعة الإمام وصار هؤلاء الجهلة يتبجحون بذمهما معتقدين بجهلهم أن ذلك

---

(١) شرح مسلم (١٥/ ١٤٩).
(٢) المصدر السابق (١٦/ ٩٣).

من القرب التي ترضي الرب والحسنات التي تنفعهم في الحياة وبعد الممات، وسوَّل لهم أبو مرة أن أئمة الأمة من أهل السنة ما أنصفوا في الجواب عنهما وعلى كل من كان في شاكلتهما من الصحابة المحاربين لعلي رضي الله عنه، **وربما تجاوز بهم الحال إلى الاعتراض على الخلفاء الراشدين ولاسيما عثمان، وقد يفضلون عليه بل عليهم علياً بمجرد الهوى في أنفسهم، مدعين أنهم لا تأخذهم في اتباع الحق لومة لائم،** مع أنهم في أمر الدين مثل البهائم ويظنون من شدة جهلهم وعمى قلوبهم أن جميع الأمة من عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى الآن هي غير مصيبة في ذلك، وأنهم هم ومن كان على شاكلتهم من كل جاهل فدم تابع لهواه بلا علم ولا فهم على هدى وصواب في بغض بعض الأصحاب، فكانوا بذلك من الأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، **فسوء حال هؤلاء الجهلة من أهل السنة هو الذي حملني على تأليف** هذا الكتاب ليعرف من قرأه منهم أنه في خطأ عظيم وخطل ذميم وأنه في ذلك ليس على هدى من الله بل هو على شفا جرف من الهلاك إن لم يتداركه باللطف مولاه»[1] ا.هـ

وهنا أسأل السقاف: هل الأشعري والنووي والنبهاني والبيجوري شارح (جوهرة الأشاعرة) من النواصب الذين قصدتهم؟!

وبهذا تعلم - أخي القارئ - معنى قول أمير المؤمنين ورابع الخلفاء الراشدين سيدنا ومولانا علي بن أبي طالب رضي الله عنه «يهلك فيّ رجلان: محب مفرط، ومبغض مفتر».

فالحمد لله على توفيقه أن هدانا إلى حب صحابته وآل بيته[2] أجمعين.

---

(١) ص(٣-٥) بهامش شواهد الحق.

(٢) هذه عقيدة أهل السنة والجماعة ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كلام كثير في بيان عقيدة =

❖ **بتره ثلاثة عشر نصا من نصوص العلماء:**

ثم بعد أن رأيت - أخي القارئ - طرفاً من تلاعب السقاف - هداه الله - بنصوص الكتاب والسنة فلا أظنك تستغرب إذا علمتَ أنه قد بتر ما يقرب من عشرين قولاً من أقوال العلماء، فمن هان عليه الكتاب والسنة فلا احترام لأقوال أهل العلم عنده إذا خالفت هواه، وما سوّده شاهد عليه بذلك، وإليك الأمثلة :

ـ التحريف الأول: بتره قولاً لابن عبدالبر في إفادة خبر الواحد .

ففي (ص٤٠) من مقدمته لكتاب دفع الشبه، قال :

«قال الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٧) : «واختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل هل يوجب العلم والعمل جميعاً، أم يوجب العمل دون العلم؟ والذي عليه أكثر أهل العلم منهم - أي المالكية - أنه يوجب العمل دون العلم، وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على الله وقطع العذر بمجيئه قطعاً ولا خلاف فيه.

وقال قوم من أهل الأثر وبعض أهل النظر إنه يوجب العلم الظاهر والعمل جميعاً، منهم الحسين الكرابيسي وغيره، وذكر ابن خواز بنداذ أن هذا القول يخرج على مذهب مالك، قال أبو عمر - ابن عبدالبر - : «الذي نقول به أنه يوجب العمل دون العلم كشهادة الشاهدين والأربعة سواء وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر» انتهى كلامه».

أقول : لم ينته قول ابن عبدالبر، بل قال عقب ذلك «وكلهم يدين

= أهل السنة في آل بيت النبي ﷺ وأنه يجب حبهم واحترامهم، وقد جمع كلامه في هذه المسألة وكلام تلميذه ابن القيم الأديب حامد المحضار في كتابه «القول القيم فيما يرويه ابن تيمية وابن القيم».

بخبر الواحد في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده على ذلك جماعة أهل السنة، ولهم في الأحكام ما ذكرنا، وبالله توفيقنا» انتهى من التمهيد.

وغير هذا التحريف امتدت يد السقاف - هداه الله - إلى النص بحذف كلمة مهمة وهي «كثير» بعد قول: «وقال قوم» والباعث لهذا التحريف والذي قبله اعتقاده أن خبر الواحد لا يحتج به في العقائد !!

- التحريف الثاني: بتره كلاماً للنووي في حديث يحتج به المؤولة .

ففي (ص١٠) من مقدمته لكتاب دفع الشبه، نقل كلام النووي على الحديث القدسي «أن الله تعالى يقول: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين، قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده . . .» الحديث.

قال السقاف - هداه الله - :

«ومعنى الحديث كما قال الإمام الحافظ النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ١٢٦):

قال العلماء إنما أضاف المرض إليه سبحانه وتعالى، والمراد العبد تشريفاً للعبد وتقريباً له، وقالوا: ومعنى: وجدتني عنده أي: وجدت ثوابي وكرامتي. . . . .» ا.هـ فتأمل».

أقول: تأملنا فعرفنا خيانتك وقلة أمانتك، وتمام كلام النووي رحمه الله: «ويدل عليه قوله تعالى في تمام الحديث «**لو أطعمته لوجدت ذلك عندي**» «**لو أسقيته لوجدت ذلك عندي**» أي ثوابه والله أعلم» ا.هـ كلام النووي.

والباعث لهذا البتر أن كلام النووي ينسف دعوى السقاف أن

العلماء فسروا الحديث بما يخالف ظاهره !

قال شيخنا العلامة الشيخ محمد بن صالح آل عثيمين رَحِمَهُ الله :

«إن السلف أخذوا بهذا الحديث ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف يتخبطون فيه بأهوائهم، وإنما فسروه بما فسره به المتكلم به، فقوله تعالى : «**مرضت، واستطعمتك، واستسقيتك**» ، بينه الله تعالى بنفسه حيث قال : «**أما علمت أن عبدي فلاناً مرض، وأنه استطعمك عبدي فلان، واستسقاك عبدي فلان**»، وهو صريح في أن المراد به مرض عبد من عباد الله، واستطعام عبد من عباد الله، واستسقاء عبد من عباد الله، والذي فسره بذلك هو الله المتكلم به، وهو أعلم بمراده.

فإذا فسرنا المرض المضاف إلى الله، والاستطعام المضاف إلى الله، والاستسقاء المضاف إليه بمرض العبد واستطعامه واستسقائه لم يكن في ذلك صرف للكلام عن ظاهره، لأن ذلك تفسير المتكلم به فهو كما لو تكلم بهذا المعنى ابتداء.

وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للترغيب والحث كقوله تعالى : ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٤٥] .

وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل الذين يحرفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله تعالى ولا من سنة رسوله ﷺ وإنما يحرفونها بشبه باطلة هم فيها متناقضون مضطربون إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها كما يقولون لبيّنه الله تعالى ورسوله، ولو كان ظاهرها ممتنعاً على الله - كما زعموا - لبيّنه الله ورسوله كما في هذا الحديث.

لو كان ظاهرها اللائق بالله ممتنعاً على الله لكان في الكتاب والسنة من وصف الله تعالى بما يمتنع عليه ما لا يحصى إلا بكلفة

وهـذا من أكبر المحال»[١] ا.هـ

ـ التحريف الثالث: بتره كلاماً لابن جرير في (علو الله على العرش).

في (ص ١٦) من مقدمته لدفع الشبه، قال:

«ذكر الحافظ ابن جرير في «تفسيره» (١/ ١٩٢) عند تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ ما نصه:

«والعجب ممن أنكر المعنى المفهوم من كلام العرب في تأويل قول الله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ الذي هو بمعنى: العلو والارتفاع. هرباً عند نفسه من أن يلزمه بزعمه إذا تأوّله بمعناه المفهوم، كذلك أن يكون إنما علا وارتفع بعد أن كان تحتها إلى أن تأوّله بالمجهول من تأويله المستنكر، ثم لم ينج مما هرب منه، فيقال له: زعمت أن تأويل قوله: (استوى): أقبل، أفكان مُدْبراً عن السماء فأقبل إليها؟ فإن زعم أن ذلك ليس بإقبال فعل ولكنه إقبال تدبير، قيل له: فكذلك فقل: علا عليها علو ملك وسلطان لا علو انتقال وزوال» ا.هـ

فاتضح بهذا أن السلف كانوا يفسرون الاستواء بالملك والقهر والسلطان والجلال والرفعة والكبرياء والعظمة، لا بالعلو الحسي، كما صرح بذلك الإمام الحافظ ابن جرير عنهم...» إلخ كلامه.

أقول: مع ما نال النص من بتر فليس فيه حجة للسقاف على دعواه! وذلك أن ابن جرير يرد على من رفض تأويل الاستواء بـ (العلو والارتفاع) هرباً من أن يلزمه بزعمه أن يكون إنما علا وارتفع بعد أن كان تحتها، فبين - رحمه الله - أن هؤلاء لا يقولون في تأويل الاستواء بقول إلا ويلزمهم فيما قالوا نظير ما فروا منه، وهذا مراده،

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص٧٦).

وقد صرح بهذا - عقب كلامه السابق - فقال :

«ثم لن يقول في شيء من ذلك قولاً إلا ألزم في الآخر مثله».

وهذا حذفه السقاف ؛ ليخفي على قرّائه مراد ابن جرير وأنه في مقام المحاجة والاستدراج للمخالف !!

وقوله «فكذلك فقل : علا عليها علو ملك وسلطان» لا ينفي علو الذات بعد أن قال : «وأولى المعاني بقوله : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ : **علا عليهن وارتفع**، فدبَّرهن بقدرته وخلقهن سبع سماوات».

وهذا الكلام حذفه السقاف - أيضاً - ليتمكن من إخفاء تفسير ابن جرير الاستواء بالعلو والارتفاع، ومن ثم يوهم القراء أن المراد بالعلو علو ملك وسلطان فقط دون علو ذات.

فليت شعري هل كان العرش خارجاً عن ملك الله وسلطانه ثم قهره !

وقد فسر ابن جرير (الاستواء) بالعلو والارتفاع في باقي موارده، محيلاً على هذا الموضع (آية البقرة) مما يدل على إثباته لعلو المكان، فمن ذلك :

- قوله في آية الرعد : «وأما قوله ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف : ٥٤] فإنه يعني : **علا عليه**.

  وقد بينا معنى الاستواء، واختلاف المختلفين فيه، والصحيح من القول فيما قالوا فيه بشواهده فيما مضى بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع»[(١)].

---

(١) جامع البيان (١٣/ ٤١١ / طبعة د. التركي).

- قوله في آية طه: «قوله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] يقول تعالى ذكره: **الرحمن على عرشه ارتفع وعلا.**

وقد بينا معنى الاستواء، بشواهده فيما مضى، وذكرنا اختلاف المختلفين فيه، فأغنى ذلك عن إعادته في هذا الموضع»[١].

- وقوله في آية الفرقان: «قوله ﴿فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ قيل: كان ابتداء ذلك يوم الأحد، والفراغ يوم الجمعة ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ يقول: **ثم ارتفع على العرش الرحمن وعلا عليه، وذلك يوم السبت فيما قيل**»[٢].

- قوله في آية السجدة: «يقول تعالى ذكره: المعبود الذي لا تصلح العبادة إلا له، أيها الناس ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ من خلق ﴿فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ **ثم استوى على عرشه في اليوم السابع**، بعد خلقه السماوات والأرض وما بينهما»[٣].

- وقال في آية الحديد: «وقوله ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ يقول تعالى ذكره: هو الذي أنشأ السماوات السبع والأرضين، فدبرهن وما فيهن، **ثم استوى على عرشه، فارتفع عليه وعلا**».

وقال ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾: «يقول: وهو شاهدكم أيها الناس أينما كنتم يعلمكم، ويعلم أعمالكم، ومتقلبكم ومثواكم، **وهو على عرشه فوق سمواته السبع**»[٤].

---

(١) المصدر السابق (١٦/ ١١ / طبعة د. التركي).
(٢) المصدر السابق (١٧/ ٤٨٠/ طبعة د. التركي).
(٣) المصدر السابق (١٨/ ٥٩١/ طبعة د. التركي).
(٤) المصدر السابق (٢٢/ ٣٨٧/ طبعة د. التركي).

وَوصْفُ الله بالعلو والارتفاع على العرش هو إثبات علو المكان، وقد ذكره ابن جرير نفسه على لسان من يثبت العلو على العرش - في تفسيره لقوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ - قال: «وقال آخرون: معنى ذلك: وهو العليُّ على خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه؛ **لأنه تعالى ذكره فوق جميع خلقه، وخلقه دونه، كما وصف به نفسه أنه على العرش**، فهو عال بذلك عليهم»(١).

ومن المواضع الأخرى التي تدل إثبات ابن جرير لعلو المكان قوله في تفسير قوله تعالى ﴿أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ قال: «**وهو الله**»(٢).

وقوله في تفسير قوله ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾: «يقول: **وإني لأظن موسى كاذباً فيما يقول وَيدَّعي من أن له في السماء ربّاً أرسله إلينا**»(٣).

وقوله - في تفسير آية المجادلة ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ -: «وعنى بقوله ﴿هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ **بمعنى أنه مشاهدهم بعلمه وهو على عرشه**»(٤).

ومن أراد الزيادة في كلام ابن جرير فليطالع ما قاله ونقله عن السلف في تفسير قوله تعالى ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ﴾ [الشورى: ٥] فإنه مهم جداً.

ومن هنا نعلم أن قول السقاف (لا بالعلو الحسي) محض افتراء!!

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٥٤٥/ طبعة د. التركي)، وقد ذكر قبل ذلك قول من لا يثبت الاستواء على العرش وينكر علو المكان!! وهو ليس قولاً لابن جرير ولا لأحد من السلف.

(٢) المصدر السابق (٢٣/ ١٢٩/ طبعة د. التركي).

(٣) المصدر السابق (٢٠/ ٣٢٧ / طبعة د. التركي).

(٤) المصدر السابق (٢٢/ ٤٦٨/ طبعة د. التركي).

ومعاذ الله أن يكون ابن جرير وغيره من السلف «يعبدون رباً لا وجود له في الخارج، وإنما وجوده في الذهن واللسان، كإله الأشعرية الذي ليس هو داخل العالم ولا خارج العالم، ولا هو عين العالم» هكذا قال شيخ مشايخ السقاف أحمد الغماري في وصف قول الأشاعرة.

ثم قال: «والعقول مجمعة على استحالة وجود موجود بهذه الصفة»[١].

ـ التحريف الرابع: بتره كلاماً للذهبي عن لفظة «بذاته».

ففي (ص١٢٨) من تعليقه على دفع الشبه، قال:

«وقد أنكر الحافظ الذهبي - الذي تعدّل مزاجه فيما بعد شبابه ورجع عمّا أسلف[٢] - في كتابه «سير أعلام النبلاء» على من زاد لفظة «بذاته» بعد العلو أو الاستواء ونحوهما فقال هنالك (١٩/ ٦٠٧) ما نصه:

«وقد ذكرنا أن لفظة بذاته لا حاجة إليها وهي تشغب النفوس...» ا.هـ وأزيد فأقول: وتقود إلى الكفر وترمي صاحبها في النار...» ا.هـ المراد من كلام السقاف.

أقول: إتيانك براموز انتهاء النقل (ا.هـ) عقب كلام الذهبي كذب فاضح، بل قال الذهبي عقب ذلك «وتركها أولى[٣]، والله أعلم».

وبالنص كاملاً يتبين أن الذهبي - رحمه الله - يرى جواز إطلاق لفظة

---

(١) الجواب المفيد للسائل المستفيد (ص ١٢).

(٢) انظر (ص ١١٢) من هذا الكتاب ففيه نقض هذه الفرية.

(٣) ولمعرفة الفرق بين استنكار الذهبي لهذه الكلمة واستنكار المتجهمة لها انظر مقدمة الشيخ بكر أبو زيد لرسالة ابن أبي زيد (ص٣٧).

«بذاته» وإن كان الأولى - عنده - تركها، وهذا ما لا يرتضيه السقاف بل يخالفه أشد المخالفة، فقام - هداه الله - بحذف الكلمتين المذكورتين، ليكون كلام الذهبي منسجماً مع رأيه ! فرحم الله أهل الحياء.

- التحريف الخامس: بتره كلاماً للإمام أحمد عن حديث الصورة .

ففي رسالته «أقوال الحفاظ المنثورة» (ص٢٨٣) الملحقة بدفع الشبه، نقل من تهذيب التهذيب (٦/ ١٨٥- طبعة دار الفكر) :

«قال أبو زرعة الدمشقي قلت لأحمد : إن ابن جابر يُحدث عن ابن اللجلاج عن عبدالرحمن بن عائش حديث : رأيت ربي في أحسن صورة، ويُحدث به قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس، قال : هذا ليس بشيء ا.هـ».

أقول : قول الإمام أحمد لم ينته، وعبارته بتمامها - كما في التهذيب - قال : «هذا ليس بشيء، والقول ما قال ابن جابر»

والفرق بين العبارتين بغاية الوضوح يخجل صاحب العلم من شرحه، ولكن ماذا نصنع بالسقاف؟ يحاول التلبيس على الجهال، وأنا إذا أحسنت الظن به، قلتُ : إنما أُتي من قبل جهله. لكن إذا رأيت كثرة تلاعبه بالنصوص وتحريفها، قلت : ما أسهل الكذب عند السقاف - هداه الله - وكذبه أشد من كذب غيره لأنه من آل أبي علوي، وقد جاء في (المشرع الروي في مناقب آل أبي علوي) : «إن القبيح من أهل البيت أقبح منه في غيرهم، ولهذا قال العباس لابنه عبدالله رضي الله عنهما : يا بني إن الكذب ليس بأحد أقبح من هذه الأمة أقبح منه بي وبك وبأهل بيتك»[1] ا.هـ

---

(١) (١/ ٥٨).

ثم أقول للسقاف - هداه الله -: إن السيد عبدالله الغماري الذي تصفه بـ (محدث العصر والمحقق !) قد صحح هذا الحديث في كتابه (الأحاديث المنتقاة في فضائل سيدنا رسول الله) قال: «ففي حديث ابن عباس ومعاذ وغيرهما عن النبي ﷺ قال: «رأيت ربي في أحسن صورة، فقال: يا محمد، قلت: لبيك رب وسعديك ...» الحديث، قال الغماري: وهو في سنن الترمذي ومسند أحمد وغيرهما بطرق متعددة، **وهو حديث صحيح** ...»[1].

وصححه أيضاً شيخك السيد عبدالعزيز الغماري والذي تصفه بـ (محدث المغرب) في كتابه الجامع المصنف قال - بعد ذكره كلام الذهبي - : «أقول: هذا الحديث له طرق كثيرة وقد وقع اضطراب في سنده كما يظهر للباحث. وقد تقدم الكلام عليه في الباب السابع من كتاب التوحيد، **على أن جماعة صححوا بعض طرقه، وقد صحح أحمد بن حنبل** طريق موسى بن خلف هذه، **وهو حديث فيه جملة عظيمة من العلم وعليه بارقة من نور النبوة فمن صححه فقد أصاب إن شاء الله تعالى** ...»[2] إلخ كلامه.

ففي كلامه بيان لمدى صحة قول التلميذ في رسالته (أقوال الحفاظ المنثورة): «فهذا تخريج حديث «رأيت ربي في أحسن صورة ...» الذي سُئلت عنه (!) وبيان أنه حديث موضوع حسب الموازين العلمية ...» إلى آخر هذيانه.

بل في قول الشيخين نسف لرسالة التلميذ بأكملها، لأن أقوالهما حجة عنده ! وقد قال هو نفسه عن شيخه عبدالله «الإمام الحافظ المحدث الحجة سيدي عبدالله» هكذا وصفه في تعليقه على (إرغام الغبي).

---

(١) (ص٧٨).

(٢) (١/ ٢٩٥).

فإن لم يرض التلميذ بما قلتُ، فإن الأمر ينعكس، ويكون قوله «حسب الموازين العلمية» دليل على ضعف علمية شيخيه، وبالتالي ينكشف الغطاء، عن حقيقة تلك الألقاب التي يسدلها التلميذ على مشايخه !

وعلى كل حال فهو بين أمرين أحلاهما مرٌّ !

ـ التحريف السادس: بتره كلاماً للذهبي في (الحد لله) .

أراد السقاف - هداه الله - أن يوهم قرَّاءه أن الذهبي رحمه الله ينفي الحد مطلقاً دون استفصال عن مراد قائله، فنقل في كتابه (البشارة والإتحاف) (ص٤٨) وفي كتابه (تنقيح الفهوم العالية) (ص١١٠) كلاماً للذهبي من (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٩٧) قال ما نصه : «وتعالى الله أن يُحَدَّ أو يوصف إلا بما وصف به نفسه، أو علّمه رسله بالمعنى الذي أراد بلا مثل ولا كيف ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ا.هـ فتأملوا !!» انتهى.

أقول : تأملنا فعرفنا احترافك في تحريف النصوص ببترها، وإليك أخي القارئ كلام الذهبي بنصه، قال - عقب قول يحيى بن عمار الواعظ في ابن حبان : نحن أخرجناه من سجستان، كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا، فأنكر الحدَّ لله، فأخرجناه - قلت : «إنكاركم عليه بدعة أيضاً، والخوض في ذلك مما لم يأذن به الله، ولا أتى نص بإثبات ذلك ولا بنفيه و «من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» وتعالى الله أن يُحدَّ أو يوصف إلا بما وصف به نفسه. . .» إلخ كلامه رحمه الله.

فقول الذهبي فيه إنكار على من أثبت الحد وعلى من نفاه أيضاً ؛ لأن «الحد» من الألفاظ المحدثة التي لا يجوز إطلاقها لا نفياً ولا إثباتاً حتى يستفصل عن مراده قائلها.

وعبارة الذهبي لا تخرج عن هذا المعنى.

فقد يراد بالحد الإحاطة بالله علماً، فهذا لا نزاع بين أهل السنة في نفيه.

وقد يراد به تميز الله عن خلقه ومباينته عنهم وهذا لا شك في إثباته، وليس وراء نفي الحد بهذا المعنى إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته.

وهو خلاف ما أوهم السقاف مريديه !!

أما الحد في العبارة التي نقلها بعد أن بتر سطرين من أول الكلام، فمن باب آخر، وهو العلم والقول والوصف، فلا يكون في حق الله إلا بما أخبر في كتابه أو على لسان رسوله، ولذا قال - عقب قوله : وتعالى أن يحد أو يوصف -: «إلا بما وصف به نفسه أو علمه رسله» ولو أراد بالحد الحد الذي خاض فيه القوم والذي ذكر في أول كلامه أنه لم يأت نص بإثباته ولا نفيه لكان الكلام متناقضاً !!

- التحريف السابع بتره كلاماً للذهبي في مسألة اللفظ .

قال في إلقام الحجر (ص٢٨) : «قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨٢) :

ولا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي وحرره في مسألة التلفظ، وأنه مخلوق هو حق لكن الإمام أحمد أباه لئلا يتذرع به إلى القول بخلق القرآن فسد الباب، . . . الخ[١] انتهى كلام الذهبي».

أقول : لم ينته كلام الذهبي، وتمامه : « . . . لأنك لا تقدر أن تفرز التلفظ من الملفوظ الذي هو كلام الله إلا في ذهنك» ا.هـ كلام

---

(١) ثم إن السقاف - هداه الله - أعاد كلمة الذهبي هذه بزيادة من البتر في كتابه «تهنئة الصديق» (ص٥٦) مقتصراً على أول كلام الذهبي إلى قوله «وهو حق».

الذهبي رحمه الله.

وبه يظهر مذهبه في مسألة اللفظ، ويُعلم الوجه الذي حَمل عليه كلام الكرابيسي عندما شهد له بالحقية، وأوضح منه كلامه في (الميزان) في ترجمة الكرابيسي، حيث قال:

«وكان يقول - يعني الكرابيسي - : «القرآن كلام الله غير مخلوق، ولفظي به مخلوق» فإن عنى التلفظ فهذا جيد، فإن أفعالنا مخلوقة، وإن قصد الملفوظ بأنه مخلوق فهذا الذي أنكره أحمد والسلف وعدوه تجهماً ...»[١] ا.هـ كلام الذهبي.

وهذا الاعتقاد يخالفه السقاف ويعتبره ضلالاً؛ لأنه يرى أن ما بين دفتي المصحف مخلوق، وأما غير المخلوق فهو الكلام النفسي، وهذا مذهب الأشاعرة، وقد أنكره الذهبي في كتابه (سير أعلام النبلاء) فقال - تعليقاً على كلام داود بن علي: «أما الذي في اللوح المحفوظ فغير مخلوق، وأما الذي هو بين الناس فمخلوق» - : «قلت: هذه التفرقة والتفصيل ما قالها أحد قبله فيما علمت، وما زال المسلمون على أن القرآن العظيم كلام الله، ووحيه وتنزيله، حتى أظهر المأمون القول بأنه مخلوق، وظهرت مقالة المعتزلة، فثبت الإمام أحمد بن حنبل وأئمة السنة على القول بأنه غير مخلوق، إلى أن ظهرت مقالة حسين بن علي الكرابيسي، وهي: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن ألفاظنا به مخلوقة، فأنكر الإمام أحمد ذلك وعَدَّه بدعة، وقال: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق - يريد به القرآن - فهو جهمي.

وقال - أيضاً - : من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، فزجر عن الخوض في ذلك من الطرفين.

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٥٤٤).

وأما داود، فقال: القرآن محدث. فقام على داودَ خلقٌ من أئمة الحديث، وأنكروا قوله وبَدَّعوه، **وجاء من بعده طائفة من أهل النظر، فقالوا: كلام الله معنى قائم بالنفس، وهذه الكتب المنزلة دالة عليه**[١]، ودَقّقُوا وعمّقوا.

فنسأل الله الهدى واتباع الحق، **فالقرآن العظيم: حروفه ومعانيه وألفاظه كلام رب العالمين غير مخلوق، وتلفظنا به وأصواتنا به من أعمالنا المخلوقة**، قال النبي ﷺ: «**زينوا القرآن بأصواتكم**».

ولكن لما كان الملفوظ لا يستقل إلا بلفظنا، والمكتوب لا ينفك عن كتابة، والمتلو لا يسمع إلا بتلاوة تالٍ، صعب فهم المسألة، وعسر إفراز اللفظ الذي هو الملفوظ من اللفظ الذي يعنى به التلفظ، فالذهن يعلم الفرق بين هذا وبين هذا، والخوض في هذا خطر. نسأل الله السلامة في الدين. وفي المسألة بحوث طويلة، الكف عنها أولى، ولاسيما في هذه الأزمنة المزمنة»[٢]. ا.هـ. كلام الذهبي، وهو كلام الفصل متين في هذه المسألة.

- التحريف الثامن: بتره عبارة في الجرح.

ففي (ص٢٣٩) من تعليقه على دفع الشبه، نقل من (تهذيب التهذيب) أقوال الحفاظ في عمرو الناقد فذكر قول أبي مسهر وبتره، فقال: «قال أبو مسهر: كان يكذب . . .».

هكذا نقل السقاف العبارة من التهذيب، وتمامها «من غير أن يتعمد» فخشي المسكين أن لا تفيد العبارة جرحاً إذا جاء بها كاملة فبتر آخرها!

---

(١) هذا مذهب الأشعرية!

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٠٠-١٠١).

أخي القارئ : لعلك تعجب من فعل السقاف - وإن كان لا عجب بعد هذه الأمثلة - بعبارة أبي مسهر، لكن يزول العجب إذا علمت أن عمراً الناقد يروي حديثاً في فضائل الصحابي الجليل معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنهما !

ـ التحريف التاسع: بتره كلاماً للخطابي .

ففي تعليقه على دفع الشبه (ص٢٥٥)، قال :

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٤١٣) نقلاً عن الخطابي : [ويكون معنى «فهو عنده فوق العرش» أي ذكره وعلمه وكل ذلك جائز في التخريج، على أن العرش خلق مخلوق تحمله الملائكة، فلا يستحيل أن يماسوا العرش إذا حملوه، وإن كان حامل العرش وحامل حملته هو الله، وليس قولنا إن الله على العرش أي مماس له أو متمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته . . .] ا.هـ

أقول : لم ينته - هداك الله - وتمامه «بل هو خبر جاء به التوقيف، فقلنا له به ونفينا عنه التكييف إذ ليس كمثله شيء، وبالله التوفيق» ا.هـ

ـ التحريف العاشر: بتره كلاماً للبيهقي في صفتي السمع والبصر !

ففي (ص٢٦٨) من تعليقه على دفع الشبه، قال :

«قال البيهقي في «الأسماء والصفات» بعد ما رواه - يعني حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه «قرأ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨] فوضع إصبع الدعاء وإبهامه على عينيه وأذنيه» - : وليس في الخبر إثبات الجارحة تعالى الله عن شبه المخلوقين علواً كبيراً» ا.هـ

أقول : لم يستطع السقاف - هداه الله - أن يتخلى عن هديه

الذي سار عليه، فقوله: «قال البيهقي بعد ما رواه: وليس في الخبر إثبات ...» الخ كلامه، كذب صريح، بل قال البيهقي بعدما رواه كلاماً طويلاً في خمسة أسطر، حذفه السقاف، وإليك كلام البيهقي، قال:

«والمراد بالإشارة المروية في هذا الخبر تحقيق الوصف لله عز وجل بالسمع والبصر، فأشار إلى محلي السمع والبصر منا لإثبات صفة السمع والبصر لله تعالى، كما يقال: قبض فلان على مال فلان، ويشار باليد على معنى أنه حاز ماله، **وأفاد هذا الخبر أنه سميع بصير له سمع وبصر لا على معنى أنه عليم، إذ لو كان بمعنى العلم لأشار في تحقيقه إلى القلب**؛ لأنه محل العلوم منا، وليس في الخبر إثبات الجارحة ...» الخ كلامه.

أقول: حتى نصوص الكلابية ومتقدمي الأشاعرة لم تسلم من تلاعب السقاف! فهل لأنه يرى رأي الجهمية؟!

قد يكون!

ومما يدل على هذا أن الأشعري نفسه لم يسلم من نتنه وأذاه[1]!

فحماية لهذه العقيدة رد على أئمة الدين: نعيم بن حماد[2] وأحمد والدارمي والبخاري وابن خزيمة وابن جرير وشيخ الإسلام ابن

---

(١) انظر ص ٢٥١ من هذا الكتاب.

(٢) وقد بيّن أبو عبدالله البخاري منزلة نعيم بن حماد عند أئمة السلف في كتابه (خلق أفعال العباد) (ص١١٧)، «قال أبو عبدالله: ولقد بيّن نعيم بن حماد أن كلام الرب ليس بخلق وأن العرب لا تعرف الحي من الميت إلا بالفعل، فمن كان له فعل فهو حي، ومن لم يكن له فعل فهو ميت، وأن أفعال العباد مخلوقة، فَضُيِّقَ عليه حتى مضى لسبيله، وتوجع أهل العلم لما نزل به. وفي اتفاق المسلمين دليل على أن نعيماً ومن نحا نحوه ليس بمفارق ولا مبتدع، بل البدع والرئيس بالجهل بغيرهم أولى، إذ يفتون بالآراء المختلفة مما لم يأذن به الله».

تيمية رحمهم الله!

وانتصاراً لها جرحَ حماد بن سلمة وردَّ أحاديثه في الصفات !

وثأراً لأصحابها جهم وبشر وصف كتب أهل السنة والجماعة بأنها كتب شرك وتجسيم !

فنعوذ بالله من خذلانه، ونعوذ به من عظيم عقابه.

ـ التحريف الحادي عشر: بتره كلاماً للحافظ ابن حجر رحمه الله .

قال السقاف - هداه الله - (ص٢٣) من مقدمته لدفع الشبه :

«وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٣٨٣) أيضاً مائلاً للتفويض : «والصواب الإمساك عن أمثال هذه المباحث والتفويض إلى الله في جميعها والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه . . .» ا.هـ

أقول : ياسقاف لماذا لم تنقل النص كاملاً حتى يعرف القارئ ما هذه المباحث التي يتكلم عنها الحافظ ؟!!

قال الحافظ - عقب كلامٍ لابن دقيق - :

«وقال غيره : اتفق المحققون على أن حقيقة الله مخالفة لسائر الحقائق، وذهب بعض أهل الكلام إلى أنها من حيث إنها ذات مساوية لسائر الذوات، وإنما تمتاز عنها بالصفات التي تختص بها كوجوب الوجود، والقدرة التامة، والعلم التام، وتعقب بأن الأشياء المتساوية في تمام الحقيقة يجب أن يصح على كل واحد منها ما يصح على الآخر، فيلزم من دعوى التساوي المحال، وبأن أصل ما ذكروه قياس الغائب على الشاهد وهو أصل كل خبط، والصواب الإمساك عن أمثال هذه المباحث والتفويض إلى الله في جميعها، والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه إثباته له أو تنزيهه عنه على

طريق الإجمال وبالله التوفيق، ولو لم يكن في ترجيح التفويض على التأويل إلا أن صاحب التأويل ليس جازماً بتأويله بخلاف صاحب التفويض» ا.هـ كلام الحافظ من الفتح (١٣/ ٣٨٣).

فإذا قارنت - أخي القارئ - بين كلام الحافظ، وبين ما اختلسه السقاف منه تبين لك أمور :

الأمر الأول : أن السقاف - هداه الله - حاول إيهام القرَّاء أن الحافظ كان يتكلم عن صفات الله تعالى فبتر ستة أسطر من أول الكلام، والحقيقة أن الحافظ نقل مذهب أهل الكلام في بعض المباحث الكلامية التي لم يتكلم عليها السلف، ثم قال عقب ذكرها «والصواب الإمساك عن أمثال هذه المباحث . . . .».

الأمر الثاني : أنه - هداه الله - لم يعجبه مذهب الحافظ ابن حجر في مسائل الاعتقاد - وإن تظاهر أنه يوافقه - فذكر جزءاً من كلامه وحذف باقيه، قال الحافظ : «والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه».

إلى هنا نقل السقاف من كلام الحافظ، وتتمته «إثباته له أو تنزيهه عنه على طريق الإجمال وبالله التوفيق».

وهذا الاعتقاد لا يعجب السقاف، بل يعتبر صاحبه مجسماً إذا طبقه في آيات الصفات وأحاديثها.

والحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يطبق هذا المنهج في جميع نصوص الصفات !

الأمر الثالث : الذي أراد السقاف - هداه الله - إخفاءه بالكلية، وهو سبب ترجيح الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ التفويض على التأويل، وهو قوله : «ولو لم يكن في ترجيح التفويض على التأويل إلا أن صاحب التأويل ليس

جازماً بتأويله بخلاف صاحب التفويض».

وهذه الجملة من كلام الحافظ تدل على أن صاحب التأويل في تخبط واضطراب أو شك على أقل الأحوال، وتزداد قيمته إذا علم أن الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ درس على جماعة من أصحاب التأويل، فهي عبارة عن وصف لحالهم، والله أعلم.

وبهذه الكلمة من الحافظ تعلم بطلان قول السقاف : «مع أن الحافظ أشعري مؤول بحق»[1].

- التحريف الثاني عشر: بتره كلاما للفسوي في هلال بن أبي ميمونة.

ففي (ص١٠) من كتابه «تنقيح الفهوم العالية» نقل قول الفسوي من المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٦٦) - في هلال بن أبي ميمونة - : «هلال ثقة حسن الحديث يروي عن عطاء بن يسار أحاديث حساناً» ا.هـ

أقول : لم ينته قول الفسوي، وتمامه «وحديثه يقوم مقام الحجة».

والباعث لهذا البتر أن هلالاً يروي عن عطاء بن يسار عن معاوية حديث الجارية، فأراد السقاف أن يدلل على توسط حاله، ليتمكن من نصب التعارض بين روايته ورواية سعيد بن زيد للحديث بلفظ آخر، ومن ثم القول باضطراب الحديث !!

والعجب أنه مع محاولته توهين حال هلال تغاضى عن كلام النقاد في سعيد بن زيد، وقد لخص الحافظ ابن حجر القول فيه، فقال : «صدوق له أوهام» وقال في الأول «ثقة» فانظر كيف قاد الهوى صاحبنا حتى جعل من له أوهام مساوياً للثقة ؟!!

---

(١) ص ٢٥ من تعليقه على فتح المعين.

ـ التحريف الثالث عشر: بتره كلاماً للقاضي عياض عن ظواهر نصوص العلو.

ففي (ص٢٨وص٥٢) من كتابه «تنقيح الفهوم العالية» نقل كلاماً للقاضي عياض من شرح مسلم للنووي (٥/ ٢٤):

«لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيههم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦] ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم».

انتهى ما نقله السقاف - هداه الله - من كلام القاضي، وأراد به إيهام القراء أن المسلمين أجمعوا على تأويل قول الله تعالى ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ فهم يقولون بنفي علو الله كمتأخري الأشاعرة![1]

أقول: لم يرد القاضي عياض المعنى الذي ذكره السقاف - هداه الله -، وإنما أراد أن الأمة أجمعت على أن ما قد يفهمه بعض الناس من هذه النصوص أن السماء تكون ظرفاً لله وتحويه - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - مؤوَّل، ثم هم بعد هذا الاتفاق مختلفون: فمنهم: من قال بإثبات جهة فوق. ومنهم: من نفى ذلك، وإليك - أخي القارئ - بقية كلام القاضي، قال:

«**فمن قال بإثبات جهة فوق من غير تحديد ولا تكييف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين، تأول** ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أي: على السماء.

ومن قال من دهماء النظار والمتكلمين وأصحاب التنزيه بنفي الحد واستحالة الجهة في حقه سبحانه وتعالى تأولوها تأويلات بحسب

---

(١) أما متقدمو الأشاعرة فإنهم يثبتون علو الله تعالى فوق سماواته كأبي الحسن الأشعري وأبي الحسن الطبري وأبي بكر الباقلاني، وأسلافهم الكلابية: عبدالله بن سعيد بن كلاب وأبو عبدالله المحاسبي وأبو العباس القلانسي وأبو بكر الصبغي وغيرهم.

مقتضاها، وذكر نحو ما سبق.

قال: ويا ليت شعري! ما الذي جمع أهل السنة والحق كلهم على وجوب الإمساك عن الفكر في الذات كما أمروا وسكتوا لحيرة العقل، واتفقوا على تحريم التكييف والتشكيل، وأن ذلك من وقوفهم وإمساكهم غير شاك في الوجود والموجود، وغير قادح في التوحيد، بل هو حقيقته، ثم تسامح بعضهم بإثبات الجهة خاشياً من مثل هذا التسامح، وهل بين التكييف وإثبات الجهات فرق؟!

لكن إطلاق ما أطلقه الشرع من أنه القاهر فوق عباده، وأنه استوى على العرش مع التمسك بالآية الجامعة للتنزيه الكلي الذي لا يصح في المعقول غيره، وهو قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ عصمة لمن وفقه الله تعالى. وهذا كلام القاضي رحمه الله تعالى» ا.هـ من شرح النووي.

فانظر وتأمل، تعرف الفرق بين معنى النص كاملاً ومعناه بعد البتر.

فهذه بعض أفاعيله بنصوص العلماء فنسأل الله السلامة.

- بتره نصوص شيخ الإسلام:

أما ما نقله من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -، فقد أتى - في حقها - أمْرَاً إمْراً وارتقى مرتقى وعراً، فحوَّلَ جملة منها لخدمة ذلك الغرض - الحط على ابن تيمية بالتضليل والتبديع مرة، وبالتكفير أخرى -، الذي لم يجرؤ عليه علماء عصره الذين ناصبوه العداء، وردوا عليه، بل شهدوا أنفسهم وغيرهم من المحققين للشيخ - رحمه الله - بالعلم والتقوى والصلاح، ويكفي لمعرفة ذلك الواقع تقريظ الحافظ ابن حجر لكتاب (الرد الوافر على من زعم: بأن من سمّى ابن

تيمية شيخ الإسلام كافر)، ولنفاسته أسوقه كاملاً، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ : الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى،،،

وقفت على هذا التأليف النافع، والمجموع الذي هو للمقاصد التي جُمِعَ لها جامع، فتحققت سعة اطلاع الإمام الذي صنَّفَهُ، وتضلُّعَهُ من العلوم النافعة بما عظّمه بين العلماء وشرفه.

وشهرةُ إمامة الشيخ تقيّ الدين ابن تيمية أشهر من الشمس، وتلقيبُهُ بشيخ الإسلام في عصره باقٍ إلى الآن على الألسنة الزكية، ويستمر غداً كما كان بالأمس، ولا ينكر ذلك إلا من جهل مقداره أو تجنب الإنصاف، فما أغلط من تعاطى ذلك وأكثر عثاره، فالله تعالى هو المسؤول أن يقينا شرور أنفسنا، وحصائد ألسنتنا بمنه وفضله.

ولو لم يكن من الدليل على إمامة هذا الرجل إلا ما نبَّه عليه الحافظ الشهير علم الدين البرزاليُّ في «تاريخه» أنه لم يوجد في الإسلام من اجتمع في جنازته لما مات ما اجتمع في جنازة الشيخ تقي الدين (لكفى)، وأشار إلى أن جنازة الإمام أحمد كانت حافلة جداً شهِدَها مئات ألوف، ولكن لو كان بدمشق من الخلائق نظير ما كان ببغداد أو أضعاف ذلك لما تأخر أحد منهم من شهود جنازته، وأيضاً فجميع من كان في بغداد إلا الأقل كانوا يعتقدون إمامة الإمام أحمد، وكان أمير بغداد وخليفة الوقت إذ ذاك في غاية المحبة له والتعظيم بخلاف ابن تيمية، فكان أمير البلد حين مات غائباً، وكان أكثر من في البلد من الفقهاء قد تعصبوا عليه حتى مات محبوساً بالقلعة، **ومع هذا فلم يتخلف منهم عن حضور جنازته والترحم والتأسف عليه إلا ثلاثة أنفس، تأخروا خشية على أنفسهم من العامة.**

ومع حضور هذا الجمع العظيم فلم يكن لذلك باعث إلا اعتقاد إمامته وبركته لا بجمع سلطان ولا غيره. وقد صح عن النبي ﷺ أنه

قال : «**أنتم شهداء الله في الأرض** ».

ولقد قام على الشيخ تقي الدين جماعة من العلماء مراراً بسبب أشياء أنكروها عليه من الأصول والفروع، وعُقِدت له بسبب ذلك عدةُ مجالس بالقاهرة وبدمشق، ولا يحفظ من أحد منهم أنه أفتى بزندقته ولا حكم بسفك دمه، مع شدة المتعصب عليه حينئذ من أهل الدولة حتى حُبِس بالقاهرة ثم بالإسكندرية، **ومع ذلك فكلهم يعترف بسعة علمه وكثرة ورعه وزهده، ووصفه بالسخاء والشجاعة وغير ذلك من قيامه في نصرة الإسلام، والدعاء إلى الله تعالى في السر والعلانية.**

فكيف لا يُنكَرُ على من أطلق (عليه) أنه كافر ؟! بل من أطلق على مَنْ سماه شيخ الإسلام الكفر ؟! وليس في تسميته بذلك ما يقتضي ذلك **فإنه شيخ في الإسلام بلا ريب**[1].

والمسائل التي أُنكِرَتْ عليه ما كان يقولها بالتشهي، ولا يُصر على القول بها بعد قيام الدليل عليه عناداً.

وهذه تصانيفه طافحة بالرد على من يقول بالتجسيم والتبري منه، ومع ذلك فهو بشر يخطئ ويصيب، فالذي أصاب فيه هو الأكثر يستفاد منه ويترحم عليه بسببه، والذي أخطأ فيه لا يُقلَّدُ فيه بل هو معذور، لأن أئمة عصره شهدوا له بأن أدوات الاجتهاد اجتمعت فيه، **حتى كان أشدَّ المتعصبين عليه، والقائمين في إيصال الشرِّ إليه، وهو الشيخ كمال الدين الزملكاني شهد له بذلك، وكذلك الشيخ صدر الدين بن الوكيل، الذي لم يثبت لمناظرته غيره.**

ومن أعجب العجب أن هذا الرجل كان من أعظم الناس قياماً

---

(١) في طبعة التقريظ مفردة، ت / محمد بن إبراهيم الشيباني «فإنه شيخ مشايخ الإسلام في عصره بلا ريب».

على أهل البدع من الروافض والحلولية والاتحادية، وتصانيفه في ذلك كثيرة شهيرة، وفتاويه فيهم لا تدخل تحت الحصر. فيا قرة أعينهم إذا سمعوا بكفره، ويا سرورهم إذا رأوا من يكفر من لا يكفره.

فالواجب على من تلبس بالعلم وكان له عقل أن يتأمل كلام الرجل من تصانيفه المشهورة، أو من ألسنة من يُوثَقُ به من أهل النقل، فيفرد من ذلك ما ينكر، فيحذِّر منه قصد النصح، ويثني عليه بفضائله فيما أصاب من ذلك كدأب غيره من العلماء.

ولو لم يكن للشيخ تقي الدين من المناقب إلا تلميذه الشهير الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية صاحب التصانيف النافعة السائرة، التي انتفع بها الموافق والمخالف: لكان غاية في الدلالة على عظم منزلته.

فكيف وقد شهد له بالتقدم في العلوم والتميز في المنطوق والمفهوم **أئمة عصره من الشافعية وغيرهم** فضلاً عن الحنابلة.

فالذي يطلق عليه مع هذه الأشياء الكفر أو على من سماه شيخ الإسلام لا يُلْتَفَتُ إليه، ولا يُعَوَّلُ في هذه المقام عليه، بل يجب رَدْعُهُ عن ذلك إلى أن يراجع الحق ويذعن للصواب. والله يقول الحقَّ وهو يهدي السبيل، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

قاله وكتَبَهُ أحمد بن علي بن محمد بن حجر الشافعيُّ عفا الله عنه، وذلك في يوم الجمعة التاسع من شهر ربيع الأول عام خمسة وثلاثين وثمان مئة حامداً لله، ومصلياً على رسوله محمد وآله ومسلماً[١].

فإذا علمتَ - أخي القارئ - ما تقدم، فإليك ما حرفه هذا

---

(١) انظر: الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي (ص ٢٤٦).

السقاف من نصوص شيخ الإسلام، مع بيان الباعث له.

- **التحريف الأول:**

في (ص١٤وص٤٢) من كتابه «التنديد» و(ص٢٤٥) من تعليقه على «دفع الشبه»، قال:

«قال ابن تيمية في كتابه التأسيس (١/ ١٠١):

وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم وأن صفاته ليست أجساماً وأعراضاً؟! فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل، جهل وضلال» ا.هـ

أقول: هكذا نقل السقاف من المصدر المذكور، ليوهم القراء أن شيخ الإسلام يثبت لله الجسم، والناظر في كلام شيخ الإسلام يجد أن السقاف قد أسقط أكثر من خمسة أسطر، وإليك النص كاملاً، قال - رحمه الله -:

«**ثم المتكلمون من أهل الإثبات لما ناظروا المعتزلة** تنازعوا في الألفاظ الاصطلاحية، فقال قوم: العلم والقدرة ونحوهما لا تكون إلا عرضاً وصفة حيث كان، فعلم الله وقدرته عرض، **وقالوا - أيضاً -**: إن اليد والوجه لا تكون إلا جسماً، فيد الله ووجهه كذلك؛ والموصوف بهذه **الصفات** لا يكون إلا جسماً، فالله تعالى جسم لا كالأجسام، **قالوا**: وهذا مما لا يمكن النزاع فيه إذا فهم المعنى المراد بذلك، لكن أي محذور في ذلك وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم وأن صفاته ليست أجساماً وأعراضاً؟!

فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي ألفاظ لم ينف معناها

شرع ولا عقل جهل وضلال» ا.هـ كلام شيخ الإسلام رحمه الله.

فقوله «وليس في كتاب الله . . .» إلخ تابع لقول المتكلمين كما هو ظاهر لمن قرأ الكلام من أوله.

وأما ابن تيمية فقد بين رأيه في هذا اللفظ (الجسم) ونحوه، قبل هذا الكلام بعشرة أسطر، إذ قال: « الوجه السابع والسبعون: أن لفظ (الجسم) و(العرض) و(المتحيز) ونحو ذلك ألفاظ اصطلاحية، **وقد قدمنا غير مرة أن السلف والأئمة لم يتكلموا في ذلك في حق الله لا بنفي ولا بإثبات، بل بدعوا أهل الكلام بذلك، وذموهم غاية الذم**، والمتكلمون بذلك من النفاة أشهر، ولم يذم أحد من السلف أحداً بأنه مجسم، ولا ذم المجسمة، وإنما ذموا الجهمية النفاة لذلك وغيره، وذموا - أيضاً - المشبهة الذين يقولون صفاته كصفات المخلوقين.

ومن أسباب ذمهم للفظ (الجسم) و (العرض) ونحو ذلك، ما في هذه الألفاظ من الاشتباه ولبس الحق، كما قال الإمام أحمد: يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويلبسون على جهال الناس بما يشبهون عليهم.

وإنما النزاع المحقق أن السلف والأئمة آمنوا بأن الله موصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله من أن له علماً وقدرة وسمعاً وبصراً ويدين ووجهاً وغير ذلك، والجهمية أنكرت ذلك من المعتزلة وغيرهم. أ.هـ.

فهذا رأي ابن تيمية واضح في ذم هذه الألفاظ، وعدم التعرض لها بنفي أو إثبات، وهو خلاف ما أوهم السقاف قراءه !!

ولا أجد مسوغاً لعمل السقاف هذا - مع أن كذبه أشد من كذب غيره كما في «المشرع الروي» - إلا قاعدة «الغاية تبرر الوسيلة»،

نعوذ بالله أن نكون ممن يستحلها، أو ممن يستن بسنة أهلها.

وقد عرفنا أن الغاية التي يسعى لها هذا السقاف مرفوضة كل الرفض عند أهل العدل والإنصاف ممن عادى شيخ الإسلام كما في تقريظ الحافظ ابن حجر. والله أعلم.

ـ التحريف الثاني:

في (ص١٧) من «التنديد»، نقل كلام شيخ الإسلام من كتابه «نقض تأسيس الجهمية» (١/ ١٠٩) مقتصراً على قوله: «وإذا كان كذلك فاسم المشبهة ليس له ذكر بذم في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين» ا.هـ !! هكذا في تنديد السقاف.

أقول: لم ينته كلام شيخ الإسلام، وتتمته «ولكن تكلم طائفة من السلف مثل عبدالرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ونعيم بن حماد وغيرهم بذم المشبهة، وبينوا المشبهة الذين ذموهم أنهم الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه، فكان ذمهم لما في قولهم من مخالفة الكتاب والسنة، إذ دخلوا في التمثيل، إذ لفظ التشبيه فيه إجمال واشتراك وإيهام، بخلاف لفظ التمثيل الذي دل عليه القرآن، ونفى موجبه عن الله عز وجل» انتهى كلام شيخ الإسلام رحمه الله.

وهو كلام نفيس للغاية فيه تحقيق لأقسام من ذم المشبهة.

فالأول: من ذم التشبيه وقصد به من أثبت الصفات من أهل السنة فهؤلاء يقال لهم لم يرد ذم التشبيه على المعنى الذي أردتموه لا في كتاب ولا سنة ولا قول صاحب ولا قول تابع، وهذا ما قصده الشيخ رحمه الله بقوله «فاسم المشبهة ليس له ذكر بذم . . . .».

والثاني: من ذم التشبيه من السلف ومرادهم الممثلة لا مثبتة الصفات كما هو واضح من كلامه رحمه الله.

وقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ : «إذ لفظ التشبيه فيه إجمال واشتراك وإيهام...» لأن الجهمية سموا أهل السنة مشبهة.

ولهذا عدل في (عقيدته الواسطية) من نفي التشبيه إلى نفي التمثيل، وقال - عن سبب ذلك - : «وقلتُ له - أي للمعترض - : ذكرت في النفي التمثيل ولم أذكر التشبيه ؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وقال ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ وكان أحب إليَّ من لفظ ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ، وإن كان قد يُعنى بنفيه معنى صحيح، كما قد يعنى به معنى فاسد»[١].

فبين - رَحِمَهُ اللهُ - أن سبب عدوله عن نفي التشبيه إلى نفي التمثيل يرجع إلى أمرين :

الأول : أن التمثيل جاء في القرآن نفيه.

الثاني : أن التشبيه لفظ فيه إجمال، يحتمل معنىً صحيحاً وهو إثبات الصفات كما في استعمالات الجهمية ومن وافقهم، ويحتمل معنىً باطلاً وهو مشابهة الله لخلقه وهو الجاري في استعمالات أهل السنة.

قال الإمام ابن عبد البر : «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، **وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج، فكلهم ينكرها**، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، **ويزعمون أن من أقر بها مشبِّه**، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود»[٢].

إذا تبين ما تقدم فاعلم أن السقاف - هداه الله - لا يريد بنفي

(١) مناظرة الواسطية، انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٦).
(٢) التمهيد (٧/ ١٤٥).

=

التشبيه إلا نفي المعنى الصحيح، وهو فعل الجهمية تماماً ؛ ولذا قال : «ومن الإمعان في التيه أيضاً ذكرهم لآية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ بعد كلامهم فيما يريدون من إثبات التشبيه والتمثيل، وكذا قول بعضهم التشبيه هو أن تقول : رجل كرجلي، ويد كيدي وهذا كلام غُمْرٍ لا يعرف أن هذا هذيان فارغ . . .»[1] إلى آخر هرائه.

فهل هذا كلام سني، أم كلام جهمي معطل لصفات الرب ؟!

ولازم كلامه أن الإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه مشبهان ! بل وغُمران ؛ لأنهما يقولان التشبيه، قولك : رجل كرجل، ويد كيد، وسمع كسمع.

قال إسحاق : «إنما يكون التشبيه لو قيل : يد كيد، وسمع كسمع»[2].

وقال أحمد : «التشبيه أن تقول : يد كيد أو وجه كوجه . . . .»[3].

فقولهما - رحمهما الله - عند هذا السقاف «من الإمعان في

= قال الذهبي في كتابه العلو (ص١٨٢) - تعليقاً على كلام ابن عبد البر -:
«صدق والله، إن من تأول سائر الصفات، وحمل ما ورد منها على مجاز الكلام، أداه ذلك السلب إلى تعطيل الرب، وأن يشابه المعدوم، كما نقل عن حماد بن زيد أنه قال: مثل الجهمية كقوم قالوا: في دارنا نخلة، قيل: لها سعف؟ قالوا: لا، قيل: فلها كرب؟ قالوا: لا، قيل: لها رطب وقنع، قالوا: لا، قيل: فلها ساق؟ قالوا: لا، قيل: فما في داركم نخلة.
قلت - القائل الذهبي - : كذلك هؤلاء النفاة، قالوا: إلهنا الله تعالى وهو لا في زمان ولا في مكان، ولا يرى ولا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم ولا يرضى ولا يغضب ولا يريد ولا. . . . .ولا. . . وقالوا: سبحان المنزه عن الصفات، بل نقول: سبحان الله العظيم السميع البصير المريد، الذي كلم موسى تكليما، واتخذ إبراهيم خليلاً، ويرى في الآخرة، المتصف بما وصف به نفسه، ووصفه به رسله، المنزه عن سمات المخلوقين، وعن جحد الجاحدين، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير» ا.هـ كلام الذهبي رحمه الله.

(١) ص ١٠٠ من تعليقه على دفع شبه التشبيه.
(٢) الترمذي (٣/ ٢٣٣ - تحفة الأحوذي).
(٣) مختصر الصواعق (ص١٩).

التيه» يا لها من ألفاظ لو مزجت بماء البحر لمزجته.

إنها جراءة قبيحة على أئمة السلف.

ـ التحريف الثالث :

في (ص٢٥) من كتابه «التنبيه والرد» نقل عن شيخ الإسلام كلاماً في حديث «إن كرسيه وسع السموات والأرض وإنه ليقعد عليه فما يفضل منه إلا قدر أربع أصابع».

فقال - هداه الله - «وهذا الحديث نقله ابن تيمية - وهو موضوع - في منهاج السنة (١/ ٢٦٠) وقواه، فقال : ومن الناس من ذكر له شواهد وقواه ا.هـ» هكذا نقل السقاف من المنهاج.

أقول : جرى السقاف على هديه الذي رضيه لنفسه ! بل أوجبه على نفسه ! فحذف من أول كلام شيخ الإسلام رحمه الله سطراً، ثم ذكر ما أراد، ثم حذف ثلاثة عشر سطراً، ليوهم القراء أن شيخ الإسلام يقول : «إن الله يقعد على العرش ويفضل من كل جانب من جوانب العرش أربع أصابع» تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وإليك نص الكلام كاملاً، قال - رحمه الله تعالى - :

«وأما قوله «إنه يفضل عنه من العرش من كل جانب أربع أصابع» **فهذا لا أعرف له قائلاً ولا ناقلاً**، ولكن روي في حديث عبدالله بن خليفة «أنه ما يفضل من العرش أربع أصابع» يروى بالنفي، ويروى بالإثبات، **والحديث قد طعن به غير واحد من المحدثين كالإسماعيلي وابن الجوزي**، ومن الناس من ذكر له شواهد وقواه.

ولفظ النفي لا يرد عليه شيء ؛ فإن مثل هذا اللفظ يرد لعموم النفي كقول النبي ﷺ «ما في السماء موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو قاعد أو راكع أو ساجد».

أي ما فيها موضع، ومنه قول العرب «ما في السماء قدر كف سحابا» وذلك لأن الكف يقدر به الممسوحات كما يقدر بالذراع، وأصغر الممسوحات التي يقدر بها الإنسان من أعضائه كف، فصار هذا مثلاً لأقل شيء.

فإذا قيل: إنه ما يفضل من العرش أربع أصابع، كان المعنى ما يفضل منه شيء، والمقصود بيان أن الله أعظم وأكبر من العرش.

ومن المعلوم أن الحديث إن لم يكن النبي ﷺ قاله فليس علينا منه، وإن كان قاله فلم يجمع بين النفي والإثبات، فإن كان قاله بالنفي لم يكن قاله بالإثبات.

والذين قالوه بالإثبات ذكروا فيه ما يناسب أصولهم كما قد بسط في غير هذا الموضع، **فهذا وأمثاله سواء كان حقاً أو باطلاً لا يقدح في مذهب أهل السنة، ولا يضرهم لأنه بتقدير أن يكون باطلاً ليس هو قول جماعتهم بل غايته أنه قالته طائفة ورواه بعض الناس، وإذا كان باطلاً رده جمهور أهل السنة كما يردون غير ذلك.**

فإن كثيراً من المسلمين يقول كثيراً من الباطل فما يكون هذا ضاراً لدين المسلمين، وفي أقوال الإمامية من المنكرات ما يعرف مثل هذا فيه لو كان قد قاله بعض أهل السنة» ا.هـ كلامه رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

فمن قارن بين كلام شيخ الإسلام وما اختلسه السقاف منه تبين له أن السقاف ساقط العدالة لا يعتمد على نقله ولا يلتفت إلى قوله، وقديماً قيل: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت».

- التحريف الرابع:

قال في (ص٢٤) من كتابه «التنبيه والرد»: «وقال ابن تيمية في

التأسيس أيضاً (١/ ٤٤٥) ما نصه : «قد دل الكتاب والسنة على معنى ذلك كما تقدم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن مما يدل على أن الله تعالى له حد يتميز به عن المخلوقات» ا.هـ

أقول : كذا نقل السقاف من كتاب شيخ الإسلام رحمه الله باتراً آخر الكلام ليوهم القراء أن ابن تيمية يثبت لله الحد على معنى فيه نقص - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - وباقي كلام شيخ الإسلام يبين مراده بـ (الحد) وهو قوله : «وأن بينه وبين الخلق انفصالاً ومباينة . . .» إلخ كلامه رحمه الله.

ولا ينكر أحد الحد بهذا المعنى إلا رجل حلولي يقول بأن الله مع خلقه، وينفي علو الله على عرشه، والله المستعان.

ـ التحريف الخامس :

في (ص٢٢) من تعليقه على إرغام شيخه الغماري، قال :

«وقال ابن تيمية في منهاج السنة (٢/ ٢٠٣) ما نصه (وليس علينا أن نبايع عاجزاً عن العدل علينا ولا تاركاً له . . .)».

أقول : أراد السقاف - هداه الله - أن يوهم مريديه وقرَّاءه أن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - يسب علياً ويتنقصه ولا يرى أحقيته للبيعة - رضي الله عنه - فأتى بكلمات اختلسها من منهاج السنة !

ولترى - أخي القارئ - مبلغ احتراف السقاف في التحريف، فإليك النص كاملاً :

قال شيخ الإسلام رحمه الله :

«وكان في عسكر معاوية من يتهم علياً بأشياء من الظلم هو بريء منها، وطالب الحق من عسكر معاوية يقول : لا يمكننا أن نبايع إلا من يعدل علينا ولا يظلمنا، ونحن إذا بايعنا علياً ظلمنا عسكره، كما ظُلم

عثمان. وعليّ إما عاجز عن العدل علينا، أو غير فاعل لذلك، وليس علينا أن نبايع عاجزاً عن العدل علينا ولا تاركاً له . . .» ا.هـ من منهاج السنة.

وبتمامه - دون بتر - يتبين أنه ذكر لواقع حصل ولكلام جرى على لسان طائفة من عسكر معاوية، وليس رأياً يتبناه وقولاً يراه كما حاول السقاف إفهامنا وإفهام قرّائه، والسقاف على علم بفريته هذه، ولو شئت أن أحلف على هذا لحلفت ولم أكن حانثاً، لأن اختلاس هذه الكلمات وأمثالها لا يمكن إلا بجرد الكتب والغوص في بطونها، وإذا كان الأمر كذلك فلا بد أنه قد اطلع على سياق الكلام وسباقه، وقد قال ابن تيمية قبل الموضع الذي نقله السقاف بنحو عشرة أسطر :

«**وعلي أفضل منه** - أي من معاوية - **وأعلى درجة، وهو أولى بالحق منه باتفاق الناس، وعسكر معاوية يعلمون أن علياً أفضل منه وأحق بالأمر، ولا ينكر ذلك منهم إلا معاند أو من أعمى الهوى قلبه.**

ولم يكن معاوية قبل تحكيم الحكمين يدَّعي الأمر لنفسه، ولا يتسمَّى بأمير المؤمنين، بل إنما ادّعى ذلك بعد حكم الحكمين، وكان غير واحد من عسكر معاوية يقول له : لم ذا، تقاتل علياً وليس لك سابقته ولا فضله ولا صهره، وهو أولى بالأمر منك؟ فيعترف لهم معاوية بذلك . . .» ا.هـ

فهل هذا كلام من ينزع يداً من طاعة ؟!

وكلام شيخ الإسلام في إمامة علي رضي الله عنه ووجوب طاعته، وضلال من لم يربِّع به كثير جداً، وأختار لك - أخي القارئ - موضعين :

الأول : قوله - تعليقاً على حديث «عمار تقتله الفئة الباغية» - :
«**وهذا - أيضاً - يدل على صحة إمامة علي ووجوب طاعته، وأن**

الداعي إلى طاعته داع إلى الجنة، والداعي إلى مقاتلته داع إلى النار - وإن كان متأولاً - وهو دليل على أنه لم يكن يجوز قتال عليّ، وعلى هذا فمقاتله مخطئ، وإن كان متأولاً أو باغ بلا تأويل، وهو أصح القولين لأصحابنا وهو الحكم بتخطئة من قاتل علياً وهو مذهب الأئمة الفقهاء الذين فرعوا على ذلك قتال البغاة المتأولين»[١].

الثاني: قوله - تعليقاً على حديث سفينة «الخلافة ثلاثون عاماً» -: «واعتمد عليه الإمام أحمد وغيره في تقدير خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة، وثبته أحمد، واستدل به على من توقف في خلافة علي، من أجل افتراق الناس عليه، حتى قال أحمد: من لم يربع بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله، ونهى عن مناكحته، **وهو متفق عليه بين الفقهاء وعلماء السنة وأهل المعرفة والتصوف، وهو مذهب العامة.**

وإنما يخالفهم في ذلك بعض أهل الأهواء من أهل الكلام ونحوهم، كالرافضة الطاعنين في خلافة الثلاثة أو الخوارج الطاعنين في خلافة الصهرين المنافيين: عثمان وعلي، **أو بعض الناصبة** النافين لخلافة علي، أو بعض الجهال المتسننة الواقفين في خلافته»[٢].

فهذه - أخي القارئ - خمسة مواضع نصيب لون واحد من ألوان التحريف - وسترى غيرها - وجميعها تنطلق من هدف واحد، وهو تشويه ابن تيمية، والقدح في مذهبه، فرد الله هذا المحرف بكيده لم ينل خيراً، فجعلت أعماله شاهدة عليه بالسوء، وكفى الله ابن تيمية شره.

والحقيقة أن القوم لايدفعهم على لوم ابن تيمية والتثريب عليه

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٨).

(٢) المصدر السابق (٣٥/ ١٨-١٩).

بثابت أو بمكذوب إلا الحسد والتعصب، وقد شهد عليهم بهذا الشيخ عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف فقد قال: «... قد نص إمام الحرمين - ومثله القاضي حسين - على تحريم السفر لزيارة القبور واختاره القاضي عياض بن موسى بن عياض في «إكماله» وهو من أفضل متأخري المالكية، **وقام وقعد في ذلك الشيخ الإمام ابن تيمية، وخطأه قوم، وصوبه آخرون، ومهما يكن من الأمر.. فليسعه، وسع الجويني والقاضيين حسين وعياضا، ولكنهم أفردوا باللوم، والقول واحد.**

وقال مالك بن أنس: من نذر المشي إلى مسجد من المساجد ليصلي فيه كرهت ذلك؛ لقوله: «لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد».

وقال ابن كجٍّ - من كبار أصحاب الشافعي - إن الزيارة قربة تلزم بالنذر.

والخطب يسير لم يوسعه إلا الحسد والتعصب، وإلا فالتثريب في موضع الاختلاف ممنوع»[1].

قلت: اختيار ابن تيمية هو ما دلت عليه النصوص، ولبيان المسألة موضع آخر إن شاء الله تعالى.

(١) إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت ص ١٠٢٧

اللون الثاني : التلفيق بين النصوص

بإسقاط كلمة أو أكثر، وسوف ترى لهذا اللون من التحريف تسعة أمثلة لا تدع شكاً عند كل ذي لب أن هذا السقاف قد استفاد من إمامه وقدوته الكوثري ! فهنيئاً له بذلك !! وإليك الأمثلة :

ـ التحريف الأول :

في (ص٤٠) من مقدمته لـ «دفع شبه التشبيه»، نقل كلاماً لابن عبدالبر في إفادة خبر الآحاد فأتى عند قول ابن عبدالبر «وقال قوم كثير من أهل الأثر وبعض أهل النظر إنه يوجب العلم الظاهر والعمل جميعاً . . .».

فقام بإسقاط كلمة «كثير» ووصل ما قبلها بما بعدها، فأين الأمانة في النقل ؟!

وباعث هذا التلفيق واضح لمن عرف مذهب السقاف في أخبار الآحاد[1] !

ـ التحريف الثاني :

في (ص٢٤٠) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه»، نقل من تهذيب التهذيب ترجمة الحارث بن زياد، فقال :

«قال الحافظ في ترجمته في «التهذيب» (٢/ ١٢٣) : «قال الذهبي

---

(١) انظر ص ٣٧ من هذا الكتاب.

في الميزان (١/ ٤٣٣) مجهول، وشرطه أن لا يطلق هذه اللفظة إلا إذا كان أبو حاتم الرازي قالها» ثم قال :

«نعم قال أبو عمر بن عبدالبر فيه: مجهول وحديثه منكر» هكذا من تعليق السقاف.

أقول : وبالمقابلة مع تهذيب التهذيب تبين أن المذكور - هداه الله - قد حذف استدراك الحافظ ابن حجر على الحافظ الذهبي، قال ابن حجر - عقب شرحه اصطلاح الذهبي في كلمة «مجهول» - : «والذي قال أبو حاتم إنه مجهول آخر غيره فيما يظهر لي، نعم قال أبو عمر. . . .» إلخ كلامه.

والباعث على هذا التلفيق أن الحارث بن زياد يروي حديثاً في فضل معاوية رضي الله عنه، ومذهب السقاف في معاوية ومن على شاكلته من الصحابة معروف، لذا أراد أن يثبت تجهيل أبي حاتم له، مع علمه بأن الذي قال فيه أبو حاتم «مجهول» آخر كما بينه الحافظ، فلجأ إلى حذف وسط الكلام، ووصل ما قبله بما بعده. والله المستعان.

ـ التحريف الثالث :

قال في مقدمته لـ «دفع شبه التشبيه» (ص٢٣) :

«قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٣٩٠) في مسألة الصفات إن فيها ثلاثة مذاهب نقلاً عن ابن المنير، وذكر المذهب الثالث، فقال :

«والثالث : إمرارها على ما جاءت مفوضاً معناها إلى الله تعالى. . . .» ثم قال بعد ذلك مباشرة :

«قال الطيبي : هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح» ا.هـ نقل السقاف.

أقول : حذف السقاف - هداه الله - سطرين من وسط الكلام ثم ساق الكلام مساقاً واحداً، وأكد اتصاله بقوله «ثم قال بعد ذلك مباشرة».

ولكي يتضح - للأخ القارئ - مدى أمانته فإني أسوق كلام الحافظ بأكمله، قال الحافظ : - نقلاً عن ابن المنير -«والثالث : إمرارها على ما جاءت مفوضاً معناها إلى الله تعالى، وقال الشيخ شهاب الدين السهروردي في كتاب العقيدة له، أخبر الله في كتابه وثبت عن رسوله الاستواء والنزول والنفس واليد والعين فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل، إذ لولا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى، قال الطيبي : هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح» ا.هـ

فمن قارن بين ما في الفتح ونقل السقاف تبين له أمور :

الأول : كذب السقاف - هداه الله - في قوله «ثم قال بعد ذلك مباشرة».

الثاني : أنه حذف كلام السهروردي ولفق بين ما قبله وما بعده.

الثالث : أنه بعمله هذا قد افترى على الطيبي، وهذه جراءة قبيحة على العلماء؛ لأن الطيبي قال بعد كلام السهروردي «هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح» بخلاف المذهب الثالث الذي ذكره ابن المنير فليس مذهباً للسلف ولا يستحق أن يقال عنه «هذا هو المذهب المعتمد . . .».

والخلاصة أن المبتدعة لا يمكنهم تأييد مذاهبهم الفاسدة إلا بالتحريف، وهذا هو شأن الباطل.

- التحريف الرابع :

في كتابه «التنبيه والرد» (ص٢٥)[١] نقل عن كتاب شيخ الإسلام «موافقة المعقول لصحيح المنقول» كلاماً لعثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله فذكر أربعة أسطر، ثم حذف ثلاثة عشر سطراً، ثم ذكر ثلاثة أسطر، ووصلها بالأربعة السابقة، ثم بتر باقي الكلام، وهي أدلة من الكتاب والسنة، فإلى النص كاملاً - مع التنبه إلى أن ما حذفه السقاف تحته خط ولك المقارنة -، قال أبو سعيد :

«والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره، ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه، ولكن يؤمن بالحد ويكل علم ذلك إلى الله، ولمكانه أيضاً حد **وهو على عرشه فوق سمواته فهذان حدان اثنان.**

وسئل عبدالله بن المبارك، بم نعرف ربنا ؟ قال : بأنه على عرشه بائن من خلقه، قيل : بحد ؟ قال : بحد.

حدثناه الحسن بن الصباح البزار عن علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك.

فمن ادعى أنه ليس لله حد فقد ردّ القرآن وادعى أنه لا شيء، لأن الله وصف حد مكانه فقال ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وجحد آيات الله، **وقال رسول الله ﷺ : «إن الله فوق عرشه فوق سماواته» وقال للأمة السوداء «أين الله ؟» قالت : في السماء، قال : «أعتقها فإنها مؤمنة»** . . .إلخ[٢] كلامه رحمه الله.

---

(١) وأعاد هذا التحريف (ص ٧٩ و١١٠) من كتابه «تنقيح الفهوم» بتصرف يسير.

(٢) موافقة المعقول (٢/ ٢٩- بهامش منهاج السنة).

فبسياق كلام الدارمي كاملاً يتبين أنه أراد بـ (الحد) الذي أثبته تميز الله ومباينته لمخلوقاته، وعلوه على عرشه فوق سماواته، وهو حق لا محذور فيه، ونصوص الكتاب والسنة - التي ساقها الدارمي وحذفها السقاف ! - تدل عليه، وليس وراء نفي الحد بهذا المعنى إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته، وهو ما يشم من كلام خصم الدارمي بشر المريسي المبتدع، فهل السقاف يوافقه على هذا ؟!

له أن يعتقد ما يحب أن يراه في صحيفته يوم القيامة، لكن ليس له أن يسلط على نصوص العلماء كل ما عرف وأجاد من أساليب التحريف ؛ ليصور قول خصمه بما تشمئز منه قلوب المؤمنين !!

ـ التحريف الخامس :

في (ص١٨٨) من تعليقه على دفع الشبه، قال :

«. . . قوله ﷺ : «يا أبا ذر : ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاةٍ، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة» رواه ابن حبان وسعيد بن منصور بإسناد صحيح كما قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٤١١)» ا.هـ من نقل السقاف.

أقول : وبالمقابلة مع الفتح (١٣/ ٤١١) يتبين لنا مع ما في النقل من تحريف أن السقاف قد كذب على الحافظ رحمه الله، فإن الحافظ لم يحكم على حديث أبي ذر بصحة السند، وإنما حكم لشاهده عن مجاهد بصحة سنده، وإليك عبارة الحافظ : «وفي حديث أبي ذر الذي صححه ابن حبان أن رسول الله ﷺ، قال : يا أبا ذر . . .» فذكر لفظه السابق، ثم قال : «وله شاهد عن مجاهد أخرجه سعيد بن منصور في التفسير بسند صحيح عنه» ا.هـ

- **التحريف السادس:**

في (ص١٩) من كتابه «التنبيه والرد» نقل من كتاب الذهبي «بيان زغل العلم» أقوال الناس في شيخ الإسلام ابن تيمية، فحذف السقاف - هداه الله - عدة كلمات من ثلاثة مواضع متفرقة[(١)] ليوهم القارئ أن الكلام رأي للذهبي يختاره في ابن تيمية !!

وإليك النص كاملاً من كتاب الذهبي، قال رحمه الله:

«فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والحكمة والفلسفة وآراء الأوائل ومحارات العقول واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأصول السلف ولفّقت بين العقل والنقل فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقاربها، وقد رأيت ما آل أمره إليه من الحط عليه والهجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل، فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة منوّراً مضيئاً على محياه سيما السلف، ثم صار مظلماً مكسوفاً (عليه قتمة عند خلائق من الناس، ودجالاً أفاكاً كافراً عند أعدائه)[(٢)] ومبتدعاً فاضلاً محققاً (بارعاً)[(٣)] عند طوائف من عقلاء الفضلاء (وحامل راية الإسلام وحامي حوزة الدين ومحيي السنة عند عوامّ أصحابه هو ما أقول لك) [(١)]» ا.هـ من زغل العلم.

أقول: بعد أن قرأت - أخي القارئ - كلام الذهبي كاملاً، أعد قراءته بحذف ما بين الأقواس، وهو ما حذفه السقاف - هداه الله - يتبين لك بوضوح أن كلام الذهبي في اختلاف الناس في ابن تيمية بعد دخوله في علم المنطق والحكمة والفلسفة[(٤)] ! لا أنه رأي يختاره

---

(١) وفي موضعين من هذه المواضع جعل مكان الحذف نقطاً ظناً منه أن ذمته تبرأ!!

(٢) ما بين القوسين حذفه السقاف ووضع مكانه نقطاً !

(٣) ما بين القوسين حذفه السقاف ولم يضع ما يشير إلى الحذف !

(٤) وهذا من وجهة نظر الذهبي، وإلا فابن تيمية من أبعد الناس عن علم الكلام المذموم.

الذهبي، وهو مايفيده النص بعد فعلة السقاف القبيحة !

والحقيقة أن كلام الذهبي هذا - وإن استشكله البعض - هو في دلالته إلى المدح أقرب منه إلى الذم ؛ وذلك أن الذهبي لم يجد - وهو المطلع على سير العلماء - إلا ابن تيمية مثالا يضربه لشؤم علم المنطق والفلسفة على العالم بالكتاب والسنة وأصول السلف[١]. ويكفي القارئ المنصف التأمل في قول الذهبي «فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقاربها» يعلم المكانة العالية لابن تيمية عند الذهبي.

وفي كتابه (ذيل تاريخ الإسلام) ترجم لابن تيمية ترجمة موسعة، نقد فيها هذه الأقوال، وذكر معاناته وتعبه من أصحابها، وإيذاءهم له ؛ لأنه كما يقول : «فأنا عند محبه مقصِّر، وعند عدوه مُسرف مُكثر، كلا والله!»[٢] «مع أني مخالف له في مسائل أصلية وفرعية، قد أبديت آنفا أن **خطأه فيها مغفور، بل قد يثيبه الله تعالى فيها على حسن قصده،** وبذل وسعه، والله الموعد»[٣] وهو «يحتج لها بالقرآن أو بالحديث أو بالقياس، ويبرهنها ويناظر عليها، وينقل فيها الخلاف، ويطيل البحث، أُسوة مَنْ تقدمه من الأئمة، **فإن كان قد أخطأ فيها ؛ فله أجر المجتهد من العلماء، وإن كان قد أصاب ؛ فله أجران.**

وإنما الذم والمقت لأحد رجلين : رجل أفتى في مسألة بالهوى ولم يُبْدِ حجة، ورجل تكلم في مسألة بلا خميرة من علم ولا توسع في نقل، فنعوذ بالله من الهوى والجهل»[٤].

---

(١) وهذا من وجهة نظر الذهبي، وإلا فابن تيمية من أبعد الناس عن علم الكلام المذموم.

(٢) من كلام الذهبي في «ذيل تاريخ الإسلام» انظر: الجامع لسيرة شيخ الإسلام خلال سبعة قرون ص٢٦٧ - ٢٧٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

هذا رأي الذهبي فيه.

فلا هو - عنده - مظلم مكسوف عليه قتمة، ولا هو دجال أفاك كافر، ولا هو مبتدع، ولا هو حامل راية الإسلام وحامي حوزة الدين، بل هو عند الذهبي - بصريح العبارة - : «**الشيخ، الإمام، العالم، المفسر، الفقيه، المجتهد، الحافظ، المحدث، شيخ الإسلام، نادرة العصر، ذو التصانيف الباهرة، والذكاء المفرط**»[١] هكذا صدر الترجمة.

فانظر وقارن تعلم مبلغ جراءة السقاف وتلبيسه !

ـ التحريف السابع :

في (ص١٩-٢٠) من كتابه «التنديد» أراد أن يدلل لفريته أن ابن تيمية وابن القيم وأتباعهما رحمهم الله مجسمة، فاختلس من كتاب الشيخ المحدث عبدالله بن محمد الدويش رحمه الله المسمى «المورد الزلال في التنبيه على أخطاء الظلال» نقولاً محرفة، قال - هداه الله - :

[٢- ويقول (ص١٩) ما نصه :

«وأقول قوله - سيد قطب - في التوجه إلى الله الذي لا يتحيز في مكان، هذا قول أهل البدع كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة، وأما أهل السنة والجماعة فلا يصفون الله إلا بما وصف به نفسه ..».

ثم قال بعد ذلك بخمسة أسطر في نفس الصحيفة ذاماً أهل البدع بنظره ما نصه :

«ومقصودهم بها نفي الصفات كالجسم والتحيز ..» ا.هـ

فهو يرى تبعاً لابن تيمية وابن القيم أنَّ من صفات الله تعالى الجسم والتحيز، وأن الشيخ سيد قطب والأشاعرة الذين ينزهون الله عن التحيز والمكان، ويقولون ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ

---

(١) المصدر السابق.

﴿ٱلْبَصِيرُ﴾ مبتدعة جهميون، فالله حسيبه وحسيب هذه الطائفة».] ا.هـ كلام السقاف.

أقول : لا يحسن السقاف - هداه الله - غير الخيانة في النقل والكذب والتزوير على مخالفيه، ولا تظن - أخي القارئ - أني أبالغ، بل لا أظن أن هذا الظن يدور في خلدك بعد الأمثلة السابقة، وللتأكد فدونك كلام الشيخ عبدالله الدويش، قال - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - :

«أقول قوله - سيد قطب - في التوجه إلى الله الذي لا يتحيز في مكان، هذا قول أهل البدع كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة، وأما أهل السنة والجماعة فلا يصفون الله إلا بما وصف به نفسه وبما وصفه رسوله ﷺ لا يتجاوزون القرآن والحديث فيثبتون علو الرب عز وجل واستواءه على عرشه كما قال تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ وقال تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ وأما أهل البدع فلا يثبتون ما ورد أو يثبتون بعض الصفات دون بعض، ويبتدعون ألفاظاً موهمة يظن الظان أنهم ينزهون الرب عز وجل بها عن النقائص والعيوب - ومقصودهم بها نفي الصفات - كالجسم والتحيز والجوهر والعرض، قال الشيخ تقي الدين بعد كلام له في الرد على من قال إنه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض، قال - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - : «فهذه الألفاظ لا يطلق إثباتها ولا نفيها كلفظ الجوهر والجسم والحيز ونحو ذلك من الألفاظ . . .» إلى أن قال شيخ الإسلام : «والمقصود أن الأئمة كأحمد وغيره ذكر لهم أهل البدع الألفاظ المجملة كلفظ الجسم والحيز ولم يوافقهم لا على إطلاق الإثبات ولا على إطلاق النفي» انتهى من الدرر السنية» ا.هـ كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فأنت - أخي القارئ - ترى أن الشيخ الدويش يذم أهل البدع لإطلاقهم ألفاظاً - في النفي أو الإثبات - محدثة موهمة كالجسم

والتحيز والجوهر والعرض، والسقاف حرف العبارة تماماً فجعل الدويش يثبت الجسم والتحيز صفات لله تعالى !! فالله حسيبه.

ـ التحريف الثامن:

في (ص٥٤-٥٥) من كتابه «تهنئة الصديق المحبوب» نقل كلاماً للحافظ ابن عبد البر من «الانتقاء» (ص١٠٦) وحذف من وسط الكلام ما يبين مذهب الشافعي في مسألة اللفظ، وسأذكر النص كاملاً - إن شاء الله - في اللون الثالث[١].

ـ التحريف التاسع:

في (ص٢٠) من كتابه السابق نقل ماحكاه ابن السبكي في (طبقات الشافعية) عن شيخه الحافظ الذهبي عن شيخ الإسلام ابن تيمية قوله في أبي إسماعيل الهروي فحذف من كلام ابن السبكي تكنيته وتلقيبه لابن تيمية وظن أن ذمته تبرأ بوضع نقاط مكان ما حذفه، وإليك كلام السقاف - هداه الله - كاملاً:

«وأما أبو إسماعيل الهروي[٢] المجسم !! الملقب عندكم بشيخ

---

(١) انظر (ص ٨٧).

(٢) أبو إسماعيل هو الإمام القدوة، الحافظ الكبير عبدالله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي.

قال الحافظ أبو النضر الفامي: «كان شيخ الإسلام أبو إسماعيل بِكْر الزمان، وواسطة عِقد المعاني، وصورةَ الإقبال في فنون الفضائل وأنواع المحاسن، منها نصرة الدين والسنة، من غير مداهنة ولا مراقبة لسلطان ولا وزير، وقد قاسى بذلك قصدَ الحُسَّاد في كل وقت، وسَعَوا في روحه مراراً، وعمدوا إلى إهلاكه أطواراً، فوقاه الله شَرَّهم، وجعل قصدهم أقوى سببٍ لارتفاع شأنه» (سير أعلام النبلاء ١٨/ ٥١٠).

وقال أبو سعد السمعاني: «كان أبو إسماعيل مظهراً للسنة، داعياً إليها، مُحرِّضاً عليها، وكان مكتفياً بما يُباسط به المريدين، ما كان يأخذ من الظَّلَمَةِ شيئاً، وما كان يتعدَّى إطلاق ما ورد في الظواهر من الكتاب والسنة، معتقداً ما صحَّ، غيرَ مُصرِّحٍ بما =

الإسلام !! فقد جمع بين التجسيم وقول أهل الوحدة الحلوليين والدليل على ذلك :

١) أن الحافظ السبكي ذكر في «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٢٧٢) نقلاً عن شيخه الذهبي أن ابن تيمية الحراني رمى الهروي بالاتحاد، قال الحافظ السبكي :

«كان ... ابن تيمية مع ميله إليه يضع من هذا الكتاب، أعني : منازل السائرين، قال شيخنا الذهبي : وكان يرمي أبا إسماعيل بالعظائم، بسبب هذا الكتاب، ويقول : إنه مشتمل على الاتحاد» ا.هـ المراد نقله.

أقول : حقد السقاف على ابن تيمية وأتباع السلف يجره إلى مثل هذه الأفاعيل، وإلا فلو أبقى السقاف قول السبكي - عن ابن تيمية - كما هو فما عسى أن يزيد في منزلة ابن تيمية ؟!

وأظنه قصد من فعلته المشينة إخفاء هذا الثناء ! لئلا يطلع عليه تلاميذه وأتباعه، فليت شعري ما هو قائل لو وقف أحدهم على ما سطره ابن السبكي عن أصحاب الأسانيد وقد عد ابن تيمية منهم في قوله : «وقال يزيد بن زريع : لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد رضي الله عنهم، هم القوم بهم كمل الله النعماء، فأين أهل عصرنا من حُفَّاظ هذه الشريعة :

= يقتضيه تشبيه، وقال مرة: من لم ير مجلسي وتذكيري، وطَعَنَ فيَّ فهو في حلٍّ» (المصدر السابق ١٨/ ٥١٤).

نقلت هذه الأقوال ليعلم القارئ الكريم أن السقاف إنما ينقم على شيخ الإسلام الهروي: موافقة الحق - من إثبات الصفات وعلو الله على عرشه -، لا مجانبة الصواب - من كلام في المحو والفناء -؛ فإن في أسلاف السقاف من يصرح بالحلول!

وأين كلام الهروي الذي يقبل التوجيه، من كلام بعض أسلاف السقاف المترجم لهم في «المشرع...»؟!!

أبي بكر الصديق، وعمر الفاروق، وعثمان (ذو) النورين، وعلي الرضا...» وذكر عدداً من الصحابة، ثم ذكر سبع عشرة طبقة ثم قال:

«وأخرى:

والقاضي سعد الدين الحارثي، والحافظ أبي الحجاج المزي، **والشيخ تقي الدين بن تيمية** والشيخ فتح الدين بن سيد الناس، والحافظ قطب الدين عبدالكريم الحلبي والحافظ علم الدين البرزالي، وشيخنا الذهبي، والشيخ الوالد.

أخرى:

والحافظ أبي العباس بن المظفر، والحافظ صلاح الدين العلائي.

فهؤلاء مهرة هذا الفن، وقد أغفلنا كثيراً من الأئمة، وأهملنا عدداً صالحاً من المحدثين، وإنما ذكرنا من ذكرناه لِنُنبِّه بهم على من عداهم، ثم أفضى الأمر إلى طيِّ بساط الأسانيد رأساً، وعَدّ الأكابر منها جهالة ووَسْواسا ....»[1] ا.هـ المراد نقله.

فانظر - أيها الأخ القارئ - كيف جعل ابن تيمية - مع عدائه له - من القوم الذي كمل الله بهم النعماء ومن حفاظ الشريعة «والحق ما شهدت به الأعداء».

فهل يقبل السقاف قول ابن السبكي أم يعده من تناقضاته؟!

وماذا سيقول لو وقف أحد تلاميذه ومريديه على ما جاء في (الدرر الكامنة) للحافظ ابن حجر في ترجمة ابن تيمية، قال:

«وكتب الذهبي إلى السبكي يعاتبه بسبب كلام وقع منه في حق ابن تيمية، فأجابه، ومن جملة جوابه: **وأما قول سيدي في الشيخ تقي**

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٣١٤-٣١٨).

الدين فالمملوك يتحقق كبير قدره، وزخارة بحره، وتوسعه في العلوم النقلية والعقلية، وفرط ذكائه، واجتهاده وبلوغه في كل من ذلك المبلغ الذي يتجاوز الوصف، والمملوك يقول ذلك دائماً، **وقدره في نفسي أكبر من ذلك وأجل مع ما جمعه الله له من الزهادة والورع والديانة ونصرة الحق، والقيام به**، لا لغرض سواه، وجريه على سنن السلف وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفى، وغرابة مثله في هذا الزمان، بل من أزمان»[1] ا.هـ كلام السبكي الوالد.

فهذه شهادة تقي الدين السبكي، وابنه صاحب الطبقات لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بالعلم والفضل والزهد والديانة ونصرة الحق والقيام فيه، وسلوك طريق السلف، وأنه من حفاظ الشريعة، وممن كمل الله به النعماء.

وبشهادتهما - مع أنهما من أشد أعدائه - يطيش ويذهب ما خطته يد السقاف ضد ابن تيمية وأتباعه في أدراج الريح، والحمد لله على توفيقه.

(١) (١/١٥٩).

اللون الثالث : إقحامه كلمات في أثناء النصوص

وهذه ثالثة الأثافي، وقاصمة الظهر، وباعثة الموبقات. ولم يكثر منها السقاف، لأن كشفها سهل، والافتضاح بها نتيجته وخيمة : سقوط من الاحتجاج، وخرم العدالة، هذا في الدنيا قبل عذاب الآخرة، وإليك الأمثلة، مقرونةً برقم الصفحة واسم الكتاب.

ـ التحريف الأول :

في (ص٢٩٢) من كتابه «البيان الكافي»، قال :

«لأن (أبي) العز بن كادش العكبراوي كان : «مخلطاً كذاباً لا يحتج بمثله» وهو حنبلي مجسم ضال كذا قال ابن حجر العسقلاني في ترجمته من لسان الميزان (١/ ٢١٨) نقلاً عن الحافظ ابن النجار» ا.هـ

أقول : زاد السقاف - هداه الله - من كيسه ثلاث كلمات عقب ما نقله الحافظ عن ابن النجار وهي : «حنبلي مجسم ضال».

وفعلته هذه دالة على ما في صدره من حقد ضد أهل السنة والجماعة !

ولا يبرر له فعلته هذه وضع ما نقله الحافظ عن ابن النجار بين قوسين، لأنه قال عقب الكلمات التي زادها : «كذا قال ابن حجر العسقلاني . . .».

وبه تعلم - أخي القارئ - حقيقة الأمانة العلمية التي يتحلى بها هذا المسكين !!

- **التحريف الثاني :**

في (ص٣٣) من كتابه «التنديد» نقل كلاماً للقرطبي، فقال :

«قال القرطبي في التفسير (١٣/ ١٦١) :

«أي كيف يكفرون بتوحيدي وينقلبون عن عبادتي، [معناه : أنهم يقولون ذلك بألسنتهم فقط عن إقامة الحجج عليهم وهم في الحقيقة لا يقولون بذلك]» ا.هـ

أقول : نقل السقاف - هداه الله - عن القرطبي سبع كلمات، وزاد ضعفها - وهي ما وضعته بين معكوفتين - من كيسه، وجعل الجميع بين علامتي التنصيص ليؤيد مذهبه الفاسد !

وزور مع هذا تزويراً آخر، فحذف كلاماً للقرطبي قبل هذا فيه اعتراف المشركين بأن الله تعالى «خالق هذه الأشياء».

- **التحريف الثالث :**

في (ص٩) من مقدمته لإرغام شيخه، قال :

وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة في ترجمته - يعني مالك الدار - رقم (٨٣٥٦) : «له إدراك أي أنه معدود من الصحابة ويكفيه في ذلك توثيقاً ثم ذكر أنه روى عنه أربعة رجال وهم أبو صالح السمان وابناه عون وعبدالله ابنا مالك وعبدالرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومي. ثم قال :

قال علي بن المديني : كان مالك الدار خازناً لعمر ا.هـ بمعناه ملخصاً» ا.هـ من كلام السقاف.

أقول : قوله «أي أنه معدود من الصحابة ويكفيه في ذلك توثيقاً» هذه زيادة من السقاف - هداه الله - أقحمها في أثناء كلام الحافظ،

موهماً القرَّاء أن هذا تفسير من الحافظ لقوله «له إدراك»، وعبارة الحافظ هكذا :

«له إدراك وسمع من أبي بكر الصديق، وروى عن الشيخين، ومعاذ وأبي عبيدة، روى عنه أبو صالح السمان وابناه . . . .»[١].

وحذف من قول الحافظ «سمع من أبي بكر . . . .» زيادة في التعمية والإيهام !

والحافظ ذكر مالكاً في القسم الثالث، وهو خاص بالمخضرمين، وهم ليسوا صحابة باتفاق أهل الحديث[٢].

ـ التحريف الرابع :

في (ص٥٤-٥٥) من كتابه «تهنئة الصديق المحبوب» نقل كلاماً للحافظ ابن عبدالبر من كتابه «الانتقاء» (ص١٠٦) وأقحم في وسطه أسماء ثلاثة من الأعلام : البخاري، والمحاسبي، ومحمد بن نصر المروزي، ووضع أسماءهم بين قوسين معكوفين ليبرر لنفسه هذه الفعلة المشينة، فإليك النص كما نقله السقاف :

«وكانت بينه[٣] وبين أحمد بن حنبل صداقة وكيدة، فلما خالفه في القرآن، عادت تلك الصداقة عداوة، فكان كل واحد منهما يطعن

---

(١) الإصابة (٣/ ٤٨٤)

(٢) قال الحافظ رحمه الله :

«(القسم الثالث) فيمن ذكر في الكتب المذكورة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق من أهل العلم بالحديث، وإن كان بعضهم قد ذكر بعضهم في كتب معرفة الصحابة فقد أفصحوا بأنهم لم يذكروهم إلا لمقاربتهم لتلك الطبقة لا أنهم من أهلها...» المصدر السابق (١/ ٥).

(٣) يعني الكرابيسي.

على صاحبه، وذلك أن أحمد بن حنبل كان يقول: من قال القرآن مخلوق فهو جهمي.

ومن قال: القرآن كلام الله، ولا يقول: غير مخلوق ولا مخلوق، فهو واقفي.

ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع.

وكان الكرابيسي، وعبدالله بن كلاب، وأبو ثور، وداود بن علي، [والبخاري والحارث بن أسد المحاسبي، ومحمد بن نصر المروزي](١) وطبقاتهم يقولون: إن القرآن الذي تكلم الله به صفة من صفاته، لا يجوز عليه الخلق، وإن تلاوة التالي وكلامه بالقرآن كسب له وفعل له، وذلك مخلوق، وإنه حكاية عن كلام الله، وليس هو القرآن الذي تكلم الله به، وشبهوه بالحمد والشكر لله، وهو غير الله، فكما يؤجر في الحمد والشكر والتهليل والتكبير، فكذلك يؤجر في التلاوة.

وهجرت الحنبلية - أصحاب أحمد بن حنبل - حسيناً الكرابيسي، وبَدَّعوه وطعنوا عليه وعلى كل من قال بقوله في ذلك».

أقول: وبالمقابلة بالأصل المنقول منه يتبين أن هذا النص قد امتدت إليه يد السقاف بالتحريف في موضعين:

الأول: ذكرته لك آنفاً، وداعيه إيهام القرَّاء أن البخاري والمحاسبي وابن نصر على مذهب ابن كلاب، وهذا غير صحيح، فالبخاري صرح في كتابه «خلق أفعال العباد» بما يرد هذه الفرية، وسيأتي كلامه(٢) إن شاء الله.

أما المحاسبي وإن جاء في كتابه «فهم القرآن» ما يدل على أنه

---

(١) زيادة من السقاف أقحمها في كلام ابن عبدالبر، فقوله ما لم يقل!!

(٢) انظر (ص ١٠٨-١١٢) من هذا الكتاب.

يقول بقول ابن كلاب في مسألة القرآن إلا أن الكلاباذي نسب إليه في كتابه «التعريف لمذهب أهل التصوف» قولاً في القرآن يخالف قول ابن كلاب.

وأما ابن نصر، فقال - رداً على من قال: «لفظنا بالقرآن غير مخلوق» ويُدخل في ذلك صوت العبد وفعله - : «ألفاظنا بالقرآن مخلوقة» ومراده صوت العبد وفعله لا كلام الله المقروء الملفوظ[1]، فلم يفهم كلامه فهجر كما هجر البخاري.

والصواب في هذه المسألة - أعني مسألة اللفظ - الإمساك عن الخوض من الطرفين، لصعوبة فرز التلفظ الذي هو فعل العباد من الملفوظ الذي هو كلام الله، والجواب عنه لا يمكن إلا بالتفصيل.

قال الذهبي - عقب ما نقله ابن منده أن ابن نصر صرح في كتاب «الإيمان» بأن الإيمان مخلوق، وأن الإقرار، والشهادة، وقراءة القرآن بلفظه مخلوق. ثم قال: وهجره على ذلك علماء وقته، وخالفه أئمة خراسان والعراق - : «قلت - القائل الذهبي - : الخوض في ذلك لايجوز، وكذلك لا يجوز أن يقال: الإيمان والإقرار والقراءة والتلفظ بالقرآن غير مخلوق، فإن الله خلق العباد وأعمالهم، والإيمان: قول وعمل، والقراءة والتلفظ من كسب القارئ، والمقروء الملفوظ هو كلام الله ووحيه وتنزيله، وهو غير مخلوق.

وكذلك كلمة الإيمان، وهي قول (لا إله إلا الله محمد رسول الله) داخلة في القرآن، وما كان من القرآن فليس بمخلوق، والتكلم بها من فعلنا، وأفعالنا مخلوقة . . .»[2] ا.هـ

قلت: والتفصيل مذهب البخاري كما سيأتي نقله إن شاء الله.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٦٢).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٩).

وعلى فرض أن هؤلاء يوافقون ابن كلاب لم يجز للسقاف إقحام أسمائهم في أثناء النص !!

الثاني : حذف ما يقرب من سطرين، فيها إنكار أصحاب الشافعي على داود بن علي في زعمه أن الشافعي على مذهبه في مسألة القرآن.

وإليك هذا الموضع الذي حذفه، قال ابن عبدالبر رحمه الله : - عقب قوله : «. . . فكذلك يؤجر في التلاوة» - :

«وحكى داود في كتابه الكافي أن هذا كان مذهب الشافعي، وأنكر ذلك أصحاب الشافعي، وقالوا : هذا قول فاسد ما قاله الشافعي قط . . .» إلخ كلامه.

والباعث على هذا الحذف أن السقاف - هداه الله - يقول بقول ابن كلاب في مسألة القرآن، والشافعي لا يقول به، وهذا ما يخفيه السقاف على مريديه ؛ إذ في ظهوره بيان لحقيقة انتسابه للشافعي !

أو يقال: إنه مقلد للشافعي في الفروع دون الأصول، فياليت شعري : هل كان الشافعي جاهلاً في الأصول أو كان ضالاً مبتدعاً، حتى يقول قائلهم : أنا شافعي في الفروع، كلابي أو أشعري في الأصول ؟!

إن هذا لشيء عجاب.

اللون الرابع : إنزال الكلام عن موضعه

سوف ترى - أخي القارئ - أن هذا المسكين قد فاق أقرانه في التحريف فهو حامل رايته، نادرة العصر، لا يسبق فيه غباره، ولا يلحق شأوه، فإليه المنتهى فيه.

وكيف لا يكون كذلك، وكتب جهمي العصر الكوثري زاده ومتاعه؟! فحق له الاجتهاد، ومن ذلك ابتكاره هذا اللون الجديد من التحريف، وإليك الأمثلة :

- التحريف الأول :

في (ص٦٦) من تعليقه على دفع الشبه، قال :

«. . . وقد قال الحافظ هناك (ص٦٨) : «وسيأتي الكلام على قوله «من في السماء» في كتاب التوحيد» ا.هـ

قلت - القائل السقاف - :

ذكر الكلام عليه في الفتح (١٣/ ٤١٢) فقال :

«قال الكرماني : قوله (في السماء) ظاهره غير مراد . . .» إلخ كلامه.

أقول : ما نقله السقاف عن الكرماني ليس هو ما أحال عليه الحافظ، لأن قول الحافظ (ص٦٨) من المجلد (٨) كان في شرحه لحديث أبي سعيد، وفيه قوله ﷺ : «**ألا تأمنوني وأنا أمين من في**

السماء» وقد تكلم عليه الحافظ (ص٤١٨) من المجلد (١٣) فقال عند قوله ﷺ: «**إنما أتألفهم**»: في الرواية التي في المغازي «**ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء**» وبهذا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة، لكنه جرى على عادته في إدخال الحديث في الباب للفظة تكون في بعض طرقه هي المناسبة لذلك الباب يشير إليها ويريد بذلك شحذ الأذهان، والبعث على كثرة الاستحضار، وقد حكى البيهقي عن أبي بكر الصبغي، قال: العرب تضع «في» موضع «على» كقوله: ﴿فَسِيحُوا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ وقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ فكذلك قوله «من في السماء» أي على العرش فوق السماء، كما صحت الأخبار بذلك» ا.هـ من الفتح.

فلما وقف السقاف على هذا الموضع الذي أحال عليه الحافظ لم يعجبه! فبحث عن لفظ مقارب لحديث أبي سعيد حتى يصرف أنظار قرائه عن هذا الموضع، و (بعد الهياط والمياط) وجد حديث أنس رضي الله عنه قال: نزلت آية الحجاب في زينب بنت جحش، وأطعم عليها يومئذ خبزاً ولحماً، وكانت تفتخر على نساء النبي ﷺ، وكانت تقول: «إن الله أنكحني في السماء» فبعد أن وجده أخذ يبحث عن كلام من الشرح يوافق هواه ومشربه! وبعد (اللتيا والتي) وجد كلام الكرماني فنقله موهماً القارئ أن هذا الموضع هو الذي أحال عليه الحافظ، وفرق بين الموضعين، ست صفحات!!

ـ التحريف الثاني:

في (ص٢١١) من تعليقه على دفع الشبه، نقل كلاماً للذهبي عقب تخريجه حديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ قال: قال هكذا، يعني أنه أخرج طرف الخنصر، فقال حميد الطويل لثابت: «ما تريد إلى هذا يا أبا محمد» قال:

فضرب صدره ضربة شديدة، فقال: من أنت يا حميد، وما أنت يا حميد. فحدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ.

فقال السقاف - هداه الله - : «قلت: وقد تقدم في هذه الحواشي أن الحافظ الذهبي قال في شأن حماد هذا في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٥٢):

«فالاحتياط أن لا يحتج به فيما يخالف الثقات، وهذا الحديث من جملتها» ا.هـ

أقول: أنا أشهد للسقاف بالبراعة والنبوغ لكن في التحريف !! فقول الذهبي «وهذا الحديث من جملتها» يفيد أن الذهبي يستنكر حديث أنس المذكور، والواقع أن الذهبي كان يشير إلى حديث آخر، وهو حديث ابن عمر «ألا إن العبد نام» ولذا كان من مقتضى (الأمانة العلمية) حذف هذه الجملة من كلام الذهبي في هذا الموضع.

لكن السقاف يعرف متى يسلط على النص أسلحته المنبوذة - البتر، التلفيق، الإقحام - ومتى يحافظ عليه وينقله برمته دون تحريف !! وهكذا نعرف أن المحافظة على النص لا يأتي بها السقاف عبثاً بل لمغزى يفوق بواعث التحريف!!

- التحريف الثالث:

في (ص٧٣) من كتابه «تهنئة الصديق المحبوب» أراد إيهام مريديه أن الإمام الترمذي - رحمه الله تعالى - يوافق الأشاعرة في العقيدة، وأنه لم يسلم من طعن أهل السنة والجماعة - الذين يرميهم السقاف بالتجسيم -، ولكي يدلل على فريته هذه استل بمهارة بالغة في التحريف أسطراً من (السنة) للخلال، وإليك كلامه، قال - هداه الله - :

«حتى الإمام الترمذي رحمه الله تعالى لم يسلم من طعن المتمسلفين الحنابلة المجسمين لأنه كان مفوضاً أحياناً ومؤولاً أحياناً أخرى ولم

يكن مشبّهاً على مشربهم العكر !! ومن طَعْنِ أئمة التجسيم فيه : قول ابن قيم الجوزية فيه (انظر مختصر الصواعق المرسلة ٢/ ٢٧٥) :

«وأما تأويل الترمذي وغيره له بالعلم فقال شيخنا - يعني ابن تيمية الحراني - هو ظاهر الفساد من جنس تأويلات الجهمية» !!! فتاملوا !!

وقال الخلال المختل وهو من أئمة سفر وسلفه (الصالح!!) في سنته (١/ ٢٤٣) عن الترمذي :

«وقال محمد بن يونس البصري : إن هذا الرجل المعروف بالترمذي قد تبين لنا ولأصحابنا بدعته وإلحاده في الدين ورد الآثار التي يُحْتَجُّ بها على الجهمية ووقيعته في رسول الله ﷺ ...» !!!! ....» إلى آخر كلامه.

أقول : إن الترمذي الذي قصده الخلال رجلٌ آخر من ترمذ جهمي خبيث منكر لعلو الله تعالى وسائر صفاته، وهو غير الترمذي أبي عيسى صاحب السنن، والسقاف - هداه الله - يعلم ذلك، ولكنه أراد أن يلبس على قرائه وأتباعه، ويبدو أنهم قد بلغوا من البلادة والعمى ما جعل شيخهم يكثر من الأفاعيل المنبوذة ويتفنن في اصطناعها!!

وإلا فلو أن فيهم لبيباً رجع إلى كتاب «السنة» للخلال، وقرأ الموضع المحال إليه لتبين له - إن كان يريد الحق وعدم التشغيب بالباطل - أن الترمذي الذي تكلم الخلال فيه، رجل آخر غير أبي عيسى الترمذي «صاحب الجامع» ويدل على هذا أمور، منها :

١ - أن الترمذي - الذي تكلم فيه الخلال - مطرود من الجامع بأمر معممٍ من السلطان[1]، وهذا لم يحصل لأبي عيسى الترمذي رحمه الله.

(١) انظر: السنة للخلال (١/ ٢٢٧).

٢ - قال عباس بن محمد الدوري - عن الترمذي الجهمي الذي قصده الخلال - : «ما رآه عند محدث ولا يعرفه بالطلب»[١].

٣ - وقال أبو بكر بن إسحاق الصاغاني «لا أعرف هذا الترمذي، ولا أعلم أني رأيته عند محدث ...»[٢].

٤ - وقال أبو داود السجستاني «هذا الترمذي رجل لا أعرفه، ورأيت من عندي من أصحابنا يذكرون: أنهم لا يعرفونه في الطلب ولا عرفته أنا»[٣].

وهؤلاء الثلاثة - الدوري، والصاغاني، وأبو داود - قد سمع الترمذي منهم، وروى عنهم في جامعه، فهل يتصور عاقل أن يقول من هو دونهم في العلم والفضل والأمانة - إذا سئل عن رجل سمع منه - لا أعرفه، ولا رأيته عند محدث، ولا أعرفه بالطلب؟!

فكيف بهم وهم حفاظ الشريعة ونقلة الدين؟!

كيف والمتكلم فيه أبو عيسى الترمذي صاحب أحد دواوين الإسلام؟!

ثم أقول للسقاف: إن عقيدة الإمام الترمذي لا تختلف عن عقيدة الخلال وسائر أتباع السلف، وهي مسطرة في جامعه، وفيها التصريح بإنكار مذهب الجهمية الذي تتبناه أنت وتنافح عنه وتعتبره التوحيد الصحيح!!

وهذا نص كلامه، قال - رحمه الله تعالى -:

«وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/ ٢٣١).
(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ٢٣٣).
(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ٢٣٦).

هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد ثبتت الروايات في هذا، ويؤمن بها ولا يتوهم، ولا يقال كيف.

هكذا روي عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وعبدالله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها بلا كيف.

وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة.

وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات، وقالوا: هذا تشبيه.

وقد ذكر الله تبارك وتعالى في غير موضع من كتابه اليد، والسمع، والبصر فتأولت الجهمية هذه الآيات، وفسروها على غير ما فسَّر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إنما معنى اليد القوة.

وقال إسحاق بن إبراهيم: **إنما يكون التشبيه إذا قال: يد كيد أو مثل يد، أو سمع كسمع أو مثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع أو مثل سمع فهذا تشبيه، وأما إذا قال كما قال الله: يد وسمع وبصر، ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمع ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهاً**، وهو كما قال الله تبارك وتعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1] انتهى كلامه رحمه الله.

وبعد فأقول: يا سقاف! إن كنت صادقاً في تباكيك على ما أصاب الترمذي من سهام المجسمة كما تزعم! فأعلن بصراحة موافقتك لما يقول وارفع بها صوتك، وإلا فهو نياح مستأجرة تنوح على من لا تعرف ثم تمضي لحاجتها!!

---

(١) كتاب الزكاة، باب ما جاء في فضل الصدقة (٣/ ٣٣٢- تحفة الأحوذي).

وأما نحن فنقول: كلام الترمذي حق ندين الله به، وهو اعتقادنا واعتقاد أئمتنا الأحياء منهم والأموات، نسأل الله أن يميتنا على ذلك.

ولا نقول كما تقول: إنه «من الإمعان في التيه» وتشبيه صريح، و «كلام غمر لا يعرف أن هذا هذيان فارغ» ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما قوله: «ومن طعن أئمة التجسيم فيه: قول ابن قيم الجوزية فيه (انظر مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٢٧٥)): «وأما تأويل الترمذي وغيره بالعلم، فقال: شيخنا - يعني ابن تيمية الحراني - هو ظاهر الفساد من جنس تأويلات الجهمية» !!! فتأملوا !!

أقول: صغار الطلاب يعرفون الفرق بين الطعن في الشخص، والطعن في قوله، والثاني لا يلزم منه الأول.

والسقاف هنا خلط بين الأمرين، ولا أدري أفعل هذا عن جهل أم تجاهل؟!

وأياً كان الأمر فلا يهمني، فقد رضي السقاف لنفسه ما هو أشد قبحاً وأشنع فظاعة مما وقع فيه هنا، لكن الذي يهمني: أن يعرف القراء مراد ابن تيمية بقوله، وهل الترمذي قائل بقول الجهمية؟ ومن الذي يوافق الترمذي في عقيدته، ابن تيمية المتهم بالطعن فيه أم السقاف صاحب الدعوى؟.

وللجواب عن الأسئلة المذكورة أقول:

أولاً: قول الترمذي: «علم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان، وهو على العرش كما وصف في كتابه»[1] حق لا ينكره سني على وجه الأرض لا ابن تيمية ولا غيره، ولذا أورده ابن تيمية مستشهداً به في عقيدته «الحموية» فقال: «وروى - أيضاً - عن أبي عيسى الترمذي،

---

(١) الجامع (٩/ ١٨٧. تحفة الأجوذي)

قال: هو على العرش كما وصف في كتابه، وعلمه وقدرته وسلطانه في كل مكان»[١].

وجاء نحو هذا عن مالك[٢]، وقد استشهد به ابن تيمية في عقيدته «الحموية»[٣] فهو اعتقاد مجمع عليه عند أهل السنة، إنما تأباه وتستوحشه الجهمية، فلينبئنا السقاف مع أي الفريقين هو ؟!

ثانياً: إنكار ابن تيمية قول الترمذي لكونه فسر حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله** ...» بقوله: «وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث، فقالوا: إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه، وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان، وهو على العرش كما وصف في كتابه» وهذا خلاف ظاهر الحديث، وهو ما تفعله الجهمية في تفسير الآي والأحاديث، وهذا الذي أراد ابن تيمية، ولم يرد أن كلام الترمذي في تفسير الحديث هو قول الجهمية فضلاً عن أن يكون موافقاً لهم، ولذا قال: «من جنس تأويلات الجهمية» ولم يقل «من تأويلات الجهمية».

ثالثاً: أن ظاهر الحديث يدل على علو الله سبحانه وتعالى، والترمذي وإن كان يقول بعلو الله على عرشه إلا أنه لم يجعل الحديث من أدلة العلو وهو ما أنكره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وقد بين دلالة الحديث على علو الله شيخ السقاف ومجيزه عبدالعزيز الغماري، في كتابه (الجامع المصنف) حيث قال - عقب أن أورد كلام الترمذي -: «تنبيه وفائدة: هذا الحديث مما يستدل به نفاة العلو

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٠).

(٢) انظر: (ص١٠٣، ١٩٧) من هذا الكتاب.

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٣).

للعلي الغفار الكبير المتعال، وهو إن صح لا يدل على ذلك مطلقا، بل هو دليل على العلو، وإليك بيان ذلك.

قال الإمام أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين - رحمهما الله - في (رسالة إثبات الاستواء والفوقية) ما نصه:

لا ريب أن أهل العلم بالهيئة حكموا بما اقتضته الهندسة، وحكمها صحيح؛ لأنه ببرهان لا يكابر الحس فيه بأن الأرض في جوف العالم العلوي، وأن كرة الأرض في وسط السماء كبطيخة في جوف بطيخة. والسماء محيطة بها من جميع جوانبها. وإن سفل العالم هو جوف الأرض وهو المركز، ونحن نقول جوف الأرض السابعة، وهم لا يذكرون السابعة؛ لأن الله تعالى أخبرنا عن ذلك وهم لا يعرفون ذلك. وهذه القاعدة عندهم ضرورية لا يكابر الحس فيها أن المركز هو جوف الأرض، وهو منتهى السفل والتحت، وما دونه لا يسمى تحتا، بل لا يكون تحتا، ويكون فوقا بحيث لو فرضنا خرق المركز وهو سفل العالم إلى تلك الجهة لكان الخرق إلى جهة فوق، ولو نفذ الخرق جهة السماء من تلك الجهة الأخرى لصعد إلى جهة فوق. وبرهان ذلك: أنا لو فرضنا مسافرا سافر على كرة الأرض من جهة المشرق إلى جهة المغرب، وامتد مسافر المشي على الكرة إلى حيث ابتداء السير، وقطع الكرة مما يراه الناظر أسفل منه وهو في سفره هذا لم تبرح الأرض تحته، والسماء فوقه، فالسماء التي شهدها الحس تحت الأرض هي فوق الأرض من أي جهة فرضتها، ومن أراد معرفة ذلك فليعلم أن كرة الأرض النصف الأعلى منها ثقله على المركز، والنصف الأسفل منها ثقله على النصف الأعلى - أيضا - إلى جهة المركز، والنصف الأسفل هو أيضا فوق النصف الأعلى كما أن النصف الأعلى فوق النصف الأسفل، ولفظ الأسفل فيه مجاز بحسب

ما يتخيل للناظر، وكذلك كرة الماء محيطة بكرة الأرض إلا سدسها، والعمران على ذلك السدس، والماء فوق الأرض كيف كان، وإن كنا نرى الأرض مدحية على الماء، فإن الماء فوقها. وكذلك كرة الهواء محيطة بكرة الماء وهي فوقها، وإذا كان الأمر كذلك، فالسماء التي تحت النصف الأسفل من كرة الأرض هي فوقه لا تحته ؛ لأن السماء على الأرض كيف كانت. فعلوها على الأرض بالذات فقط لا تكون تحت الأرض بوجه من الوجوه، وإذا هذا جسم وهو السماء علوها على الأرض بالذات، فكيف من ليس كمثله شيء، وعلوه على كل شيء بالذات ا.هـ

فتأمل كيف أثبت النبي ﷺ علو ربنا سبحانه وتعالى واستواءه على عرشه حتى من طريق الهندسة، والهيئة في قوله «لو دليتم بحبل لهبط على الله تعالى»[١].

والخلاصة أن هذه (٤١) مثالاً تشهد على هذا المسكين بنبوغه في فن التحريف والتلاعب بالنصوص، فأقول له :

(على أهلها دلّت براقش) بل (حتفها تبحث ضأن بأظلافها)

«فانظر - يا رعاك الله - كيف يصير الواحد منهم عبرة للمعتبرين يُسلم نفسه إلى هواه فينثل بقلمه من كنانته، بما تصدع به تلك الصحائف شاهدة عليه باختلال أمانته، فيعمل من نفسه منشأة لتوجيه المغامز إليه، مُدَلِّلَةً على مبلغه في «خلقه، وأدبه، وتدينه» وإنَّ «كذبة المنير صلعاء».

نسأل الله العفو، والعافية، ورحم الله سفيان إذ قال : «ما ستر الله

---

(١) الجامع المصنف مما في الميزان من حديث الراوي المضعف (١/ ٦٥-٦٦).

عز وجل أحداً يكذب في الحديث».

وقال ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ:

«لو هَمَّ رجل في السَّحر، أن يكذب في الحديث، لأصبح الناس يقولون فلان كذاب»[١].

(١) تحريف النصوص (ص١٠١).

الفصل الثاني

الكـــذب

أجمع ذوو الفطرة السليمة منذ قديم الدهور، على استقباح الكذب، وجاء في الوحيين من النصوص ما يدل على ذلك، وقد علم بما أفادته هذه النصوص من تحريم الكذب، الصبيان في الكتاتيب، بل والغَيْثَرة في الشوارع والأسواق، فالعجب كل العجب، من رجل ادعى طلب العلم ودراسته !! وسأل عن الإسناد وحصله !! وزعم إتقانه للعلم ودرسه !! يجعل الكذب وسيلته وذريعته !! ليؤيد هواه وشهوته !!

وإذا كان هذا المسكين قد ظهر أمام هواته ومريديه، وأترابه ومحبيه، بصورة المحقق ! المدقق ! المنتصر على خصمه ! «فقد لقي ما يلقاه المستخف بحق الأمانة في العلم» فـ «برح الخفاء» وافتضح أمر هذا المسكين «وأوضح الصبح لذي عينين» وبان لكل منصف زوره وكذبه، وإليك أمثلة ذلك من صحائف أعماله شاهدة عليه إلى يوم القيامة - إن لم يتب منها توبة نصوحاً - :

ـ المثال الأول: كذبه في نسبة إنكار أحاديث الصفات للإمام مالك.

في (ص٢١٨) من تعليقه على دفع الشبه قال: «وقد كان الإمام مالك ينكر مثل هذه الأحاديث الموهمة إنكاراً شديداً لئلا تتوهم العامة منها أنها صفات الله تعالى فيقع في القلوب التشبيه والتجسيم، قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٠٣):

«قال ابن القاسم : سألت مالكاً عمن حدَّث بالحديث الذين قالوا : «إن الله خلق آدم على صورته» والحديث الذي جاء : «إن الله يكشف عن ساقه» «وأنه يدخل يده في جهنم حتى يخرج من أراد» فأنكر مالك ذلك إنكاراً شديداً، ونهى أن يُحدَّث بها أحد...».

أقول : قد وضع الإمام مالك - رحمه الله تعالى - كتاباً تعرفه الأمة - أعني الموطأ - وشحنه بجملة من أحاديث الصفات، كحديث «نزول الرب - تبارك وتعالى - كل ليلة إلى السماء الدنيا» وحديث «يضحك الله إلى رجلين ...» وحديث سؤال الجارية «أين الله؟» وحديث «من تصدق بصدقة من كسب طيب، ولا يقبل الله إلا طيباً، كان إنما يضعها في كف الرحمن ...» وغير ذلك من الأحاديث[١].

وكان يحدث به مرة بعد أخرى على مدى أربعين عاماً في مسجد رسول الله ﷺ والوفود الزائرون لا يحصون كثرة، وفيهم العالم والجاهل والذكي والبليد والصغير والكبير والأعرابي والجافي، فهلا أمسك عن التحديث بهذه الأحاديث لئلا تتوهم الناس منها أنها صفات الله، أو نطق بما يدل على أن ظاهرها مؤول كما تدعيه الجهمية ؟!، بل صرح - رحمه الله - بما فيه قطع ألسنة الجهمية من التقول عليه، فقال : «الله في السماء، وعلمه في كل مكان لا يخلو من علمه مكان»[٢].

وأجرى الله على لسان رجل أن يسأله في ملأٍ قائلاً : يا أبا عبدالله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ فكيف استوى ؟ فأطرق مالك رأسه حتى علاه الرحضاء، ثم قال : «الاستواء غير مجهول، والكيف غير

---

(١) مواضعها في (الموطأ) على التوالي (١/ ١٨٧) (٢/ ٣٦٧، ٥٩٥، ٧٦٠).

(٢) انظر تخريج هذا القول (ص ١٩٧) من هذا الكتاب.

معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً، فأمر به أن يخرج»(١).

وكان يقول - إذا سئل عن الأحاديث التي فيها الصفات -: «أمروها كما جاءت بلا تفسير»(٢).

فهذا مذهبه واضح وهو ما عرفه قدماء أصحابه كابن أبي زيد القيرواني (ت:٣٨٦هـ)، وأبي عبدالله ابن أبي زمنين (ت:٣٩٩هـ)، وأبي بكر محمد بن موهب (ت:٤٠٦هـ)، والقاضي عبدالوهاب بن نصر المالكي (ت:٤٢٢هـ)، وأبي عمر الطلمنكي (ت:٤٢٩هـ)، وأبي عمر ابن عبدالبر (ت:٤٦٣هـ).

وأما سبب إنكاره للأحاديث المذكورة ونهيه عن التحديث بها فلكونها لم تثبت عنده، وتمام الرواية يدل عليه، قال ابن القاسم - عقب ما نقله السقاف -:

«فقيل له: إن ناساً من أهل العلم يتحدثون به، فقال: من هو؟، قيل: ابن عجلان عن أبي الزناد، قال: لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء، ولم يكن عالماً.

وذكر أبا الزناد، فقال: لم يزل عاملاً لهؤلاء حتى مات. رواه مقدام الرعيني، عن ابن أبي الغمر، والحارث بن مسكين، قالا: حدثنا ابن القاسم».

---

(١) أخرجه البيهقي في (الاعتقاد) (ص ١٠٩) من طريق يحيى بن يحيى عن مالك، وله أكثر من طريق عن مالك، وهو صحيح.

(٢) الصابوني في (عقيدة السلف) برقم ٩٠ من طريق إسماعيل بن أبي الحارث، والبيهقي في (الاعتقاد) ص ١١٤ من طريق محمد بن بشر، كلاهما قال: ثنا الهيثم بن خارجة، قال: حدثنا الوليد بن مسلم قال: سمعت الأوزاعي ومالكاً والثوري والليث، فذكروه. وهذا إسناد صحيح.

وهو ما فهمه الناقد البصير الحافظ الذهبي، فقد قال - عقب ما تقدم نقله - : «قلت : أنكر الإمام ذلك ؛ لأنه لم يثبت عنده، ولا اتصل به، فهو معذور، كما أن صاحبي «الصحيحين» معذوران في إخراج ذلك - أعني الحديث الأول والثاني - لثبوت سندهما، وأما الحديث الثالث، فلا أعرفه بهذا اللفظ» ا.هـ المقصود.

فهذا ظاهر في أن العلماء فهموا أن إنكار مالك للأحاديث لعدم ثبوتها عنده لا لئلا يتوهم منها أنها صفات لله.

وهو فهم تلميذه ابن القاسم - راوي هذا الإنكار - ، فقد قال : «لا ينبغي لأحد أن يصف الله إلا بما وصف به نفسه في القرآن، ولا يُشبِّه يديه بشيء ولا وجهه بشيء، ولكن يقول : له يدان كما وصف نفسه بالقرآن، وله وجه كما وصف نفسه، يقف عند ما وصف به نفسه في الكتاب ؛ فإنه تبارك وتعالى لا مثل له ولا شبيه، ولكن هو الله لا إله إلا هو كما وصف نفسه، ويداه مبسوطتان، كما وصفها ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ كما وصف نفسه، قال : وكان مالك يعظم أن يحدث أحد بهذه الأحاديث التي فيها «أن الله خلق آدم على صورته» وضعفها»[1].

فبين - رحمه الله - أن علة إنكار مالك لها «ضعفها»، وعلم - أيضاً - وهو المقلد لمالك المتفقه عليه المفرع على أصوله الذاب عنها أن تضعيف مالك لا يعني عدم إثبات ما صح من الصفات ؛ ولذا صرح بإثبات اليدين والوجه بالطريقة التي يعرفها أهل السنة قاطبة.

---

(١) أخرجه ابن أبي زمنين في (أصول السنة) (ص٧٥)، قال: وقد حدثني إسحاق، عن محمد بن عمر بن لبابة، عن محمد بن أحمد العتيبي، عن عيسى بن دينار، عن عبدالرحمن بن القاسم... فذكره.

إذا علم ما تقدم تبين أن السقاف - هداه الله - قد زل لسانه، ولي أن أقول : كذب على الإمام مالك في موضعين :

الأول : في إيهام قرَّائه أن مالكاً ينكر «مثل هذه الأحاديث الموهمة» ويريد عموم أحاديث الصفات، وإنما أنكر مالك الأحاديث التي سئل عنها لضعفها عنده، وهو ظاهر في الجزء الذي حذفه السقاف من الرواية !

الثاني : في قوله «لئلا تتوهم العامة منها أنها صفات لله».

فالعجب كل العجب من صنيع السقاف يحذف تمام الرواية زيادة في التعمية ويعرض عما أفصح عنه الذهبي في سبب إنكار مالك، ويختلق رأياً يرده صنيع الإمام مالك في كتابه «الموطأ» فيجعل نفسه أضحوكة لطلاب العلم، فنقول له «أرْقَ على ظَلْعِك، وَاقدِرْ بِذَرْعِك» حتى لا تفتضح عند أتباعك ومريديك !!

ـ المثال الثاني : كذبه في دعواه أن ابن تيمية يُجَوِّز إطلاق الجسم على الله.

في (ص٤٢) من كتابه «التنديد» قال عن شيخ الإسلام إنه «يقول بجواز إطلاق أن الله جسم» ثم أحال في الحاشية على منهاج السنة (١/ ١٨٠) والتأسيس (١/ ١٠١).

أقول : يا سقاف ! قد رجعنا إلى ما أحلت إليه فوجدناه يلوح دلائل في تكذيبك، ويكشف ستر الله عليك الذي أبيت إلا هتكه.

فالإحالة الأولى إلى «منهاج السنة»، وفيها قوله - رحمه الله - : «لفظ الجسم فيه إجمال، قد يراد به المركب الذي كانت أجزاؤه مفرقة فجمعت أو ما يقبل التفريق والانفصال، أو المركب من مادة وصورة، أو المركب من الأجزاء المفردة التي تسمى الجواهر المفردة، **والله تعالى منزه عن ذلك كله.**

أو كان متفرقاً فاجتمع، أو أن يقبل التفريق والتجزئة التي هي مفارقة بعض الشيء بعضاً وانفصاله عنه أو **غير ذلك من التراكيب الممتنع عليه.**

وقد يراد بالجسم ما يشار إليه، أو ما يرى، أو ما تقوم به الصفات، والله تعالى يرى في الآخرة، وتقوم به الصفات، ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم، فإن أراد بقوله «ليس بجسم» هذا المعنى، قيل له: هذا المعنى الذي قصدت نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأنت لم تقم دليلاً على نفيه.

وأما اللفظ فبدعة نفياً وإثباتاً فليس في الكتاب ولا السنة ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها إطلاق لفظ الجسم في صفات الله تعالى لا نفياً ولا إثباتاً. . .».

ثم رجعت إلى الإحالة الثانية في «بيان تلبيس الجهمية» فلم أجد ما قلتَ، وإنما وجدت كلاماً خلاصته ما في النص السابق، وأوله في (ص١٠٠) يبين كذبك، حيث قال: «الوجه السابع والسبعون: أن لفظ «الجسم» و «العرض» و «المتحيز» ونحو ذلك: ألفاظ اصطلاحية، **وقد قدمنا غير مرة أن السلف والأئمة لم يتكلموا في ذلك في حق الله لا بنفي ولا بإثبات، بل بدّعوا أهل الكلام بذلك وذموهم غاية الذم . . .»** إلخ كلامه رحمه الله.

فهذه النقول عن شيخ الإسلام هي المواضع التي أحال عليها السقاف، فهل ترى - أخي القارئ - فيها جواز إطلاق أن الله جسم !!

لا أدري كيف فهم السقاف منها أن شيخ الإسلام رحمه الله يقول بجواز إطلاق أن الله جسم ؟!

بل هو الهوى المتبع الذي يصم ويعمي، قاد إلى الكذب المخزي، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ثم أقول للسقاف: انظر ترجمة السمناني في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٦٥١) ففيها: «وقد ذكره ابن حزم، فقال: هو أبو جعفر السمناني المكفوف، هو أكبر أصحاب أبي بكر الباقلاني، ومقدَّم الأشعرية في وقتنا، ومن مقالته، قال: من سمى الله جسماً من أجل أنه حامل لصفاته في ذاته، فقد أصاب المعنى وأخطأ في التسمية فقط».

فما رأيك في مقولة إمامكم مُقدَّم الأشعرية في زمنه؟!

- المثال الثالث: كذبه على الإمام البخاري في مسألة اللفظ[١].

في كتابه «إلقام الحجر» تكلم عن صفة الكلام من (ص٢١) إلى (ص٣٩) وذهب إلى ما ذهب إليه الأشاعرة من أن القرآن المنزل على سيدنا رسول الله ﷺ مخلوق ففي (ص٢٢)، قال:

«وأن هذه الألفاظ المخلوقة باللغة العربية المنزلة على سيدنا رسول الله ﷺ بقوله ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ لها حرمة وقداسة لا يجوز لغير المتطهر المتوضئ أن يمسها...».

وقال (ص٢٣) «وأما معنى قوله تعالى ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ أي: اتل عليه هذه الألفاظ التي خلقتها وعلمتك إياها والتي تعبر عن كلامي الأزلي والتي لم يصنّفها أحد والتي تقرأها بفمك الحادث وتقرير ذلك في كتاب خلق أفعال العباد للإمام البخاري رحمه الله تعالى».

---

(١) تقدم - أخي القارئ - أن السقاف أقحم في أثناء كلام لابن عبدالبر اسم: البخاري والمحاسبي وابن نصر ليوهم القراء أنهم يقولون بقول ابن كلاب في مسألة القرآن!! انظر (ص ٨٧-٩٠).

أقول : عجيب أمر هذا الرجل يكذب، ثم يحيل إلى ما يكشف خيانته ويفضح أمره، فإن البخاري ألف كتابه «خلق أفعال العباد» ليبين الفرق بين أفعال العباد - أصواتهم وتلاوتهم - وبين كلام الله المتلو المقروء، ومن ذلك قوله :

«قال أبو عبدالله محمد بن إسماعيل : سمعت عبيد الله بن سعيد، يقول : سمعت يحيى بن سعيد يقول : ما زلت أسمع من أصحابنا يقولون : إن أفعال العباد مخلوقة.

قال أبو عبدالله - يعني البخاري - : حركاتهم وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة، **فأما القرآن المتلو المبين، المثبت في المصحف، المسطور، المكتوب، الموعى في القلوب، فهو كلام الله ليس بخلق**، قال الله : ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ﴾ »[١].

وهذا النص وحده كاف في نقض دعوى السقاف من أسها وأساسها، لكني أزيد في النقول، ليعلم القارئ الكريم مدى صفاقة وجه السقاف وقلة حيائه، فأقول :

«قال الإمام أبو عبدالله - رحمه الله تعالى - : وقد كتب النبي ﷺ كتاباً فيه بسم الله الرحمن الرحيم، وقرأه ترجمان قيصر على قيصر وأصحابه.

ولا نشك في قراءة الكفار وأهل الكتاب أنها أعمالهم، **وأما المقروء فهو كلام الله العزيز المنان ليس بمخلوق . . .**»[٢].

وقال - أيضاً - : «وقال الله عز وجل : ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن

---

(١) خلق أفعال العباد (ص ٤١-٤٢ / فقرة ١٢٥، ١٢٦).

(٢) المصدر السابق (ص١٥٨/ رقم ٤٩٣، ٤٩٤).

رَبِّكَ﴾ فذلك كله مما أمر به، ولذلك قال ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ والصلاة بجملتها طاعة الله، وقراءة القرآن من جملة الصلاة، فالصلاة طاعة الله، والأمر بالصلاة قرآن، وهو مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصدور، مقروء على اللسان، **والقراءة والحفظ والكتابة مخلوق، وما قرئ وحفظ وكتب ليس بمخلوق**»[١].

وهذه النُّقول تدل على أنه يذهب إلى ما ذهبت إليه السلف قاطبة من التفريق بين التلاوة والمتلو، والقراءة والمقروء، والكتابة والمكتوب، والحفظ والمحفوظ، والسمع والمسموع. فالتلاوة والقراءة والكتابة والحفظ والسمع مخلوقة لأنها من أفعال العباد، وأفعالهم مخلوقة.

أما المتلو، والمقروء والمكتوب، والمحفوظ، والمسموع فكلام الله غير مخلوق.

قال الذهبي في (تذكرة الحفاظ) - عقب قول ابن الأخرم «من زعم أن لفظه بالقرآن مخلوق فهو كافر» - قال:

«فالظاهر أنه أراد بلفظ الملفوظ وهو القرآن المجيد المتلو المقروء المكتوب المسموع المحفوظ في الصدور، ولم يرد اللفظ الذي هو تلفظ القارئ فإن التلفظ بالقرآن من كسب التالي، والتلفظ والتلاوة والكتابة والحفظ أمور من صفات العبد وفعله، وأفعال العباد مخلوقة، لكن السلف كانوا لا يسوغون إطلاق ذلك لأنهم خافوا أن يتذرع بذلك إلى القول بخلق القرآن، ورأوا إطلاق الخلقية على اللفظ بدعة.

وقد ورد عن الإمام أحمد بن حنبل ما يوضح ذلك فإنه قال:

(١) المصدر السابق (ص١٩٠/ رقم ٥٩٦).

«من قال لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو جهمي»[١] ا.هـ

وهذا الذي ذكر الإمام أحمد جاء عن البخاري نفسه، حيث قال: «مع أن الجهمية والمعطلة إنما ينازعون أهل العلم على قول الله إن الله لا يتكلم، وإن تكلم فكلامه خلق، فقالوا: إن القرآن المقروء بعلم الله مخلوق، فلم يميزوا بين تلاوة العباد وبين المقروء»[٢].

فهذا الذي ذم البخاري هو ما نسبه له السقاف!

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»:

«**وأما البخاري فكان من كبار الأئمة الأذكياء**، فقال: ما قلت «ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وإنما حركاتهم وأصواتهم وأفعالهم مخلوقة، والقرآن المسموع المتلو الملفوظ المكتوب في المصاحف كلام الله غير مخلوق، وصنف في ذلك كتاب «أفعال العباد» مجلد، **فأنكر عليه طائفة، وما فهموا مرامه** كالذهلي، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي بكر الأعين وغيرهم، **ثم ظهر بعد ذلك مقالة الكلابية والأشعرية**، وقالوا: القرآن معنى قائم بالنفس، وإنما هذا المنزل حكايته وعبارته ودال عليه، وقالوا: هذا المتلو معدود متعاقب، وكلام الله تعالى لا يجوز عليه التعاقب، ولا التعدد بل هو شيء واحد قائم بالذات المقدسة، واتسع المقال في ذلك، ولزم منه أمور وألوان، تركها والله من حسن الإيمان وبالله نتأيد»[٣] ا.هـ

فهل يجوز بعد هذا أن ننسب للبخاري ما نقله عنه خصومه الذين لم يفهموا مراده كالذهلي، وندع صريح كلامه الذي في كتبه؟!

لا يصنع هذا إلا من لا يخاف الله ولا يوقن بسؤاله، نعوذ بالله

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٤٧).

(٢) خلق أفعال العباد (ص٩٧/ رقم ٣٠٧).

(٣) (١١/ ٥١٠-٥١١).

من خذلانه.

قال الحافظ ابن حجر - عن البخاري - : «قلت : قد صح عنه أنه تبرأ من هذا الإطلاق، فقال : «كل من نقل عني أني قلت : لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب علي، وإنما قلت : أفعال العباد مخلوقة» أخرج ذلك غنجار في ترجمة البخاري من (تاريخ بخارىٰ) بسند صحيح إلى محمد بن نصر المروزي الإمام المشهور أنه سمع البخاري يقول ذلك، ومن طريق أبي عمرو أحمد بن نصر النيسابوري الخفاف أنه سمع البخاري يقول ذلك»[(١)].

المثال الرابع : كذبه في دعواه أن الذهبي تراجع عن عقيدته الأولى التي تابع فيها ابن تيمية .

في (ص١٢٨) من تعليقه على دفع الشبه، قال : «وقد أنكر الحافظ الذهبي - الذي تعدل مزاجه فيما بعد شبابه ورجع عما أسلف - في كتابه «سير أعلام النبلاء» على من زاد لفظة «بذاته» بعد العلو والاستواء ونحوهما . . .».

وقال (ص٧٦) - عند سرده لكتب المجسمة التي يجب التحذير منها - : «كتاب العلو للذهبي الذي بينا أنه صنفه في أول حياته ثم تبين له خطأ ما قاله فرجع عنه في كتبه الأخرى».

وقال في (١١٠) من كتابه «تنقيح الفهوم» : «ولذلك قال الحافظ الذهبي بعد ما رجع عن عقيدة ابن تيمية الحراني (بتشديد الراء المهملة) وتركها إلى عقيدة الإسلام الحقة في «سير أعلام النبلاء». . .».

أقول : هذا بعض ما قال عن عقيدة الذهبي القديمة !

ويتحصل منه :

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٥٣٥).

١- أن الذهبي كان على عقيدة ابن تيمية الحراني.

٢- أنه ألف كتابه «العلو» في أول حياته ثم تبين له خطؤه.

٣- أنه انتقل إلى عقيدة الإسلام الحقة في كتابه «سير أعلام النبلاء».

وبمثل هذا الكذب المشوب بالغطرسة والتعالم يحاول السقاف - هداه الله - إزالة الجبال الشوامخ، والعجيب أنه دائماً وأبداً يعمد في تأييد دعواه إلى كتب فيها ما يعجل فضحه، فكتاب «سير أعلام النبلاء» مليء بما يدل على سلفية الذهبي، ولو أردت أن أنقل لك أيها القارئ الكريم كل ما فيه لاحتجت إلى مجلد أو أكثر فحسبي أن أجتزئ هنا بما يلي:

أولاً: إثباته لعلو الله تعالى على عرشه في غير موضع من «السير» وهي العقيدة التي قررها في كتابه «العلو»، فمن ذلك: قوله - رحمه الله تعالى -: «ومن كلام عثمان - رحمه الله تعالى - في كتاب «النقض» له: **اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله تعالى فوق عرشه، فوق سماواته.**

قلت - القائل الذهبي -: أوضح شيء في هذا الباب قوله عز وجل ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ فليمر كما جاء، كما هو معلوم من مذهب السلف، وينهى الشخص عن المراقبة والجدال وتأويلات المعتزلة ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ﴾»[١].

وقال - أيضاً -: «وعن أبي معمر القطيعي قال: **آخر كلام الجهمية أنه ليس في السماء إله.**

قلت - القائل الذهبي -: بل قولهم - يعني الجهمية -: إنه عز

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٢٥).

وجل في السماء وفي الأرض لا امتياز للسماء، **وقول عموم أمة محمد ﷺ: إن الله في السماء، يطلقون ذلك وفق ما جاءت النصوص بإطلاقه، ولا يخوضون في تأويلات المتكلمين، مع جزم الكل بأنه تعالى** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾»(١).

فهذا تصريح منه بأن أمة محمد ﷺ على إثبات علو الله في السماء.

وقال - في ترجمة ابن كلاب - : «وصنف في التوحيد، وإثبات الصفات، **وأن علو الباري على خلقه معلوم بالفطرة والعقل على وفق النص**»(٢).

فانظر كيف انتهز ذكر مؤلف ابن كلاب لينبه على مسألة العلو، وهذا دأبه - رحمه الله - ففي ترجمة العلامة ابن شعبان المالكي قال: «رأيت له تأليفاً في تسمية الرواة عن مالك، أوله: الحمد لله الحميد، ذي الرشد والتسديد، والحمد لله أحق ما بدي، وأولى من شكر الواحد الصمد، جل عن المثل فلا شبه له ولا عدل، **عالٍ على عرشه**، فهو دانٍ بعلمه، وذكر باقي الخطبة»(٣).

وهذا سياق المشيد المتبني وخاصة أنه لم ينكره.

وقال - في ترجمة أبي ذر الهروي - : «وقد ألَّف كتاباً سماه «الإبانة»، يقول فيه: فإن قيل: فما الدليل على أن لله وجهاً و يداً؟ قال: قوله ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥].

فأثبت تعالى لنفسه وجهاً ويداً... إلى أن قال:

---

(١) المصدر السابق (١١/ ٧٠).

(٢) المصدر السابق (١١/ ١٧٥).

(٣) المصدر السابق (١٦/ ٧٩).

فإن قيل : فهل تقولون : إنه في كل مكان؟ قيل : معاذ الله ! بل هو مستوٍ على عرشه كما أخبر في كتابه . . . إلى أن قال : وصفات ذاته التي لم يزل ولا يزال موصوفاً بها : الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والوجه واليدان والعينان والغضب والرضى، فهذا نص كلامه.

وقال نحوه في كتاب «التمهيد» له، وفي كتاب «الذب عن الأشعري» وقال : **قد بينا دين الأمة وأهل السنة أن هذه الصفات تمر كما جاءت بغير تكييف ولا تحديد ولا تجنيس ولا تصوير.**

قلت - القائل الذهبي - : **فهذا المنهج هو طريقة السلف**، وهو الذي أوضحه أبو الحسن وأصحابه، وهو التسليم لنصوص الكتاب والسنة، وبه قال ابن الباقلاني، وابن فورك، والكبار إلى زمن أبي المعالي، ثم زمن الشيخ أبي حامد، فوقع اختلاف وألوان، نسأل الله العفو»[١].

وقال - تعليقاً على قول ابن خزيمة : من لم يقر بأن الله على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته فهو كافر حلال الدم، وكان ماله فيئاً - : «قلت : من أقر بذلك تصديقاً لكتاب الله ولأحاديث رسول الله ﷺ، وآمن به مفوضاً معناها إلى الله ورسوله، ولم يخض في التأويل ولا عمق، فهو المسلم المتبع، ومن أنكر ذلك، فلم يدر بثبوت ذلك في الكتاب والسنة فهو مقصر، والله يعفو عنه، إذ لم يوجب الله على كل مسلم حفظ ما ورد في ذلك، ومن أنكر ذلك بعد العلم، وقفا غير سبيل السلف الصالح، وتمعقل على النص، فأمره إلى الله، نعوذ بالله من الضلال والهوى.

---

(١) المصدر السابق (١٧/ ٥٥٨).

وكلام ابن خزيمة هذا - وإن كان حقاً - فهو فج، لا تحتمله نفوس كثير من متأخري العلماء »[١].

تأمل - أخي القارئ - قول الذهبي هذا تعلم أن السقاف يرمي الكلام جزافاً، ويكذب ارتجالاً دون مبالاة بما سيكون بعد افتضاحه!!

وهل كتاب «العلو» للذهبي إلا آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأقوال عن سلف الأمة وعلمائها تؤيد ما احتواه كلام ابن خزيمة الذي قال عنه الذهبي «حق» فأين الرجوع عنه؟!

ثانياً : إحالته في كتابه «السير» على كتاب «العلو للعلي العظيم» فلو رجع عنه لما أحال إليه، قال - رحمه الله - : «وللإمام أحمد كلام كثير في التحذير من البدع وأهلها، وأقوال في السنة. ومن نظر في كتاب «السنة» لأبي بكر الخلال رأى فيه علماً غزيراً ونقلاً كثيراً، وقد أوردت من ذلك جملة في ترجمة أبي عبدالله في «تاريخ الإسلام» وفي كتاب «العزة[٢] للعلي العظيم» فتّرني عن إعادته هنا عدم النية. فنسأل الله الهدى وحسن القصد»[٣].

ثالثاً : أن الذهبي بث في كتابه «السير» القواعد التي قررها ابن تيمية في توحيد الأسماء والصفات، فمن ذلك :

قوله - رحمه الله - : «قلت : الجهمية يقولون : إن الباري تعالى في كل مكان، والسلف يقولون : إن علم الباري في كل مكان، ويحتجون بقوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ يعني : بالعلم، **ويقولون : إنه على عرشه استوى، كما نطق به القرآن والسنة** .

---

(١) المصدر السابق (١٤/ ٣٧٣-٣٧٤).

(٢) هكذا في المطبوع والصواب (العلو) والله أعلم.

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٩١).

وقال الأوزاعي - وهو إمام وقته - : كنا - والتابعون متوافرون - نقول : إن الله تعالى فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفات.

ومعلوم عند أهل العلم من الطوائف أن مذهب السلف إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تأويل ولا تحريف، ولا تشبيه ولا تكييف، **فإن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات المقدسة.** وقد علم المسلمون أن ذات الباري موجودة حقيقة، لا مثل لها، وكذلك صفاته تعالى موجودة، لا مثل لها»[١].

وقال - أيضاً - : «وما أحسن قول نعيم بن حماد، الذي سمعنا بأصح إسناد عن محمد بن إسماعيل الترمذي، أنه سمعه يقول : من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف به نفسه ولا رسوله تشبيهاً.

قلت : أراد أن الصفات تابعة للموصوف، فإذا كان الموصوف تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ في ذاته المقدسة، فكذلك صفاته لا مثل لها، **إذ لا فرق بين القول في الذات والقول في الصفات، وهذا هو مذهب السلف**»[٢].

وقال - تعليقاً على كلام لابن عقيل - : «قلت : قد صار الظاهر اليوم ظاهرين : أحدهما حق، والثاني باطل.

فالحق أن يقول : إنه سميع بصير، مريد متكلم، حيٌّ عليم، كل شيء هالك إلا وجهه، خلق آدم بيده، وكلم موسى تكليماً، واتخذ إبراهيم خليلاً، وأمثال ذلك، فنمره على ما جاء، ونفهم منه دلالة

---

(١) المصدر السابق (٨/ ٤٠٢).
(٢) المصدر السابق (١٣/ ٢٩٩).

الخطاب كما يليق به تعالى، ولا نقول : له تأويل يخالف ذلك.

والظاهر الآخر وهو الباطل والضلال : أن تعتقد قياس الغائب على الشاهد، وتمثل البارئ بخلقه، تعالى الله عن ذلك، بل صفاته كذاته، فلا عدل له، ولا ضد له، ولا نظير له، ولا مثل له، ولا شبيه له، وليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، وهذا أمر يستوي فيه الفقيه والعامي، والله أعلم»(١).

رابعاً : ذمه للتأويل الذي هو مذهب متأخري الأشاعرة دون أن يصرح بذكرهم.

قال - تعليقاً على كلام نعيم بن حماد السابق - : «قلت : هذا الكلام حق، نعوذ بالله من التشبيه، ومن إنكار أحاديث الصفات، فما ينكر الثابت منها من فَقُهَ، **وإنما بعد الإيمان بها هنا مقامان مذمومان** :

تأويلها وصرفها عن موضوع الخطاب، فما أوَّلَها السَّلفُ ولا حَرَّفوا ألفاظها عن مواضعها، بل آمنوا بها، وأمَرُّوها كما جاءت.

المقام الثاني : المبالغة في إثباتها، وتصورها من جنس صفات البشر، وتشكُّلها في الذهن، فهذا جهل وضلال، وإنما الصفة تابعة للموصوف، فإذا كان الموصوف عز وجل لم نره، ولا أخبرنا أحدٌ أنه عاينه مع قوله تعالى في تنزيله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فكيف بقي لأذهاننا مجال في إثبات كيفية البارئ، تعالى الله عن ذلك، فكذلك صفاته المقدسة، نقر بها ونعتقد أنها حق، ولا نمثلها أصلاً ولا نتشكَّلُها»(٢).

---

(١) المصدر السابق (١٩/ ٤٤٩).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٦١٠).

خامساً : ثناؤه على أئمة أهل السنة الذين هم مجسمة عند السقاف !!

وأكتفي هنا بقوله في عثمان بن سعيد الدارمي : «وصنف كتاباً في (الرد على بشر المريسي) وكتاباً في (الرد على الجهمية) رويناهما.

وأخذ علم الحديث وعلله عن علي ويحيى وأحمد، وفاق أهل زمانه، **وكان لهجاً بالسنة، بصيراً بالمناظرة**»[١].

وقال - أيضاً - : «قلت : كان عثمان الدارمي **جذعاً في أعين المبتدعة**، وهو الذي قام على محمد بن كرام، وطرده عن هراة، فيما قيل»[٢].

فهذه خمس دلائل اقتضبتُ الكلام عليها خشية الإطالة، وفيها مقنع - إن شاء الله - لكل ذي لب أن السقاف - هداه الله - لم يكن صادقاً فيما زعمه وافتراه، ولو أنه ادعى مطلق المخالفة كالتي تقع بين العالم والعالم لصدقناه، فإن هذه الأمة لا متبع لهم يقلدونه في كل شيء إلا رسول الله ﷺ، بل لو خصها بموقفهما من المخالف في مسألة (العلو) - لا المسألة نفسها - لما ناقشناه، فإن الذهبي يميل إلى الملاطفة، وكان يقول - عن ابن تيمية - : «فإنه مع سعة علمه، وفرط شجاعته، وسيلان ذهنه، وتعظيمه لحرمات الدين، بشر من البشر، تعتريه حدة في البحث، وغضب وشظف للخصم، تزرع له عداوة في النفوس، ونفوراً عنه.

وإلا والله فلو لاطف الخصوم ورفق بهم ولزم المجاملة وحسن المكالمة ؛ لكان كلمة إجماع، فإن كبارهم وأئمتهم خاضعون لعلومه

---

(١) المصدر السابق (١٣/ ٣٢٠).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ٣٢٢).

وفقهه، معترفون بشفوفه وذكائه، مقرون بندور خطئه»(١).

أما زعم السقاف رجوع الذهبي عن كتابه «العلو» فدون إثباته خرط القتاد، وقد قدمت لك - أخي القارئ - دلائل ثبوت الذهبي وعدم تزحزحه عن اعتقاده الذي أودعه في كتابه «العلو» لا في مسألة «علو الله واستوائه على عرشه» فحسب والتي فيها الدعوى بل فيما هو أعم كقواعد وأصول توحيد الأسماء والصفات.

وحسبك أن تعلم - أخي القارئ - أن السقاف لم يستطع بعد التكلف والعناء مع الحرص الشديد أن يقيم دليلاً صريحاً واحداً يثبت تراجع الذهبي!

نعم خُيِّل له أن إنكار الذهبي على من زاد لفظة «بذاته» بعد العلو والاستواء دليل على تراجعه، فقال: «وقد أنكر الحافظ الذهبي - الذي تعدل مزاجه فيما بعد شبابه ورجع عما أسلف -في كتابه «سير أعلام النبلاء» على من زاد لفظة «بذاته» بعد العلو والاستواء ونحوهما...».

أقول: هل يريد السقاف أن يقول لنا: إن إنكار الذهبي للفظة (بذاته) يعني رجوعه عن اعتقاد علو الله واستوائه على العرش أم يريد أن يقول: إن الذهبي كان يثبت هذه اللفظة ثم صار ينكرها؟

فإن كان مراده الثاني، قلت له: موقف الذهبي من اللفظة لم يتغير في كتابه «السير» عما سطره في كتابه «العلو» بل لو قيل إن كلماته تجاهها في كتابه «العلو» أشد في الدلالة على تركها لم يبعد، فمن ذلك:

قوله - عقب كلام لابن أبي زيد -: «والله تعالى خالق كل شيء بذاته، ومدبر الخلائق بذاته، بلا معين ولا مؤازر. وإنما أراد ابن أبي

---

(١) ذيل تاريخ الإسلام، انظر (ص٢٦٩) من الجامع لسيرة شيخ الإسلام خلال سبعة قرون.

زيد وغيره التفرقة بين كونه تعالى معنا وبين كونه تعالى فوق العرش، فهو كما قالوا: معنا بالعلم، وأنه على العرش، كما أعلمنا حيث يقول ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ وقد تلفظ بالكلمة المذكورة جماعة من العلماء كما قدمنا، وبلا ريب أن فضول الكلام تركه من حسن الإسلام.

.... وقد نقموا عليه من قوله «بذاته» فليته تركها»[1].

وقال في كتابه «السير» - وهو الموضع الذي احتج به السقاف -: «وقد ذكرنا أن لفظة «بذاته» لا حاجة إليها، وهي تشغب النفوس، وتركها أولى ...».

وهذا هو معنى كلامه الأول، فأين التغير؟!

وإن كان مراده الأول - أعني أن إنكاره للكلمة يعني رجوعه عن عقيدة العلو - قلت: هذا الإنكار صدر من الذهبي مثله في كتابه «العلو» كما تقدم نقله، فهل سيفهم السقاف ويقول إن الذهبي قد رجع عن عقيدة «العلو» في نفس كتابه «العلو»!

وهكذا نرى السقاف قد أدخل نفسه في ورطة لا يحسد عليها، فما هو قائل للخروج منها؟!

له أن يقول ما شاء! أما نحن فلنا أن نقول: هذه عقوبة عاجلة للكاذب، فاللهم لك الحمد على العافية.

ثم ذكر في كتابه «تنقيح الفهوم» (ص١١٠) حجة أخرى أذكرها، ثم ننظر فيها، قال - هداه الله -: «ولذلك قال الحافظ الذهبي بعد ما رجع عن عقيدة ابن تيمية الحراني (بتشديد الراء المهملة) وتركها إلى عقيدة الإسلام الحقة في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٩٧): «وتعالى الله

---

(١) العلو (ص ١٧٢).

أن يُحَدَّ أو يوصف إلا بما وصف به نفسه أو علّمه رسله بالمعنى الذي أراد بلا مثل ولا كيف ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾» ا.هـ. فقارن بين كلامه هنا وبين كلام ابن تيمية في «موافقته» (٢/ ٢٩) حيث يقول: «فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وجحد آيات الله . . .» ا.هـ. !!

فالذهبي هنا كافر بنظر ابن تيمية المخطىء !!! . . .».

ثم كتب في الهامش: «وقارن - أيضاً - ما بين كلام الذهبي هنا في «سير أعلام النبلاء» الذي هو من آخر مؤلفاته والذي صنّفه بعد تصنيف كتابه «الميزان» بدهر وما بين كلامه في «الميزان» (٣/ ٥٠٧) الذي كان متابعاً فيه ابن تيمية الحراني . . .» ا.هـ.

أقول: قدمت لك[1] - أخي القارئ - أن السقاف قد بتر من أول كلام الذهبي سطرين ليوهم قرَّاءه أن الذهبي ينفي (الحد)، وعرفنا رأي الذهبي وسائر أهل السنة في مثل هذه الألفاظ المحدثة.

وقدمت[2] - أيضاً - ما يثبت أن السقاف قد امتدت يده إلى كلام شيخ الإسلام المذكور بالبتر في موضعين، وبان للجميع أن الدارمي صاحب الكلام وشيخ الإسلام ناقله لم يريدا بـ (الحد) إلا مباينة الله لخلقه وتميزه عنهم، وعلوه فوق عرشه، وهذا حق لا محذور فيه، والذهبي قائل به كما تقدم نقله - قريباً - عنه، ومنه تعلم - أخي القارئ - أن قول السقاف: «فالذهبي هنا كافر بنظر ابن تيمية المخطئ !!!» هراء نعرف منزلته !! فلا نكترث به.

بقي النظر في كلام الذهبي في كتابه «الميزان» وهل هو مختلف

---

(١) انظر: (ص ٤٧) من هذا الكتاب.

(٢) انظر: (ص ٦٧-٦٨، ٧٥) من هذا الكتاب.

عما في كتابه «السير» كما يزعم السقاف ؟!

قال الذهبي - في كتابه «الميزان» - : «قلت : إنكاره الحد وإثباتكم للحد نوع من فضول الكلام، والسكوت عن الطرفين أَوْلَى ؛ إذ لم يأت نص بنفي ذلك ولا إثباته، والله تعالى ليس كمثله شيء، فمن أثبته قال له خصمه : جعلتَ لله حداً برأيك، ولا نص معك بالحد، والمحدود مخلوق، تعالى الله عن ذلك.

وقال هو للنافي : ساويت ربك بالشيء المعدوم، إذ المعدوم لا حدَّ له، فمن نزه الله وسكت سلم وتابع السلف»(١).

فهذا كلام الذهبي في «الميزان» وهو بمعنى كلامه في «السير»، فقوله - هنا - «إنكاره الحد وإثباتكم للحد نوع من فضول الكلام» بمعنى قوله - في «السير» - : «إنكاركم عليه بدعة أيضاً»(٢).

وقوله - هنا - : «والسكوت عن الطرفين أولى» قريب من قوله - في «السير» - : «الخوض في ذلك مما لم يأذن به الله».

وقوله - هنا - : «إذ لم يأت نص بنفي ذلك ولا إثباته» يرادف قوله - هناك - : «ولا أتى نص بإثبات ذلك ولا بنفيه».

فأين التغير ؟!

فإن قلتَ لي : على ماذا اعتمد السقاف في دعواه ؟

قلت : لعل السقاف - هداه الله - حسب قول الذهبي - في الميزان - : «وقال هو للنافي: ساويت ربك بالشيء المعدوم؛ إذ

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٠٧ / ت ٧٣٤٦).
(٢) تعليقاً على قول يحيى بن عمار عندما قال: إنهم أخرجوا ابن حبان من سجستان عندما أنكر (الحد)، أي كما أن إنكاره للحد بدعة فكذلك إنكاركم عليه بدعة.

المعدوم لا حدَّ له» صيحة عليه فصيره ذنباً ودليلاً على انحرافه !

فلما وجد قوله - في السير - : «وتعالى الله أن يُحدَّ . . .» ظن أنه على مذهبه في نفي الحد !

والحق أقول : إنه لا مستمسك له بذا ولا بذاك، فأما الأول فلأن الذهبي ذكر حجة المثبت كما ذكر حجة النافي فلم يكن مختاراً لأحد القولين، ويكفي صاحب العقل في معرفة رأيه في المسألة أنه أغلق الباب عنها بقوله: «فمن نزه الله وسكت - أي عن الخوض فيها من الطرفين - سلم وتابع السلف».

وأما الثاني فلأنه لم يرد بالحد في قوله - في السير - «وتعالى الله أن يحد» (الحد) الذي ذكره في الميزان وقد تقدم إيضاح مراده[1].

وهكذا نعلم أن السقاف - هداه الله - يتكثر بالإحالات لخداع من يثق به، وليس فيها ما يؤيد دعواه !! فالله المستعان.

- المثال الخامس : كذبه في نسبة قول المتكلمين بعدم قبول أخبار الآحاد في العقائد للصحابة وأئمة السلف والمحدثين.

في (ص١٠٤-١٠٥) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه»، قال :

«خبر الآحاد - الواحد - لا يوجب العلم إنما يوجب العمل ولا يفيد إلا الظن رغم محاولة بعض المجسمة وأتباعهم قلب الحقائق، والمقرر في الكتاب والسنة والذي عليه عمل الصحابة وأئمة السلف والمحدثين أن خبر الآحاد يفيد الظن ولا يفيد العلم، وأنه لا تثبت به أصول العقائد».

ثم ذكر أدلة استدلَّ بعضها من صحيح البخاري وبعضها من

---

(١) انظر: (ص ٤٧-٤٨) من هذا الكتاب.

الفتح، وترك أجوبة العلماء عليها، فنعوذ بالله من الهوى.

ثم قال :

«وكل ذلك وغيره كثير مما بسطته في «عقد الزبرجد النضيد في شرح جوهرة التوحيد» يثبت أن خبر الواحد كان لا يفيد العلم عند الصحابة وإنما يفيد الظن.

وكذلك أئمة المحدثين من السلف والخلف كالبخاري (الفتح ١٣/ ٢٣١) والشافعي التمهيد (١/ ٧) والخطيب البغدادي (الكفاية ص٤٣٢) وابن عبدالبر التمهيد (١/ ٧) والبيهقي (الأسماء والصفات ص ٣٥٧) والحافظ ابن حجر الفتح (١٣/ ٢٣١) والنووي والذهبي (تذكرة الحفاظ ١/ ٢)» ا.هـ.

أقول : لو كان السقاف يقنع بالصدق لاكتفى بذكر من سبقه من العلماء، ولكن تأبى عليه نفسه إلا الكذب والتلبيس، وقبل بيان زوره وكذبه أنبه على أن ما اشتهر عند بعض الأصوليين من ترتيب القول بعدم حجة خبر الآحاد في الاعتقاد على القول بإفادته الظن قول باطل، وليس هو قولاً لأحد من الأئمة الأوائل، إنما هو بدعة تلقفها بعض المنتسبين للمذاهب من المعتزلة ولم يفهموا مرادهم !

قال أبو المظفر السمعاني الشافعي (ت : ٤٨٩هـ) : «إن الخبر إذا صح عن رسول الله ﷺ، ورواه الثقات والأئمة، وأسنده خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله ﷺ، وتلقته الأمة بالقبول، فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم، **هذا قول عامة أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة، وإنما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال، ولابد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به شيء اخترعته القدرية المعتزلة**، وكان قصدهم منه رد الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت، ولم يقفوا على

مقصودهم من هذا القول ولو أنصف الفِرَق من الأئمة لأقروا بأن خبر الواحد يوجب العلم، فإنهم تراهم مع اختلافهم في طرائقهم وعقائدهم يستدل كل فريق منهم على صحة ما يذهب إليه بالخبر الواحد . . .»[(١)].

يوضحه عرض الإمام الفهامة أبو عمر بن عبد البر (ت : ٤٦٣هـ) قال - رحمه الله - : «واختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل، هل يوجب العلم والعمل جميعاً أم يوجب العمل دون العلم؟

والذي عليه أكثر أهل العلم منهم : أنه يوجب العمل دون العلم، وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على الله، وقطع العذر بمجيئه قطعاً ولا خلاف فيه.

وقال قوم كثير من أهل الأثر، وبعض أهل النظر : إنه يوجب العلم الظاهر والعمل جميعاً، منهم الحسين الكرابيسي وغيره، وذكر ابن خواز بنداذ أن هذا القول يخرج على مذهب مالك.

قال أبو عمر : الذي نقول به : إنه يوجب العمل دون العلم، كشهادة الشاهدين والأربعة سواء، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر، **وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة**، ولهم في الأحكام ما ذكرنا، وبالله توفيقنا»[(٢)].

فتأمل قوله : «وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات . . . .» عقب ذكره اختلافهم في إفادته واختياره : «أنه يوجب العمل دون العلم» تعلم أن القول بعدم حجية خبر الآحاد في العقائد بعيد عن أقوال أهل السنة، وأن من عزاه إلى كل من قال : بإفادة خبر الواحد

(١) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم الأصبهاني (٢/ ٢١٥).

(٢) التمهيد (١/ ٧-٨).

الظن فقد أخطأ خطأً فاحشاً وقوله ما لم يقل.

وهذا هو **الأمر الأول** الذي أستدركه على السقاف في حديثه عن (خبر الواحد).

الأمر الثاني : أن السقاف نسب - كذباً وزوراً - القول بظنية خبر الآحاد إلى عدد من أئمة أهل الحديث.

في بدء الأمر أقول: إن هذه المسألة - أعني إفادة خبر الواحد - انقسم الناس فيها إلى ثلاثة أقوال :

الأول : أن خبر الآحاد يفيد العلم مطلقاً.

الثاني : أن خبر الآحاد لا يفيد إلا الظن مطلقاً.

الثالث : أن خبر الآحاد يفيد العلم إذا احتف بالقرائن.

وبكل قول قال جماعة، فلو اختار الباحث أياً منها لم يعجز عن إيجاد سلف له، وإذا خالفناه كان نقاشنا معه في حدود الراجح والمرجوح، وليت السقاف سلك هذا المسلك، وإنما سلك طريقة مشينة وامتطى مركوباً خبيثاً ألا وهو الكذب في نسبة ما يراه إلى من لم يقل به من الأئمة، ومن هؤلاء :

أولاً : (الحافظ ابن حجر)

وقد قدمته على غيره من العلماء لأن السقاف قد كفانا مؤونة بيان كذبه في هذه النسبة في تعليقه على «دفع شبه التشبيه» (ص٥٥) حيث قال :

«فجميع ما قدّمناه ودللنا عليه مع الأمثلة العملية الواقعية يثبت ذلك بلا شك، وما ذهب إليه بعضهم من أن أحاديث الصحيحين تفيد العلم قول ضعيف لا يؤيّده الواقع البتة، وقد أطال الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» محاولاً إثبات ذلك، ولكنه لم يُقْنع ولم

يأت بجديد أو دليل يبت ويقطع المسألة والأدلة التي سقناها تنفي ذلك، ثم رجع واستثنى الأحاديث المنتقدة ولا طائل وراء ذلك . . .».

فنقول له : «إذا كنت كذوباً فكن ذكوراً» وإلا ستفتضح بقلمك !

ثم قال : «وكلامه في باقي كتبه المحررة يفيد خلاف ذلك».

أقول : لم نر في باقي كتب الحافظ ما يخالف ما في «النكت» فبودنا من السقاف أن يبين مواضع ذلك، وبهذا يتحف جمهوره ومريديه بتناقضات ابن حجر !!!

أما قوله : «وما ذهب إليه بعضهم من أن أحاديث الصحيحين تفيد العلم قول ضعيف لا يؤيده الواقع البتة».

أقول : بل هو قول المحققين من محدثين وفقهاء وأصوليين، ولو أردت أن أنقل للسقاف أقوالهم لاحتجت إلى عدة صفحات، لكني أكتفي بكلام شيخه عبدالله الغماري فقد قال في كتابه «عقيدة أهل الإسلام» :

«ثم ما اختاره - يعني ابن همام - من أن خبر الواحد المحتف بالقرائن يفيد علم اليقين اختاره أيضاً إمام الحرمين والغزالي والإمام الرازي والآمدي وابن الحاجب وابن السبكي والبيضاوي والعضد والسيد الجرجاني **والحافظ ابن حجر** وغيره من المحققين، **وهو الصحيح** ودلائله مبسوطة في مواضعها، **ولم يأت من خالف في ذلك بما يصلح للتمسك والاستدلال بل تعد المخالفة من باب المكابرة إذ** لا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الرجال كما قال الحافظ أن مالكاً أو الشافعي أو البخاري مثلاً لو أخبر بشيء أنه صادق فيه ولا يخطر بذهن السامع غير ذلك وهذا مشاهد ملموس، ولذا «قال يحيى بن بكير لأبي زرعة الرازي - فيما رواه الخطيب في الكفاية - : يا أبا زرعة ليس ذا زعزعة عن زوبعة إنما ترفع الستر فتنظر إلى النبي ﷺ

والصحابة: حديث مالك عن نافع عن ابن عمر» ا.هـ.

ومن هذا القبيل حديث الصحيحين فقد احتفت به قرائن كما قال الحافظ منها: إمامة الشيخين في هذا الشأن، وتقديمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، قال الحافظ: وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر. قال: إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما، قال: وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته»[1] ا.هـ.

فهذا كلام شيخه بنصه وفصه، فيا ترى هل لا يزال السقاف يقول: «خبر الآحاد لا يوجب العلم... رغم محاولة بعض المجسمة وأتباعهم قلب الحقائق»؟!

وهل شيخه الغماري من أولئك المجسمة الذين يريدون قلب الحقائق؟!

ثم بودنا معرفة رأي التلميذ في قول شيخه «أن خبر الواحد المحتف بالقرائن يفيد علم اليقين... هو الصحيح» وقوله «ولم يأت من خالف في ذلك بما يصلح للتمسك والاستدلال» بل يكفينا معرفة رأيه في قول شيخه «بل تعد المخالفة من باب المكابرة»

فهل سيقبل التلميذ هذه الكلمة من شيخه، ويرجع عما سوده؟!

أم سيسكت ويفور غيظاً في قرارة نفسه؟!

أم سيعكس الكلمة، ويجعل قول شيخه من باب المكابرة؟!

فائدة: قال الحافظ ابن حجر - ضمن أجوبته عمن احتج بتوقف

(١) عقيدة أهل الإسلام (ص٥١-٥٢).

أبي بكر وعمر في حديثي المغيرة في الجدة وفي ميراث الجنين، وبتوقف عمر في خبر أبي موسى في الاستئذان، وبتوقف عائشة في خبر ابن عمر في تعذيب الميت بالبكاء عليه - : «**وهذا كله إنما يصح أن يتمسك به من يقول لابد من اثنين عن اثنين، وإلا فمن يشترط أكثر من ذلك فجميع ما ذكر قبل عائشة حجة عليه، لأنهم قبلوا الخبر من اثنين فقط، ولا يصل ذلك إلى التواتر**، والأصل عدم وجود قرينة، إذ لو كانت موجودة ما احتيج إلى الثاني»[1].

وهذا الجواب من جوامع كلام العلماء.

ثانياً: (البخاري)

وهذه النسبة كسابقتها، ويكفينا لإدانة السقاف بهذه الكذبة، شهادة الحافظ ابن حجر - الذي أفنى جزءاً كبيراً من حياته في مطالعة صحيح البخاري ودراسته وتدريسه حتى ألف كتابه «فتح الباري» فهو من أعلم الناس بطريقة البخاري - قال:

«تنبيهان:

أحدهما: الذي يظهر من تصرف البخاري في «كتاب التوحيد» أنه يسوق الأحاديث التي وردت في الصفات المقدسة فيدخل كل حديث منها في باب ويؤيده بآية من القرآن للإشارة إلى خروجها عن **أخبار الآحاد على طريق التنزل في ترك الاحتجاج بها في الاعتقادات، وأن من أنكرها خالف الكتاب والسنة جميعاً**، وقد أخرج ابن أبي حاتم في «كتاب الرد على الجهمية» بسند صحيح عن سلام بن أبي مطيع - وهو شيخ شيوخ البخاري - أنه ذكر المبتدعة، فقال: ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث، والله ما في الحديث شيء إلا وفي

(١) فتح الباري (١٣/ ٢٣٥).

القرآن مثله، يقول الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ونحو ذلك فلم يزل - أي سلام بن (أبي) مطيع - يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس...»[١] إلخ.

قلت: ويدل على ما ذكره الحافظ صنيع البخاري في كتاب «أخبار الآحاد» من صحيحه، فقد عقد ستة أبواب، تدل بمجموعها على عدم تفريقه بين العمليات والاعتقاديات.

أولها: باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام، وقول الله تعالى ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ ويسمى الرجل طائفة؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ فلو اقتتل رجلان دخلا في معنى الآية، وقوله تعالى ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ وكيف بعث النبي ﷺ أمراءه واحداً بعد واحد فإن سها أحد منهم رد إلى السنة[٢].

والعجيب أن السقاف عندما أورد[٣] تبويب البخاري هذا حذف آخره لمخالفته هواه!

قال الحافظ ابن حجر: «قوله (وكيف بعث النبي ﷺ أمراءه واحداً بعد واحد فإن سها أحد منهم رد إلى السنة) سيأتي في أواخر الكلام على خبر الواحد (باب ما كان النبي ﷺ يبعث من الأمراء

---

(١) المصدر السابق (١٣/ ٣٥٩).
(٢) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٢٣١).
(٣) انظر: مقدمته لدفع شبه التشبيه (ص٤١).

والرسل واحداً بعد واحد) فزاد فيه (بعث الرسل) والمراد بقوله (واحداً بعد واحد) تعدد الجهات المبعوث إليها بتعدد المبعوثين، وحمله الكرماني على ظاهره، فقال: فائدة بعث الآخر بعد الأول ليرده إلى الحق عند سهوه، ولا يخرج بذلك عن كونه خبر واحد، **وهو استدلال قوي لثبوت خبر الواحد من فعله** لأن خبر الواحد لو لم يكف قبوله ما كان في إرساله معنى، **وقد نبه عليه الشافعي** أيضاً كما سأذكره، وأيده بحديث «**ليبلغ الشاهد الغائب**» وهو في الصحيحين، وبحديث «**نضر الله امرأ سمع مني حديثاً فأداه**» وهو في السنن، **واعترض بعض المخالفين** بأن إرسالهم إنما كان لقبض الزكاة والفتيا ونحو ذلك، **وهي مكابرة**، فإن العلم حاصل بإرسال الأمراء لأعم من قبض الزكاة والفتيا وإبلاغ الأحكام وغير ذلك، **ولو لم يشتهر من ذلك إلا تأمير معاذ بن جبل وأمره له** وقوله له: «**إنك تقدم على قوم أهل كتاب فأعلمهم أن الله فرض عليهم** ...» إلخ، والأخبار طافحة بأن أهل كل بلد منهم كانوا يتحاكمون إلى الذي أمر عليهم، ويقبلون خبره ويعتمدون عليه من غير التفات إلى قرينة، وفي أحاديث هذا الباب كثير من ذلك»[١].

وثانيها: باب بعث النبي ﷺ الزبير طليعة وحده[٢].

وثالثها: باب قول الله تعالى ﴿لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ فإذا أذن له واحد جاز[٣].

ورابعها: باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد. وقال ابن عباس: بعث النبي ﷺ دحية الكلبي بكتابه إلى

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ٢٣٩).

(٣) المصدر السابق (١٣/ ٢٤٠).

عظيم بصرى أن يدفعه إلى قيصر[١].

وخامسها : باب وصاة النبي ﷺ وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم، قاله مالك بن الحويرث[٢].

وذكر تحته حديث ابن عباس في وفد عبدالقيس، وفيه قوله ﷺ - بعد أن أمرهم ونهاهم - : «**احفظوهن وأبلغوهن من وراءكم**».

قال الحافظ : «الغرض منه قوله في آخره «احفظوهن وأبلغوهن من وراءكم» فإن الأمر بذلك يتناول كل فرد، **فلولا أن الحجة تقوم بتبليغ الواحد ما حضهم عليه**».

وسادسها : باب خبر المرأة الواحدة[٣].

فهذه التبويبات وما ذكر تحتها يدل على صحة ما قال الحافظ ابن حجر، وهو قول شيخ السقاف : عبدالله الغماري، وسيأتي نص كلامه.

ثالثاً : (الشافعي)

أقول : وهذه النسبة كسابقتها، فإن مذهب إمامنا أبي عبدالله الشافعي مشهور، وهو من أشد العلماء تحمساً لتثبيت خبر الواحد، فقد عقد في كتابه «الرسالة» باباً مستقلاً في (خبر الواحد)[٤] شرح فيه مذهبه، وذكر حججه وتناول بعض شبه المخالفين بالمناقشة، وقد أطال في ذلك وأجاد - رحمه الله - فإلى نتف مما قال ليعلم بها القارئ سائر مقاله :

قال - رحمه الله - : «**وتثبيت خبر الواحد أقوى من أن أحتاج إلى أن**

(١) المصدر السابق (١٣/ ٢٤١).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ٢٤٢).

(٣) المصدر السابق (١٣/ ٢٤٣).

(٤) انظر: الرسالة (ص٣٦٩- ص٤٧١).

أمثله بغيره، بل هو أصل في نفسه»[١].

وقال - أيضاً - : «وقد فرق النبي ﷺ عُمالاً على نواحي، عرفنا أسماءهم والمواضع التي فرقهم عليها . . .»[٢] فذكر جماعة، ثم قال : «ولم يكن لأحد عندنا في أحدٍ ممن قدم عليه من أهل الصدق أن يقول : أنت واحد، وليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول الله يذكر أنه علينا.

ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم إليها بالصدق **إلا لما وصفت من أن تقوم بمثلهم الحجة على من بعثه إليه»**[٣].

وقال - أيضاً - : «فإن قال قائل : قد طلب عمر مع رجلٍ أخبره خبراً آخر ؟

قيل له : لا يطلب عمر مع رجل أخبره آخر إلا على أحد ثلاث معاني :

- **إما أن يحتاط فيكون، وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد فخبر اثنين أكثر**، وهو لا يزيدها إلا ثبوتاً.

وقد رأيتُ ممن أثبت خبر الواحد من يطلب معه خبراً ثانياً، ويكون في يده السنة من رسول الله من خمس وجوه فيُحَدَّثُ بسادس فيكتبه ؛ لأن الأخبار كلما تواترت وتظاهرت كان أثبت للحجة، وأطيب لنفس السامع.

وقد رأيت من الحكام من يثبت عنده الشاهدان العدلان والثلاثة، فيقول للمشهود له : زدني شهوداً، وإنما يريد بذلك أن يكون أطيب

(١) المصدر السابق (ص٣٨٤).
(٢) المصدر السابق (ص٤١٥).
(٣) المصدر السابق (ص ٤١٦-٤١٧).

لنفسه، ولو لم يزده المشهود له على شاهدين لحَكَمَ له بهما.

- ويحتمل أن يكون لم يعرف المخبر فيقف عن خبره، حتى يأتي مخبر يعرفه، وهكذا ممن أَخبر ممن لا يُعرف لم يُقبل خبره.

ولا يقبل الخبر إلا عن معروف بالاستئهال له، لأن يُقبلَ خبره.

- ويحتمل أن يكون المخبر له غير مقبول القول عنده، فيَرُدُّ خبره، حتى يجد غيره ممن يقبل قوله.

فإن قال قائل: فإلى أيِّ المعاني ذهب عندكم عمر؟

قلنا: أما في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط؛ لأن أبا موسى ثقة أمين عنده، إن شاء الله.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

قلنا: قد رواه مالك بن أنس عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم، حديث أبي موسى، وأن عمر قال لأبي موسى: أما إني لم أتهمك، ولكني خشيت أن يتقوَّل الناس على رسول الله.

فإن قال: هذا منقطع.

فالحجة فيه ثابتة؛ **لأنه لا يجوز على إمام في الدين عمرَ ولا غيره: أن يقبل خبر الواحد مرة، وقبوله له لا يكون إلا بما تقوم به الحجة عنده**، ثم يرد مثله أخرى، ولا يجوز هذا على عالم عاقل أبداً، ولا يجوز على حاكم أن يقضي بشاهدين مرة ويمنع بهما أخرى إلا من جهة جرحهما، أو الجهالة بعدلهما.

وعمر غاية في العلم والعقل والأمانة والفضل.

وفي كتاب الله تبارك وتعالى دليل على ما وصفت:

قال الله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ

قَوْمِهِۦ﴾ وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ وقال: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ وقال: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ وقال: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ وقال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٦٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٦١﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٦٢﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾.

وقال لنبيه محمد ﷺ ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ وقال ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ فأقام جل ثناؤه على خلقه في أنبيائه، في الأعلام التي باينوا بها خلقه سواهم، وكانت الحجة بها ثابتة على من شاهد أمور الأنبياء ودلائلهم التي باينوا بها غيرهم، ومن بعدهم، **وكان الواحد في ذلك وأكثر منه سواء، تقوم الحجة بالواحد منهم قيامها بالأكثر.** قال: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾.

قال الشافعي: **فظاهر الحُجَجَ عليهم باثنين، ثم ثالث، وكذا أقام الحجة على الأمم بواحدٍ، وليس الزيادة في التأكيد مانعة أن تقوم الحجة بالواحد**، إذ أعطاه الله ما يباين به الخلق غير النبيين»[1] ا.هـ.

ومع صراحة هذه النقول في تثبيت خبر الواحد، وفي إقامة الحجة به على الأمم في أصل الدين، إلا أن السقاف لم يأبه بها ولم يرفع لها رأساً، بل ضرب بها عرض الحائط، وعمد إلى قول الإمام الشافعي - رحمه الله - : «الأصل القرآن والسنة وقياس عليهما، والإجماع أكبر من الحديث المنفرد».

فاستشف منه بكلفة ظنية خبر الآحاد! **فقال**: «قلت: إنما قال

---

(١) المصدر السابق (ص٤٣٢-٤٣٨).

الإمام الشافعي «الإجماع أكبر من الحديث المنفرد» لأن الإجماع يفيد العلم والقطع والحديث المنفرد الذي هو الآحاد يفيد الظن، فتأمل وتدبر» ا.هـ. كلامه.

أقول : لي مع هذا الاستدلال ثلاث وقفات :

الأولى : أن فهم السقاف لهذا النص فهم أعجمي لا يعلم أن العرب تستعمل أفعل التفضيل للدلالة على المشاركة والزيادة، فيكون معنى الكلام بمعنى قوله : «فظاهر الحجج عليهم باثنين، ثم ثالث، وكذا أقام الحجة على الأمم بواحد، وليس الزيادة في التأكيد مانعة أن تقوم الحجة بالواحد، إذ أعطاه الله ما يباين به الخلق غير النبيين».

وهذا أقوله تنزلاً مع السقاف في أن النص له علاقة بإفادة الأخبار، والحق أنه لا علاقة له بهذا الموضوع إنما علاقته بـ (باب ترتيب الأدلة والترجيح) كما سيأتي في الوقفة الثالثة.

الثانية : أن السقاف لم يأت بالنص كاملاً، وما أثبته منه فلم يحافظ على ألفاظه، فإلى النص كاملاً من المواضع الثلاثة التي أحال إليها السقاف.

قال الشافعي : «الأصل قرآن أو [(و) : عند الخطيب] سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد عنه فهو سنة، والإجماع أكثر [(أكبر) : عند ابن أبي حاتم] من الخبر المنفرد . . .».

وهذا إذا قارنت بينه وبين نقل السقاف تبين لك عدة فروق :

١ - في المصادر الثلاثة «قرآن أو [و] سنة» وعند السقاف «القرآن والسنة».

٢ - في المصادر «فإن لم يكن فقياس عليهما»، والسقاف حرفه فقال

«وقياس عليهما».

والباعث على هذا التحريف - والله أعلم - إخفاء ما يدل على أن كلام الشافعي في ترتيب الأدلة.

٣ - حذف السقاف من ثنايا النص قول الإمام «وإذا اتصل الحديث ... فهو سنة».

٤ - وضع كلمة «الحديث» بدلاً من كلمة «الخبر» الواردة في النص، ليكون أبلغ في الدلالة على زعمه الباطل !

الثالثة : أن قول الإمام : «والإجماع أكبر من الخبر المفرد» من باب (ترتيب الأدلة والترجيح) وينبغي أن يفهم في إطار مذهب الإمام لا بالظنون والأوهام، والشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - له كلام كثير في هذا الباب، أذكره وأعلق عليه بما أرى، ثم أختم ببيان محل هذه الجملة المحتج بها من كلام الشافعي.

قال - رَحِمَهُ اللهُ - : «العلم طبقات :

الأولى : الكتاب والسنة إذا ثبتت السنة.

ثم الثانية : **الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة.**

والثالثة : أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له مخالفاً منهم.

والرابعة : اختلاف أصحاب النبي ﷺ.

والخامسة : القياس على بعض هذه الطبقات.

ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان إنما يؤخذ العلم من أعلى»[1].

وقال - أيضاً - : «والعلم من وجهين : اتباع أو استنباط،

(١) معرفة السنن والآثار للبيهقي (١/ ١٠٧).

والاتباع اتباع كتاب الله، فإن لم يكن فسنة رسول الله ﷺ، **فإن لم تكن فقول عامة من سلفنا لا نعلم فيه خلافاً**، فإن لم يكن فقياس على كتاب الله عز وجل، فإن لم يكن فقياس على سنة رسول الله ﷺ، فإن لم يكن فقياس على قول عامة من سلف لا مخالف له ...»[١].

ففي هذين الموضعين جعل الشافعي الإجماع يأتي في مرتبة بعد الكتاب والسنة، وصرح في الموضع الأول بنوع الإجماع الذي عناه وهو الإجماع بما ليس فيه كتاب ولا سنة، وهذان الموضعان يخالفان النص المحتج به، والذي ظاهره تقديم الإجماع على الخبر المنفرد، وظاهر - أيضاً - أن الإجماع قد يقع خلاف سنة ثابتة من رسول الله ﷺ، وهذا صرح أبو عبدالله الشافعي بنفيه، فقال - رحمه الله - : «قال - أي المعترض - : فهل تجد لرسول الله سنة ثابتة من جهة الاتصال خالفها الناس كلهم؟

قلت - القائل الشافعي - : لا، ولكن قد أجد الناس مختلفين فيها: منهم من يقول بها، ومنهم من يقول بخلافها.

فأما سنة يكونون مجتمعين على القول بخلافها فلم أجدها قط»[٢].

وقال - أيضا - :«فلما احتمل المعنيين وجب على أهل العلم أن لا يحملوها على خاص دون عام إلا بدلالة: من سنة رسول الله أو **إجماع علماء المسلمين، الذين لا يمكن أن يجمعوا على خلاف سنة له**»[٣].

وإذا كان الإجماع لا يقع على خلاف سنة، فكيف ينصب التعارض بين النص (الخبر المنفرد) والإجماع؟!

---

(١) الأم (١/ ١٥٣).

(٢) الرسالة (ص٤٧٠).

(٣) المصدر السابق (ص٣٢٢).

والجواب : أن الشافعي أراد بالإجماع في قوله «والإجماع أكبر من الخبر المنفرد» الإجماع الذي تضافرت النصوص في تأييده، والذي يعبر عنه بعضهم (بالإجماع القطعي)، أما الإجماع الذي جعله الشافعي في مرتبة بعد نص الكتاب والسنة فهو الإجماع الذي لا يعلم مستنده (الإجماع غير القطعي).

قال الشافعي : «فقال لي قائل : قد فهمت مذهبك في أحكام الله ثم أحكام رسوله، وأن من قبل عن رسول الله فمن الله قَبِلَ، بأن الله افترض طاعة رسوله، وقامت الحجة بما قلتَ بأن لا يحل لمسلم عَلِمَ كتاباً ولا سنةً أن يقولَ بخلاف واحد منهما، وعلمتُ أن هذا فرض الله.

فما حجتك في أن تتبع ما اجتمع الناس عليه، مما ليس فيه نص حكم لله، ولم يحكوه عن النبي ﷺ ؟

أتزعم ما يقول غيرك أن إجماعهم لا يكون أبداً إلا على سنة ثابتة وإن لم يحكوها ؟!

قال : فقلتُ له : أما ما اجتمعوا عليه فذكروا أنه حكاية عن رسول الله، فكما قالوا إن شاء الله.

وأما ما لم يحكوه، فاحتمل أن يكون قالوا حكاية عن رسول الله، واحتمل غيره، ولا يجوز أن نعده له حكاية ؛ لأنه لا يجوز أن يَحكِيَ إلا مسموعاً، ولا يجوز أن يحكي شيئاً يُتوهم يمكن فيه غير ما قال.

فكنا نقول بما قالوا به اتباعاً لهم. ونعلم أنهم إذا كانت سنن رسول الله لا تعزب عن عامتهم، وقد تعزب عن بعضهم، ونعلم أن عامتهم لا تجتمع على خلاف لسنة رسول الله، ولا على خطأ إن شاء الله»[١].

---

(١) المصدر السابق (ص٤٧١-٤٧٢).

يتلخص مما تقدم أن الإجماع له حالات مع المعارض في باب ترتيب الأدلة عند الإمام الشافعي :

الأولى : إجماع قطعي أي تضافرت النصوص بالدلالة عليه، فهذا يقدم على الخبر المنفرد بل على الكتاب والسنة، وعليه يحمل قول الإمام «والإجماع أكبر من الخبر المنفرد».

الثانية : إجماع قطعي أو غير قطعي ولم يأت نص يعارضه فهذا يؤخذ به.

قال الشافعي : «ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم، ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها، وإنما تكون الغفلة في الفرقة، فأما الجماعة فلا يمكن فيها كافة غفلة عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس إن شاء الله»[١].

الثالثة : إجماع غير قطعي لم يظهر مستنده من النصوص ويعارضه خبر منفرد.

فهذا لا يقع، قال الشافعي : «فإن قال : أفيحتمل أن تكون له سنة مأثورة قد نسخت، ولا تُؤْثَرُ السنة التي نَسختها ؟

فلا يحتمل هذا، وكيف يَحتملُ أن يُؤثر ما وضع فرضه، ويترك ما يلزم فرضه ؟ ! ولو جاز هذا خرجت عامة السنن من أيدي الناس، بأن يقولوا : لعلها منسوخة !! وليس يُنسخ فرض أبداً إلا أُثبت مكانه فرض، كما نسخت قبلة بيت المقدس فأثبت مكانها الكعبة، وكل منسوخ في كتاب وسنة هكذا»[٢].

---

(١) المصدر السابق (ص٤٧٥-٤٧٦).
(٢) المصدر السابق (ص١٠٩-١١٠).

لكن لو وقع ادعاء مثل هذا الإجماع وعارضه خبر منفرد، فالخبر يقدم عليه، وعليه يحمل قول الشافعي: «العلم طبقات: الأولى: الكتاب والسنة إذا ثبتت، ثم الثانية: الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ... ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان إنما يؤخذ العلم من أعلى».

وهذا الذي ذكرتُ هو ما ذكره العلامة الأصولي محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - في هذا الباب، فقال: «أما ترتيب الأدلة فقد ذكر أن المقدم منها الإجماع، ثم المتواتر من الكتاب والسنة، فمتواتر السنة في مرتبة القرآن، ثم أخبار الآحاد.

وعلم أن الإجماع الذي يذكر الأصوليون تقديمه على النص هو الإجماع القطعي خاصة، وهو الإجماع القولي المشاهد أو المنقول بعدد التواتر، أما غير القطعي من الإجماعات كالسكوتي والمنقول بالآحاد فلا يقدم على النص.

واعلم أن تقديم الإجماع على النص إنما هو في الحقيقة تقديم النص المستند إليه الإجماع على النص الآخر المخالف للإجماع، وتارة يكون النص معروفاً، وتارة يكون غير معروف إلا أنا نجزم أن الصحابة لم يجمعوا على ترك ذلك النص إلا لنص آخر هو مستند الإجماع»[(١)].

وبمعرفة موضع النص المحتج به من كلام الشافعي يتبين للجميع ظلم السقاف لنفسه، وخيانته لقرائه، وجنايته على تراث الإمام الشافعي، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) مذكرة في أصول الفقه (ص٣٧٤).

رابعاً : (ابن عبد البر)

أقول : هذه النسبة أشد شنعة مما سبق ؛ لأن ابن عبد البر صرح في الموضع المحال عليه بإجماع المختلفين في إفادة خبر الواحد على وجوب الأخذ به في الاعتقادات، قال : «**وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة**، ولهم في الأحكام ما ذكرنا. وبالله توفيقنا»[١].

وقال - أيضاً - : «**ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه** إلا ما جاء منصوصاً في كتاب الله أو صح عن رسول الله ﷺ أو أجمعت عليه الأمة، **وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له ولا يناظر فيه**»[٢].

وفي هذه النماذج كفاية للبيب، فمن رأى ما ذكر عرف حقيقة ما لم يذكر !

ولنختم هذا الموضع بقول شيخ السقاف : عبدالله الغماري ليشهد عليه بما أثبتناه بالبراهين، فقد قال : «فجملة الأقوال في خبر الواحد أربعة، **وعلى القول الثاني المختار فالخبر المحتف بالقرائن أنواع** : حديث الشيخين، والحديث المستفيض ويسمى المشهور، والحديث المسلسل بالحفاظ الأئمة كمالك وأضرابه فكل واحد من هذه الأحاديث يفيد العلم كما يعلم من محله.

إذا تقرر هذا فاعلم أن الذين يرون خبر الواحد مفيداً للعلم يقولون إنه يفيد العقيدة[٣] كما هو واضح، ولذا كان **الإمام أحمد يستند**

---

(١) التمهيد (١/ ٨).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٦).

(٣) هذا قول بعض الأصوليين دخل عليهم من جهة المعتزلة، وقد تقدم أنه باطل انظر: (ص١٢٥) من هذا الكتاب.

في كثير من الصفات والعقائد السمعية إلى أحاديث آحاد صحيحة، وكذلك يفعل ابن حزم في كلامه على العقائد، بل هذا هو **مقتضى صنيع المحدثين كالبخاري ومسلم وابن خزيمة وأصحاب السنن والحاكم وغيرهم** إذ يستدلون في كتاب التوحيد من مصنفاتهم بأحاديث صحيحة تتعلق بالله أو برسله وملائكته أو الحشر وما يتبعه أو بالقضاء والقدر أو غير ذلك من السمعيات، **وللحافظ البيهقي** كتاب الأسماء والصفات وكتاب الاعتقاد من رآهما أو غيرهما من كتبه وكتب غيره تيقن صحة ما قلنا»[1] ا.هـ

وقال - أيضاً - : «هذا **أحمد** يحتج بحديث الآحاد، وسيأتي مثل ذلك في كلام الأشعري منقولاً عن **أهل الحديث** فتنبه !»[2].

ـ المثال السادس: كذبه على الحافظ فيما نسب له من اتهام ابن بطة بالوضع.

في (ص٤) من إلقامه، قال : «وابن بطة الحقيقي ليس حافظاً، وإن اشتغل بالحديث وحرّف وتلاعب به، وهو حنبلي مجسم كان يضع الحديث على رسول الله ﷺ، قال عنه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان (٤/ ١١٣- الطبعة الهندية) :

«وقفت لابن بطة على أمر استعظمته، واقشعرّ جلدي منه» ا.هـ

ثم أثبت الحافظ أنه وضاع، وكان يحك أسماء الأئمة من كتب الحديث ويضع اسمه مكان الحك . . . .» إلى آخر كلامه هداه الله.

أقول : للسقاف ما قال واختار في ابن بطة وعند الله الخصومة، لكن قوله إن الحافظ أثبت «أنه وضاع» كذب صريح، فإن الحافظ مع

---

(١) إقامة البرهان على نزول عيسى في آخر الزمان (ص٩٠).
(٢) المصدر السابق (ص١٢١) بالهامش.

قوله «وقد وقفت لابن بطة على أمر استعظمته واقشعر جلدي منه» قال - عقب تخريجه هذا الحديث المستنكر وذكره للمتابعات الدالة على تفرد ابن بطة به - : «وما أدري ما أقول في ابن بطة بعد هذا، فما أشك أن إسماعيل بن محمد الصفار لم يحدث بهذا قط، والله أعلم بغيبه».

وهذا يدل دلالة واضحة على أنه لم يتهمه بالوضع، بل احتار في شأنه، لأنه تعارض عنده ما عُرف به ابن بطة من علم وصلاح وزهد وتفرده بهذا الحديث المنكر.

وهو في موضوعات ابن الجوزي (١/ ١٩٢) من طريق ابن بطة، قال: حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار، قال: حدثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبدالله بن الحارث عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «كلم الله تعالى موسى يوم كلمه وعليه جبة صوف وكساء صوف ونعلان من جلد حمار غير ذكي» فزاد فيه: «فقال: من ذا العبراني الذي يكلمني من الشجرة؟ قال: أنا الله».

بل صرح الحافظ في موضع آخر بأن سبب تحديث ابن بطة بهذه الزيادة سوء حفظه لا أنه يتعمد الكذب ويضع الحديث كما يزعم السقاف!

قال ابن عراق: «ورأيت بخط الحافظ ابن حجر على حاشية مختصر الموضوعات لابن درباس: هذا الحديث في نسخة الحسن بن عرفة رواية إسماعيل الصفار عنه، وليس فيه هذه الزيادة الباطلة التي في آخره، **والظاهر أن هذه الزيادة من سوء حفظ ابن بطة** »[١].

(١) تنزيه الشريعة (١/ ٢٢٩).

وقد أجاب عن هذه الزيادة العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي في كتابه العظيم «التنكيل» الذي كشف فيه عن حقيقة الكوثري، فقال - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

«أقول : أما ذاك الحديث فيظهر أن ابن بطة لم يذكر تلك الزيادة على أنها من الحديث، وإنما ذكرها على جهة الاستنباط والتفسير أخذاً من الحديث، ومن قول الله تبارك تعالى في شأن موسى : ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِىِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠] وقوله عز وجل : ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه :١١-١٢] وقوله سبحانه : ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨﴾ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النمل: ٨-٩] .

وابن بطة كغيره من أئمة السنة بحق يعتقدون أن الله تبارك وتعالى يتكلم بحرف وصوت.

وقد نقل بعض الحنفية اتفاق الأشاعرة والماتريدية على أن الله تعالى كلم موسى بحرف وصوت كما نقلته في قسم الاعتقادات، وذكر الحنفية في كتابهم المنسوب إلى أبي حنيفة باسم (الفقه الأكبر) ما لفظه : «وسمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى».

قال المغنيساوي في شرحه :«والله تعالى قادر أن يكلم المخلوق من الجهات أو الجهة الواحدة بلا آلة، ويسمعه بالآلة كالحرف والصوت لاحتياجه إليها في فهمه كلامه الأزلي فإنه على ذلك قدير، لأنه على كل شيء قدير».

وكما يحتاج موسى إلى الحرف والصوت يحتاج إلى أن يكون بلغته وأن يكون على وجه يأنس به.

فعلى كل حال قد دل الكتاب والسنة كالآيات المتقدمة وسياق

الحديث على أنه تعالى كلم موسى بحرف وصوت، وظهر بما تقدم أنه كلمه بلسانه العبراني على الوجه الذي يأنس به، ودلت الآية الثالثة على أن موسى سمع الكلام، فقال في نفسه إن لم يقل بلسانه: «من ذا العبراني الذي يكلمني من الشجرة» فأجيب بقول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [النحل: ٩].

فذكر ابن بطة ذلك على وجه الاستنباط والتفسير، واعتمد في رفع الالتباس على قرينة حالية مع علمه بأن الحديث مشهور، فجاء من بعده فتوهم أنه ذكر ذاك الكلام على أنه جزء من الحديث.

ولابن بطة أسوة فيمن اتفق له مثل ذلك من الصحابة وغيرهم كقول ابن مسعود مع حديث الطيرة «وما منا إلا» ومع حديث التشهد «إذا قلت هذا . . .» ومع حديث آخر «ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار» وأمثال هذا كثير، قد أفردت بالتأليف كما تراه في الكلام على قسم المدرج من (تدريب الراوي) وغيره»[١].

وعلى كل حال فللسقاف أن يقول ما شاء أن يراه في صحيفته يوم الحساب، لكن ليس له أن يقوّل أهل العلم ما لم يقولوا.

وأختم الكلام هنا بأقوال العلماء في ابن بطة:

قال ابن الأثير: «كان زاهداً، عابداً، عالماً، ضعيفاً في الرواية، تكلموا فيه»[٢].

وقال الذهبي في كتاب «العبر»: «كان صاحب حديث، ولكنه ضعيف من قبل حفظه»[٣].

---

(١) التنكيل (١/ ٣٣٩).
(٢) الكامل (٩/ ١٣٧).
(٣) (٣/ ٣٥).

وقال في «المغني» : «إمام، لكنه لين صاحب أوهام»[(١)].

وقال في «الميزان» : «إمام لكنه ذو أوهام . . . .» ثم قال : «ومع قلة إتقان ابن بطة في الرواية فكان إماماً في السنة، إماماً في الفقه، صاحب أحوال وإجابة دعوةٍ رضي الله عنه»[(٢)].

وقال في «العلو» : «كان ابن بطة من كبار الأئمة ذا زهد وفقه وسنة واتباع، وتكلموا في إتقانه، وهو صدوق في نفسه»[(٣)].

وقال في «سير أعلام النبلاء» : «الإمام القدوة، العابد الفقيه، المحدث شيخ العراق، أبو عبدالله عبيدالله بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلي، ابن بطة مصنف كتاب «الإبانة الكبرى» في ثلاث مجلدات»[(٤)] . . . ثم قال : «لابن بطة مع فضله أوهام وغلط»[(٥)] ا.هـ.

وقال العلامة المعلمي رحمه الله : «فالذي يتحصل أن ابن بطة مع علمه وزهده وفضله وصلاحه البارع كثير الوهم في الرواية فلا يتهم بما ينافي ما تواتر من صلاحه ولا يحتج بما ينفرد بروايته»[(٦)].

وهذه العبارات تدل على أن الكلام الذي فيه إنما هو في حفظه وإتقانه، لا في دينه وعدالته كما زعم السقاف، وزاد على ذلك أن نسب ما قال للحافظ ابن حجر كذباً وزوراً والله المستعان.

ـ المثال السابع : كذبه في اتهامه حسين بن علي الأسود بسرقة الحديث .

في (ص٢١٣) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه» قال :

---

(١) (٢/ ٤١٧) ت ٣٩٤٤.

(٢) (٣/ ١٥) ت ٥٣٩٤.

(٣) (٢/ ١٢٨٤- طبعة البراك).

(٤) (١٦/ ٥٢٩).

(٥) (١٦/ ٥٣٠).

(٦) التنكيل (١/ ٣٤٧).

«وقد سرق هذا الحديث بعض الضعفاء وهو حسين بن علي الأسود العجلي فركب له إسناداً جديداً فرواه عن عمرو بن محمد ثنا أسباط عن السدي عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً عليه، وحسين بن علي هذا، قال الحافظ في ترجمته في «التهذيب» (٢/ ٢٩٨) :

«قال ابن عدي : يسرق، وأحاديثه لا يتابع عليها، وقال الأزدي : ضعيف جداً . . .» ا.هـ.

أقول : كذا في التهذيب إلا أن السقاف - هداه الله - ترك باقي الأقوال، لأنها تخالف هواه، وهي :

قال ابن أبي حاتم : سمع منه أبي، وسئل عنه، قال : صدوق.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : ربما أخطأ.

وقال أحمد : لا أعرفه. ولخص ابن حجر الأقوال فيه، فقال : «صدوق يخطئ كثيراً».

فاقتصار السقاف على قول الإمام ابن عدي والأزدي المجروح خطأ فاحش !!

أما قوله «فركب له إسناداً جديداً . . .» كذب صريح عن تعمد وقصد، ويدل على هذا أمران :

الأول : صنيعه في ترجمة حسين بن علي العجلي.

الثاني : أن حسين بن علي قد تابعه اثنان :

١- موسى بن هارون أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/ ٩/ ٥٣).

٢- الحسين بن عمرو بن محمد العنقزي أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/ ٩/ ٥٣).

والسقاف وقف على هذه المتابعات عند ابن جرير ؛ لأنه (ص٢١٢) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه»، عزا إلى تلك الصفحة من

تفسير ابن جرير.

والباعث على هذا الكذب أن الحديث الذي رواه حسين العجلي لا ترضاه الجهمية، وهو جذع في أعينهم، فلم يستطع السقاف رده إلا بالكذب فالله حسيبه.

ـ المثال الثامن: كذبه في فصل بعنوان «ابن تيمية لم يكن مجاهداً قط خلافاً لما يشيعه المتمسلفون».

في كتابه «تهنئة الصديق» (ص٤٩-٥٠) فأتى في هذا الفصل بما يضحك الأرامل والثكالى، وهذا نصه كاملاً للتسلية والترويح عن النفس، قال - هداه الله - : «ومما أشاعه وأذاعه المتمسلفون في هذا العصر ليخدعوا به الشباب، وليأسروهم فيكونوا في جانبهم ويضعوهم تحت حوزتهم هو ادّعاؤهم بأن ابن تيمية الحراني !! كان مجاهدا !! وهذا مما يقضي بالعجب العجاب !! حيث يدّعون بأن ابن تيمية جاهد التتار !! وهذه الدعاية الفارغة ما هي إلا سراب بقيعة ليست بشيء في ميزان التحقيق العلمي !! وذلك لأن الذي جاهد التتار هو الشيخ العز ابن عبدالسلام الأشعري المتوفى سنة (٦٦٠هـ). وقد حارب المسلمون التتار وانتصروا عليهم في معركة عين جالوت سنة (٦٥٨هـ) قبل أن يولد ابن تيمية الحراني !! بـ (٣) سنوات !! وذلك لأن الحراني !! ولد سنة (٦٦١هـ) أي بعد حصول المعركة الخالدة بثلاث سنوات !! فكيف يكون ابن تيمية مجاهداً ؟!! ثم المتتبع للتاريخ والوقائع في مثل «البداية والنهاية» لابن كثير وهو ممن تتلمذ فترة على ابن تيمية لا يجد ما يُثبت أن ابن تيمية خاض في يوم واحد من أيام حياته معركة وأمسك بيده سيفاً يقاتل به أعداء الله تعالى !!

وإنما قاتل أئمة الإسلام وحرض تلاميذه أن ينالوا منهم، ويصفوهم بالتجهم والبدعة والإلحاد !! مع كونه هو المتابع المقلد

لأرسطو طاليس في عقائده !!

فهل يستطيع المتمسلفون أن يثبتوا لنا بأنه خاض معركة لحرب أعداء الإسلام مثل القائد المجاهد صلاح الدين الأيوبي الأشعري رحمه الله تعالى ورضي عنه ؟!! بل على العكس من ذلك تجد في تاريخ تلميذه ابن كثير أنه في فترة من الفترات خرج الحراني في جيش الحاكم آنذاك ليتوب على يده كل من تمرّد على ذلك الحاكم فهو إذن من علماء السلاطين !!

ولا تجادل في ذلك أو تغضب من كلامي فإن كتب التاريخ تقول ذلك !!

وينبغي أن نعرف جيداً بأن الذي وضع ابن تيمية في السجن حتى مات فيه هم أئمة الهدى والحق من علماء أهل السنة والجماعة وأسماؤهم مدونة في كتب التاريخ والتراجم فليراجعها من شاء !! وليس المتصوفة المنحرفون هم الذين وضعوه في السجن كما تقول الدعايات والإشاعات المتمسلفة المضللة في هذه الأيام فتنبّهوا لذلك جيداً !!

وسنتوسع في بيان هذه الموضوع في رسالة مستقلة بإذن الله تعالى ومشيئته والله المستعان ا.هـ. كلامه - هداه الله -.

أقول : هذا الكلام ذكره يغني عن رده وتعقبه، ولكن حتى لا يظن ظان عجزَ أهل السنة والجماعة عن رد ما في هذه الأسطر ودحضه، فسوف أنقل لك - أخي القارئ - ما يبين كذب هذا السقاف، وبما أنه ارتضى لقرائه ومريديه كتاب «البداية والنهاية» للتأكد من صحة مزاعمه وافتراءاته ؛ فلن أخرج عنه، وفيه كفاية، فإلى التفصيل :

أولاً : قوله - هداه الله - «ثم المتتبع للتاريخ والوقائع في مثل

«البداية والنهاية» لابن كثير وهو ممن تتلمذ فترة على ابن تيمية لا يجد ما يُثبت أن ابن تيمية خاض في يوم واحد من أيام حياته معركة وأمسك بيده سيفاً يقاتل أعداء الله تعالى !!» ا.هـ. كلامه هداه الله.

أقول : قال الحافظ ابن كثير في كتابه «البداية والنهاية»[1] :

«ثم دخلت سنة خمس وسبعمائة استهلت والخليفة المستكفي، والسلطان الملك الناصر، والمباشرون هم المذكورون فيما مضى، وجاء الخبر أن جماعة من التتر كمنوا لجيش حلب وقتلوا منهم خلقاً من الأعيان وغيرهم، وكثر النوح ببلاد حلب بسبب ذلك.

وفي مستهل المحرم حكم جلال الدين القزويني أخو قاضي القضاة إمام الدين نيابة عن ابن صصرى، وفي ثانيه خرج نائب السلطنة بمن بقى من الجيوش الشامية، وقد كان تقدم بين يديه طائفة من الجيش مع ابن تيمية في ثاني المحرم، فساروا إلى بلاد الجرد والرفض والتيامنة، فخرج نائب السلطنة الأفرم بنفسه **بعد خروج الشيخ لغزوهم، فنصرهم الله عليهم، وأبادوا خلقاً كثيراً منهم ومن فرقهم الضالة**، ووطئوا أراضي كثيرة من صنع بلادهم، **وعاد نائب السلطنة إلى دمشق في صحبة الشيخ ابن تيمية والجيش، وقد حصل بسبب شهود الشيخ هذه الغزوة خير كثير**، وأبان الشيخ علماً وشجاعة في هذه الغزوة، وقد امتلأت قلوب أعدائه حسداً له وغماً» ا.هـ.

وبهذا يتبين كذب - هذا المسكين - في هذه الفقرة من كلامه.

ثانياً : قوله «وإنما قاتل أئمة الإسلام وحرض تلاميذه أن ينالوا منهم، ويصفوهم بالتجهم والبدعة والإلحاد !! مع كونه هو المتابع المقلد لأرسطو طاليس في عقائده !!» ا.هـ. كلامه.

---

(١) (٣٥/١٤).

أقول : ولبيان كذبه في هذه الفقرة فما عليك أخي القارئ إلا الرجوع إلى كتاب الحافظ ابن كثير «البداية والنهاية»[١] حيث قال :

«قال - يعني القاضي جمال الدين بن القلانسي - وكان قاضي المالكية ابن مخلوف، يقول : **ما رأينا مثل ابن تيمية حرضنا عليه فلم نقدر عليه، وقدر علينا فصفح عنا وحاجج عنا** ....».

فهذه شهادة ابن مخلوف الأشعري[٢] قاضي المالكية لابن تيمية بالصفح عن أعدائه الذين آذوه وسعوا في سجنه، والحق ما شهدت به الأعداء، وبهذا يتبين كذب السقاف في قوله «إنما قاتل أئمة الإسلام وحرض تلاميذه أن ينالوا منهم».

أما زعمه بأن ابن تيمية يصف مخالفيه «بالتجهم والبدعة والإلحاد» **فجوابه** : أن ابن تيمية يصف مخالفيه بذلك ويقيم على ذلك البراهين والأدلة وكتبه شاهدة بذلك، ومخالفو ابن تيمية طوائف متفرقة فمنهم الملاحدة ومنهم المتجهمة ومنهم مبتدعة دون ذلك، ولا يطلق على طائفة من الطوائف مالا تستحق من الوصف، بل أنزل كل طائفة منازلها وجاهد في الله رحمه الله رحمة واسعة وأعلى درجته ونور ضريحه.

قال ابن كثير :

«فلما كان يوم الجمعة بعد الصلاة عقد للشيخ مجلس بالقلعة اجتمع فيه القضاة وأكابر الدولة، وأراد أن يتكلم على عادته، فلم يُمَكَّنْ من البحث والكلام، وانتدب له الشمس بن عدنان خصماً احتساباً، وادعى عليه عند ابن مخلوف المالكي أنه يقول : إن الله فوق العرش حقيقة، وإن الله يتكلم بحرف وصوت، فسأله القاضي جوابه،

---

(١) (١٤/ ٥٤).

(٢) وهو الذي نصب لمناظرة الشيخ في المجلس الذي عقد في مصر يوم الجمعة ٢٧/ رمضان/ سنة خمس وسبعمائة.

فأخذ الشيخ في حمد الله والثناء عليه، فقيل له: أجب، ما جئنا بك لتخطب. فقال: ومن الحاكم في؟ فقيل له: القاضي المالكي.

فقال له الشيخ: كيف تحكم فيّ وأنت خصمي. فغضب غضباً شديداً، وانزعج وأقيم مُرَسَّماً عليه، وحبس في برج أياماً، ثم نقل منه ليلة العيد إلى الحبس المعروف بالجب، هو وأخواه شرف الدين عبد الله، وزين الدين عبد الرحمن»(١) ا. هـ.

ثم في يوم السابع والعشرين من ذي الحجة ناظر ابن مخلوف أخوي الشيخ.

قال ابن كثير:

«وفي هذا الشهر يوم الخميس السابع و العشرين منه طلب أخوا الشيخ تقي الدين: شرف الدين، وزين الدين من الحبس إلى مجلس نائب السلطان سلار، وحضر ابن مخلوف المالكي، وطال بينهم كلام كثير، **فظهر شرف الدين بالحجة على القاضي المالكي بالنقل والدليل والمعرفة، وخَطَّأه في مواضع ادعى فيها دعاوى باطلة**، وكان الكلام في مسألة العرش، ومسألة الكلام، وفي مسألة النزول»(٢) ا. هـ

أما قوله: «مع كونه هو المتابع المقلد لأرسطو في عقائده !!».

أقول: هذا كذب، بل أئمة الأشاعرة يقلدون أرسطو كما اعترف بذلك بعض متأخريهم، حتى قال السنوسي في «شرح السنوسية الكبرى» - عن الفخر الرازي أحد مقعدي مذهب الأشاعرة -: «وقد يحتمل أن يكون سبب دعائه بهذا ما علم من حاله من الولوع بحفظ آراء الفلاسفة وأصحاب الأهواء وتكثير الشبه لهم، وتقوية إيرادها،

---

(١) (١٤/٣٨).
(٢) (١٤/٤٣).

ومع ضعفه عن تحقيق الجواب عن كثير منها على ما يظهر من تآليفه، ولقد استرقوه في بعض العقائد فخرج إلى قريب من شنيع أهوائهم، ولهذا يحذر الشيوخ من النظر في كثير من تآليفه»[١].

وقال - أيضاً في شرحه لعقيدته الأخرى «أم البراهين» - : «وليحذر المبتدي جهده أن يأخذ أصول دينه من الكتب التي حشيت بكلام الفلاسفة وأولع مؤلفوها بنقل هَوَسِهِمْ وما هو كفر صراح من عقائدهم التي ستروا نجاستها بما يَنْبَهِمُ على كثير من اصطلاحاتهم وعباراتهم التي أكثرها أسماء بلا مسميات، وذلك **ككتب الإمام الفخر في علم الكلام، وطوالع البيضاوي** ومن حذا حذوهما في ذلك، وقل أن يفلح من أولع بصحبة الفلاسفة»[٢].

ثالثاً : قوله : «فهل يستطيع المتمسلفون أن يثبتوا لنا بأنه خاض معركة لحرب أعداء الإسلام مثل القائد المجاهد صلاح الدين الأيوبي الأشعري رحمه الله تعالى ورضي عنه؟!!».

أقول : قد أثبتُّ أن التاريخ شاهد لابن تيمية بجهاده ضد أعداء الإسلام وفيما تقدم كفاية، ويكفي شيخ الإسلام فخراً دوره العظيم في «موقعة شقحب» التي سجل أحداثها الحافظ ابن كثير في تاريخه «البداية والنهاية»[٣] فانظره، فإن فيه ما يبين جراءة هذا السقاف على الكذب وصفاقة وجهه وعدم حيائه، وما مثله في موقفه هذا من شيخ الإسلام إلا كمثل من أراد أن يغطي الشمس بيده !

رابعاً : قوله : «بل على العكس من ذلك تجد في تاريخ تلميذه

---

(١) (ص٤١).
(٢) شرح أم البراهين (ص ١٠٤.١٠٦ مع حاشية الدسوقي عليها، ط/ المكتبة العصرية).
(٣) (١٤/ ٢٣-٢٦).

ابن كثير أنه في فترة من الفترات خرج الحراني في جيش الحاكم آنذاك ليتوب على يده كل من تمرّد على ذلك الحاكم...» إلى آخر كلامه - هداه الله -.

أقول : هذا تلبيس وكذب من السقاف - هداه الله - على قرائه، فلا يوجد في تاريخ ابن كثير ما ذكره البتة، نعم جاء في تاريخ ابن كثير[١]، قوله «وفي يوم الجمعة العشرين منه - أي من شوال سنة ٦٩٩هـ - ركب نائب السلطنة جمال الدين آقوش الأفرم في جيش دمشق إلى جبال الجرد وكسروان، وخرج الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ومعه خلق كثير من المتطوعة والحورانة لقتال أهل تلك الناحية، **بسبب فساد نيتهم وعقائدهم وكفرهم وضلالهم**، وما كانوا عاملوا به العساكر لما كسرهم التتر، وهربوا حين اجتازوا ببلادهم، وثبوا عليهم ونهبوهم وأخذوا أسلحتهم وخيولهم، وقتلوا كثيراً منهم، فلما وصلوا إلى بلادهم جاء رؤساؤهم إلى الشيخ تقي الدين ابن تيمية فاستتابهم وبين للكثير منهم الصواب، وحصل بذلك خير كثير، وانتصار كبير على أولئك المفسدين، والتزموا برد ما كانوا أخذوه من أموال الجيش، وقرر عليهم أموالاً كثيرة يحملونها إلى بيت المال، وأقطعت أراضيهم وضياعهم، **ولم يكونوا قبل ذلك يدخلون في طاعة الجند ولا يلتزمون أحكام الملة، ولا يدينون دين الحق، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله** ...» ا.هـ

وجاء أيضاً في تاريخ ابن كثير[٢] قوله : «وفي مستهل ذي الحجة[٣] ركب الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ومعه جماعة من أصحابه

---

(١) (١٤/١٢).

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٣٥).

(٣) (سنة ٧٠٤هـ).

إلى جبل الجرد والكسروانيين، ومعه نقيب الأشراف زين الدين بن عدنان **فاستتابوا خلقاً منهم، وألزموهم بشرائع الإسلام، ورجع مؤيَّداً منصوراً**» ا.هـ.

خامساً : بعد تلك المقدمات التي عرفنا حقيقتها وأنها مفتعلة من السقاف - هداه الله - توصل إلى نتيجة هي كمقدمتها، فقال «فهو إذن من علماء السلاطين!! ولا تجادل في ذلك أو تغضب من كلامي، فإن كتب التاريخ تقول ذلك !!».

أقول : ولكي تتأكد - أخي القارئ - من حقيقة هذا المسكين، وأنه رضي بالكذب لنفسه سمتاً وهدياً، وجعل التزوير والتدليس سيفاً ودرعاً، فما عليك - أيها الأخ - إلا الرجوع إلى تاريخ ابن كثير(١) فستجد قوله :

«قلت - القائل ابن كثير - : وقد أخبرني القاضي جمال الدين ابن القلانسي بتفاصيل هذا المجلس، وما وقع فيه من تعظيمه، وإكرامه مما حصل له من الشكر والمدح من السلطان والحاضرين من الأمراء، وكذلك أخبرني بذلك قاضي القضاة منصور الدين الحنفي ولكن أخبار ابن القلانسي أكثر تفصيلاً، وذلك أنه كان إذ ذاك قاضي العساكر، وكلاهما كان حاضراً هذا المجلس ذكر لي أن السلطان لما قدم عليه الشيخ تقي الدين ابن تيمية نهض قائماً للشيخ أول ما رآه، ومشى له إلى طرف الإيوان، واعتنقا هناك هنيهة، ثم أخذ معه ساعة إلى طبقة فيها شباك إلى بستان فجلسا ساعة يتحدثان، ثم جاء ويد الشيخ في يد السلطان، فجلس السلطان، وعن يمينه ابن جماعة قاضي مصر، وعن يساره ابن الخليلي الوزير، وتحته ابن صصرى، ثم صدر الدين علي

---

(١) (١٤/٥٣).

الحنفي، وجلس الشيخ تقي الدين بين يدي السلطان على طرف طراحته، وتكلم الوزير في إعادة أهل الذمة إلى لبس العمائم البيض بالعلائم، وأنهم قد التزموا للديوان بسبع مائة ألف في كل سنة، زيادة على الحالية، فسكت الناس وكان فيهم قضاة مصر والشام وكبار العلماء من أهل مصر والشام من جملتهم ابن الزملكاني. قال ابن القلانسي : وأنا في مجلس السلطان إلى جنب ابن الزملكاني، فلم يتكلم أحد من العلماء ولا من القضاة، فقال لهم السلطان : ما تقولون؟ يستفتيهم في ذلك، فلم يتكلم أحد، فجثى الشيخ تقي الدين على ركبتيه **وتكلم مع السلطان في ذلك بكلام غليظ ورد على الوزير ما قاله رداً عنيفاً، وجعل يرفع صوته والسلطان يتلافاه ويسكته بترفق وتُؤَدة وتوقير، وبالغ الشيخ في الكلام وقال ما لا يستطيع أحد أن يقوم بمثله، ولا بقريب منه، وبالغ في التشنيع على من يوافق في ذلك.**

وقال للسلطان : حاشاك أن يكون أول مجلس جلسته في أبهة الملك تنصر فيه أهل الذمة لأجل حطام الدنيا الفانية، فاذكر نعمة الله عليك إذ رد ملكك إليك، وكبتَ عدوك ونصرك على أعدائك، فذكر أن الجاشنكير هو الذي جدد عليهم ذلك، فقال : والذي فعله الجاشنكير كان من مراسيمك لأنه إنما كان نائباً لك، فأعجب السلطان ذلك واستمر بهم على ذلك.

وجرت فصول يطول ذكرها.

وقد كان السلطان أعلم بالشيخ - من جميع الحاضرين - ودينه وزينته وقيامه بالحق وشجاعته.

وسمعت الشيخ تقي الدين يذكر ما كان بينه وبين السلطان من الكلام لما انفردا في ذلك الشباك الذي جلسا فيه، **وأن السلطان استفتى الشيخ في قتل بعض القضاة بسبب ما كانوا تكلموا فيه**، وأخرج له فتاوى

بعضهم بعزله من الملك ومبايعة الجاشنكير، **وأنهم قاموا عليك وآذوك أنت أيضاً**، وأخذ يحثه بذلك على أن يفتيه في قتل بعضهم، وإنما كان حَنَقُه عليهم بسبب ما كانوا سعوا فيه من عزله ومبايعة الجاشنكير، ففهم الشيخ مراد السلطان فأخذ في تعظيم القضاة والعلماء، وينكر أن ينال أحداً منهم بسوء، **وقال له : إذا قتلت هؤلاء لا تجد بعدهم مثلهم**، فقال له : إنهم قد آذوك وأرادوا قتلك مراراً، **فقال الشيخ : من آذاني فهو في حل، ومن آذى الله ورسوله فالله ينتقم منه، وأنا لا أنتصر لنفسي، وما زال به حتى حلم عنهم السلطان وصفح**».

وانظر أيضاً إلى ما كتبه ابن كثير عن موقف ابن تيمية من سلطان التتر قازان، ففي ترجمة الشيخ الصالح عمر بن أبي بكر البالسي(١) قال : «وكان يوم قازان في جملة من كان مع الشيخ تقي الدين ابن تيمية لما تكلم مع قازان، **فحكى عن كلام شيخ الإسلام تقي الدين لقازان وشجاعته وجُرْأتِه عليه**، وأنه قال لترجمانه : قل للقازان : أنت تزعم أنك مسلم ومعك مؤذن وقاضي وإمام وشيخ على ما بلغنا، فغزوتنا وبلغت بلادنا على ماذا ؟ وأبوك وجدك هلاكو كانا كافرين وما غزوا بلاد الإسلام، بل عاهدوا قومنا، وأنت عاهدت فغدرت وقلت فما وفيت.

قال: **وجرت له مع قازان وقطلوشاه وبولاي أمورٌ ونُوَبٌ، قام ابن تيمية فيها كلها لله، وقال الحق ولم يخش إلا الله عز وجل.**

قال : وقرب إلى الجماعة طعاماً فأكلوا منه إلا ابن تيمية، فقيل له : ألا تأكل؟ فقال : **كيف آكل من طعامكم وكله مما نهبتم من أغنام الناس وطبختموه بما قطعتم من أشجار الناس**، قال : ثم إن قازان طلب منه الدعاء، فقال في دعائه : «اللهم إن كان هذا عبدك محمود إنما يقاتل لتكون كلمتك هي العليا وليكون الدين كله لك، فانصره

---

(١) البداية والنهاية (١٤/ ٨٩).

وأيده وملّكه البلاد والعباد، وإن كان إنما قام رياءً وسمعة وطلباً للدنيا ولتكون كلمته هي العليا ولِيُذِلَّ الإسلام وأهله فَاخذُلْه وزلزله ودمره واقطع دابره».

قال : وقازان يُؤَمِّنُ على دعائه، ويرفع يديه. قال : فجعلنا نجمع ثيابنا خوفاً من أن تتلوث بدمه إذا أمر بقتله.

قال : **فلما خرجنا من عنده قال له قاضي القضاة نجم الدين ابن صصرى وغيره : كدت أن تهلكنا وتهلك نفسك، والله لا نصحبك من هنا**، فقال : وأنا والله لا أصحبكم.

قال : فانطلقنا عصبة وتأخر هو في خاصة نفسه ومعه جماعة من أصحابه، فتسامعت به الخواقين والأمراء من أصحاب قازان فأتوه يتبركون بدعائه، وهو سائر إلى دمشق، وينظرون إليه. قال : والله ما وصل إلى دمشق إلا في نحو ثلاثمائة فارس في ركابه، وكنت أنا من جملة من كان معه، وأما أولئك الذين أبوا أن يصحبوه فخرج عليهم جماعة من التتر فشلحوهم عن آخرهم، هذا الكلام أو نحوه، وقد سمعت هذه الحكاية من جماعة غيره، وقد تقدم ذلك».

ـ المثال التاسع : كذبه في تعيين راو في إسناد حديث معاوية بن الحكم ليتوصل للقول باضطرابه !

أجلب السقاف على حديث معاوية بن الحكم بخيله ورجله محاولاً إسقاط الحديث ورده !

فمرة بنقول مبتورة !

وأخرى بسوء فهمه !

وثالثة بجهله !

وأخيراً بكذبه ! فادعى أن عطاء الذي روى عنه ابن جريج الحديث بلفظ «أتشهدين أن لا إله إلا الله» هو ابن يسار ؛ لينصب

الخلاف بين الرواة على عطاء في لفظ الحديث؛ فهلال بن ميمونة يرويه عن عطاء عن معاوية أن النبي ﷺ سأل الجارية: «أين الله؟ قالت: في السماء . . . .».

وابن جريج يرويه عن عطاء أن رجلاً أنصارياً وذكر القصة، «فسألها النبي ﷺ أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم . . . .».

وهذا أقوى وأعظم وأكبر اعتراض عند السقاف على حديث الجارية - وإن تظاهر أن هناك اضطراباً آخر مع باقي الروايات -، فرح به فرحاً لم يتمكن من إخفائه حتى قال في مسودته «تنقيح الفهوم العالية . . .»

(ص١٤-١٥): «فصل مهم جداً حديث معاوية بن الحكم رواه عطاء بن يسار بلفظ «أتشهدين أن لا إله إلا الله . . .» بسند صحيح . . .» ثم استطال على العلامة المحدث الشيخ الألباني رحمه الله ثم قال: «ورواية عطاء هذه الصحيحة بلفظ «أتشهدين . . .» تؤكد اضطراب حديث الجارية من جهة، بل تؤكد بطلان الرواية التي فيها لفظ «أين الله؟» وشذوذها، وترجيح رواية «أتشهدين أن لا إله إلا الله . . .» من جهة أخرى!! وهذا هو الأمر الذي سينتهي إليه كل باحث منصف محقق في هذه المسألة. وإليكم رواية الحافظ عبدالرزاق هذه بإسنادها ومتنها:

روى الحافظ عبدالرزاق عن ابن جريج، قال: أخبرني عطاء: أن رجلاً كانت له جارية في غنم ترعاها، وكانت شاة صفي، يعني غزيرة في غنمه تلك، فأراد أن يعطيها نبي الله ﷺ، فجاء السبع فانتزع ضرعها، فغضب الرجل فصكَّ وجه جاريته، فجاء نبي الله ﷺ فذكر ذلك له، وذكر أنها كانت عليه رقبة مؤمنة وافية، قد همَّ أن يجعلها إيّاها حين صكّها، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إيتني بها» فسألها النبي ﷺ: «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟» قالت: نعم.

«وأن محمداً عبد الله ورسوله؟» قالت : نعم. «وأن الموت والبعث حق؟» قالت : نعم. «وأن الجنة والنار حق؟» قالت : نعم. فلمّا فرغ قال : «أعتق أو أمسك» وهذا سند صحيح عالٍ إلى عطاء راوي الحديث عن معاوية بن الحكم كما ترى. ا.هـ كلام السقاف.

أقول : دعوى السقاف أن عطاء الذي في سند الحديث هو ابن يسار كذب لا يخفى على من له أدنى معرفة بالرجوع إلى كتب التراجم، وهذه صفة يفتقدها أتباع السقاف ! مما جعله في مأمن من أن يتتبعه أحدهم ؛ ولذا تجده - أخي القارئ - يتفنن في الاستخفاف بعقولهم !

ومن أتباعه من لا يزيد - مع تلك الصفة - على قول الجاهليين ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ فماذا يرجى من هؤلاء ؟!

لكني أقول - تنبيهاً لمن طلب الحق فأخطأ طريقه - :

يمكنك - أيها الأخ - التأكد من كذب السقاف بأمرين ليس فيهما صعوبة ولا مشقة :

الأول : عليك الرجوع إلى تهذيب الكمال (١٨/ ٣٣٨ - ترجمة ابن جريج) فستجد في (ص٣٤٢) من اسمه عطاء ممن روى عنه ابن جريج، وهم ثلاثة :

١- عطاء بن أبي رباح.

٢- عطاء بن السائب.

٣- عطاء الخراساني ولم يذكر عطاء بن يسار من بينهم.

الثاني : ارجع إلى تهذيب الكمال (٢٠/ ١٢٥-ترجمة عطاء بن يسار) وانظر إلى أسماء الرواة عن عطاء بن يسار، فلن تجد من بينهم ابن جريج، مع أن المزي - رحمه الله - قصد استيعاب شيوخ وتلاميذ

المترجم له، ونسيانهما بعيد غاية البعد؛ إذ هما في الإمامة والجلالة بدرجة عالية لا يتصور معها نسيانهما! ولو نُسي عطاء لم ينس ابن جريج عالم مكة! ولو نسيا لاستدركه مهذبو الكتاب وغيرهم من الحفاظ؟

وبعد: أيها الأخ لعله أصبح من الواضح لك ابتلاء السقاف بآفات العلم. فنعوذ بالله أن نكون ممن شقي بالعلم، ونسأله أن يهدي السقاف ويرده إلى الحق رداً جميلاً، إنه قادر على ذلك سبحانه وتعالى.

وأضيف - أيضاً - **أمراً ثالثاً**: جاء في تهذيب الكمال (١٨/ ٣٤٦) قال ابن المديني عن عبدالوهاب بن همام عن ابن جريج: أتيت عطاء - يعني ابن أبي رباح - وأنا أريد هذا الشأن وعنده عبدالله بن عبيد بن عمير، فقال لي عبدالله بن عبيد: قرأتَ القرآن؟ قلت: لا. قال: فاذهب فاقرأ القرآن ثم اطلب العلم. قال: فذهبت فغبرت زماناً حتى قرأت القرآن، ثم جئت إلى عطاء وعنده عبدالله بن عبيد، فقال: تعلمت القرآن. أو قرأت القرآن؟ قلت: نعم، قال: تعلمت الفريضة؟ قلت: لا. قال: فتعلَّم الفريضة ثم اطلب العلم. قال: فطلبت الفريضة، ثم جئت، فقال: تعلَّمت الفريضة؟ قلت: نعم، قال: الآن فاطلب العلم. قال: فلزمت عطاء سبع عشرة سنة ا.هـ.

وعلى هذا فالأصل في قول ابن جريج: (عن عطاء) أنه ابن أبي رباح.

قلت: وقد توفي عطاء بن أبي رباح سنة ١١٥هـ على قول ابن جريج وابن عيينة وهما أعلم بذلك ممن خالفهما. قاله الذهبي[(١)].

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٨٨).

وعلى هذا فيكون أول طلب ابن جريج للعلم سنة ٩٨هـ وقد اختلف في تاريخ وفاة ابن يسار فقيل سنة ٩٤هـ قاله ابن سعد.

وقال الهيثم بن عدي : توفي سنة ٩٧هـ.

وقال الواقدي توفي سنة ١٠٣هـ وهو قول عمرو بن علي الفلاس ومحمد ابن عبدالله بن نمير.

قال ابن سعد : «وقال - غير محمد بن عمر - : توفي سنة أربع وتسعين، وهو الأشبه بالأمر».

قلت : وعليه فيكون موت عطاء بن يسار قبل طلب ابن جريج للعلم بأربع سنوات تقريباً.

وإن قيل بالقول الثاني فتكون وفاة ابن يسار قبل طلب ابن جريج العلم بسنة تقريباً. وعلى القولين فيضاف هذا الأمر لما تقدم من الأدلة على عدم سماع ابن جريج من ابن يسار.

وإن قيل بالقول الثالث ففيما تقدم كفاية في بيان كذب هذا السقاف، والله المستعان.

إذا فهمت ما تقدم ؛ فاعلم أن ما رواه عبدالرزاق في مصنفه (٩/ ١٧٥) ضعيف، ومع ضعفه، فهو حديث آخر.

- أما ضعفه ؛ فلأن عطاء بن أبي رباح كثير الإرسال، ولم يصرح بالتحديث.

- وأما أنه حديث آخر ؛ فلأن فيه «وكانت شاة صفي - يعني غزيرة - في غنمه تلك، فأراد أن يعطيها نبي الله ﷺ» وفيه - أيضاً -: «وذكر أنها كانت عليه رقبة مؤمنة وافية».

وكلا الأمرين لم يذكرا في حديث معاوية بن الحكم والله أعلم.

والخلاصة أن السقاف يكذب مع علمه بأنه سيفتضح بدليل قوله في الحاشية - تعليقاً على قوله السابق - :

«ومن حاول أن يجادل ويكابر ويماري ويقول بأن هذا حديث آخر أو سند غير صحيح ألقمناه حجارة البراهين والأدلة ساعتئذ وبالله التوفيق»ا.هـ.

أقول : «برقي لمن لا يعرفك».

ـ المثال العاشر : كذبه في نسبة كلام الدارمي لابن تيمية !

جاء في «تنقيح الفهوم العالية» (ص٩٦) قوله : «. . . ومن ذلك أيضاً قول الحراني : «ولو قد شاء لاستقرّ على ظهر بعوضة فاستقلّت به بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات والأرض . . .» !!» ا.هـ.

أقول : نسبة هذا الكلام لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس ابن تيمية الحراني رحمه الله كـذب لا يخفى على أهل السنة، ولكني أقول - لمن أراد الحق من أتباع السقاف فأخطأ طريقه - : إن هذه العبارة جاءت في كتاب شيخ الإسلام «بيان نقض تلبيس الجهمية» (١/ ٥٦٨) ضمن كلام طويل نقله شيخ الإسلام رحمه الله عن الإمام الحافظ أبي سعيد الدارمي من كتابه «النقض على بشر المريسي» الذي زعم أن الله ليـس فوق العـرش وأنكر قول الله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ بقياس فاسد الاعتبار.

ولكي تتأكد - أيها الأخ - من كذب السقاف أنقل لك كلام الدارمي بطوله الذي ذكره شيخ الإسلام، قال رحمه الله :

«قال عثمان بن سعيد الدارمي في نقضه على المريسي وصاحبه : وأعجب من هذا قياسك الله بقياس العرش ومقداره ووزنه من صغير أو

كبير، وزعمت كالصبيان العميان أن الله أكبر من العرش أو أصغر منه أو مثله، فإن كان الله أصغر فقد صيرتم العرش أعظم منه، وإن كان أكبر من العرش فقد ادعيتم فيه فضلاً عن العرش، وإن كان مثله فإنه إذا ضم إلى العرش السماوات والأرض كانت أكبر، مع خرافات تكلَّمَ بها، وترهات يلعب بها، وضلالات يضل بها، لو كان من يعمل لله لقطع قشرة لسانه، والخيبة لقوم هذا فقيههم والمنظور إليه مع التمييز كله وهذا النظر، وكل هذه الجهالات والضلالات.

فيقال لهذا البقباق النفاج : إن الله أعظم من كل شيء وأكبر من كل خلق، ولم يحمله العرش عظماً ولا قوة، ولا حملة العرش حملوه بقوتهم ولا استقلوا بعرشه ولكنهم حملوه بقدرته.

وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرش وفوقه الجبار في عزته وبهائه ضعفوا عن حمله واستكانوا وجثوا على ركبهم حتى لقنوا : «لا حول ولا قوة إلا بالله» فاستقلوا به بقدرة الله وإرادته ولولا ذلك ما استقل به العرش ولا الحملة ولا السموات والأرض ولا من فيهن، ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السماوات والأرض، وكيف تنكر أيها النفاج، أن عرشه يقله والعرش أكبر من السموات السبع والأرضين السبع، ولو كان العرش في السموات والأرضين ما وسعته، ولكنه فوق السماء السابعة.

فكيف تنكر هذا ! وأنت تزعم أن الله في الأرض في جميع أمكنتها والأرض دون العرش في العظمة والسعة، فكيف تقله الأرض في دعواك ولا يقله العرش الذي هو أعظم منها وأوسع، وأدخل هذا القياس الذي أدخلت علينا في عظم العرش وصغره وكبره على نفسك وعلى أصحابك في الأرض وصغرها حتى تستدل على جهلك وتفطن

لما يورد عليك حصائد لسانك، فإنك لا تحتج بشيء إلا هو راجع عليك وآخذ بحلقك»[١].

وبالمقابلة بين كلام شيخ الإسلام كاملاً وما نقله السقاف يتبين :

الأول : أن النص المذكور نقله شيخ الإسلام عن الدارمي وليس كلاماً له.

الثاني : أن السقاف حذف من سياق كلام الدارمي وسباقه ما يبين مراد الدارمي ويدفع شنعة النص التي قد تقع للبعض عند النظر لكلام الدارمي أول وهلة.

وبهذا الكذب والتزوير ظن السقاف أنه قد استطاع تشويه اعتقاد مخالفيه وتدنيسه ! والحق أنه لم يدنس إلا نفسه !

وليعلم الجميع أن السقاف فرح بهذه الكذبة فرحاً عظيماً، فأخذ يرددها في مسوداته، فذكرها في (ص١٤ و ص٤٣) من تنديده و (ص١٢٨) من تعليقه على دفع الشبه و (ص٢١) من إتحافه ؛ لينصر مذهبه، وهذا شأن الباطل فإنه لا يتأيد إلا بباطل.

ثم إن السقاف خشي أن يعرف قراؤه والمخدوعون به كذبه في نسبة هذا القول لشيخ الإسلام، فقال في تعليقه على دفع الشبه (ص١٢٨) : «وهو وإن كان قد نقله عن بعض أسلافه».

أقول : هكذا الورع عند السقاف والله حسيبه.

ثم قال - بعد كلامه السابق - : «الذين يوصي بكتبهم أشد الوصية لما حوت بزعمه من خالص التوحيد كرد الدارمي على بشر المريسي فهو مقر لذلك الهذيان غير منكر له».

أقول : نعم الهذيان في صنيعك بعبارة الدارمي لا في عبارة

---

(١) بيان نقض تلبيس الجهمية (١/ ٥٦٧-٥٦٨).

الدارمي وقد وقف العلماء على كتابه وأثنوا عليه ووصفوه بالسنة حتى قال الذهبي في كتابه - الذي ألفه بعدما تعدل مزاجه كما تزعم ! - «كان الدارمي جذعاً في أعين الجهمية».

وقال **أحمد الغماري** : «عليك بقراءة «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية» وهو مطبوع مرتين بالهند وبمصر، و «اختصار الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» لابن القيم وهو مطبوع بمكة في مجلدين و «رد الدارمي على بشر المريسي» وهو مطبوع بمصر، و «التوحيد لابن خزيمة» وهو مطبوع بمصر أيضاً، **فإذا قرأت هذه الكتب حزت المبتغى في عقائد السلف**»[١].

فما أنت قائل فيه ؟!

وكلام الدارمي المذكور حق، ومع ذلك فكم كنا نتمنى أنه لم يتفوه به ؛ لئلا يجد ضعاف النفوس مرضى القلوب ما يشغبون به على أهل السنة، وعذره رَحِمَهُ اللهُ أنه قاله في مقام مناظرة الخصم وإلزامه وليس في مقام التقرير، فمقام التقرير لا يتعدى فيه النص هذا الأصل.

أما مقام المناظرة وإلزام الخصم فقد يذكر العالم في مناظرته أموراً لا يقصد منها إلا إفحام الخصم وجذبه إلى الحق[٢].

والدارمي رَحِمَهُ اللهُ أراد بكلامه السابق الرد على بشر وغيره ممن

(١) در الغمام الرقيق برسائل الشيخ أحمد بن الصديق، (ص١٥٧).

(٢) قال نعمان خير الدين الآلوسي: «وما أحسن ما نقله شيخ مشايخنا الشيخ خالد النقشبندي - نور الله تعالى مرقده - في رسالته في الكسب عن السنوسي في بحث الأشعري ما نصه:
لا نسلّم صحة هذا القول منه، ولئن سلم فلعله صدر عنه في مباحثة جدلية لإفحام الخصم، قويت منافرته عن الحق، فاحتال في جذبه إلى الحق بنحو من السرقة؛ ولذا قال المشايخ: ما يُنقل عن عالم في المباحثة لا يجوز جعله مذهباً له». انتهى.(جلاء العينين في محاكمة الأحمدين / ص١٦٢).

يقول: إن الاستواء على العرش يلزم منه أن يكون الله محتاجاً للعرش ومفتقراً إليه، فقال: «ولو شاء أن يستقر ...» إلى آخر كلامه، أي أن العرش وحملته محمولون بقدرة الله وإرادته لا بقدرتهم، فهو الغني عن كل ما سواه، وما سواه مفتقر إليه، بل لو شاء سبحانه وتعالى أن يستوي على أصغر المخلوقات لاستوى عليها فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف تنكر أيها الجهمي استواء الله على عرش أكبر من السموات والأرض أخبرنا سبحانه وتعالى أنه استوى عليه في قوله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾؟!

هذا مراد الدارمي رحمه الله بعبارته السابقة وهي واضحة غاية الوضوح.

والخلاصة أن السقاف امتدت يده إلى النص بالتحريف في موضعين:

الأول: في حذف القائل لذلك القول، وهو الدارمي ليوهم مريديه أنه قول شيخ الإسلام ابن تيمية.

ثم ليته نقل النص كما هو، وهو الموضع الثاني: فحذف من أول كلام الدارمي أسطراً توضح مراده، وأنه يرد على الجهمية الجاحدين الرادين لقول الله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ بأقيسة فاسدة قاسوا بها الخالق على المخلوق، وزعموا أنهم ينزهون الله عن مشابهة المخلوقات، والحق أنهم يشبهون الخالق بالمعدومات، ولقد تفطن أئمتنا لذلك الزيف والخداع، فقالوا:

«إنما يدور كلام الجهمية أن ليس في السماء إله»[1].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في (الرد على الجهمية) - كما في العلو للذهبي (٢/ ٩٧٠) - قال: «ثنا أبي، ثنا سليمان بن حرب، سمعت حماد بن زيد، يقول: إنما يدورون على أن يقولوا ليس في السماء إله، يعني الجهمية» وهذا إسناد صحيح مسلسل بالأئمة الأثبات.

ـ المثال الحادي عشر: كذبه فيما نسبه لنسخ سنن الترمذي.

قال في مسودته «أقوال الحفاظ المنثورة لبيان وضع حديث «رأيت ربي في أحسن صورة» (ص٢٨٣) :

«فإن قال قائل : قد حَسَّنَ الترمذي الحديث بل قد صححه في بعض الروايات عنه، قلنا : هذا لا ينفع لوجوه : . . . . .

منها : أن الثابت من كلام الترمذي رحمه الله من نسخ سننه أنه قال : حسن غريب، كما نقل ذلك عنه الحافظ المزي في تحفة الأشراف . . .» إلخ كلامه هداه الله.

أقول : هذا كذب على الترمذي وعلى المزي وعلى نسخ السنن ؛ ذلك أن الحديث الذي قال عنه الترمذي «هذا حديث حسن غريب . . .» هو حديث أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : «أتاني ربي في أحسن صورة . . .».

والحديث الذي قال عنه : «هذا حديث حسن صحيح، سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال : صحيح» هو حديث آخر رواه الترمذي من طريق عبدالرحمن بن عائش الحضرمي أنه حدثه عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل مرفوعاً.

فهما حديثان مختلفان ولهذا نقل المزي في (تحفة الأشراف) عبارة الترمذي الأولى في مسند ابن عباس[١]، أما العبارة الثانية فنقلها في مسند معاذ[٢].

والترمذي - رحمه الله - ذكر كل عبارة عقب الحديث مباشرة[٣].

(١) (٤/ ٣٨٢).
(٢) (٨/ ٤١٥).
(٣) انظر السنن (٩/ ١٠٦، ١٠٨- مع تحفة الأحوذي).

وبهذا يعلم أن ما صنعه السقاف هنا من محاولة المعارضة بين العبارتين وتعليل ذلك باختلاف النسخ كذب لا يليق بمسلم عرف شيئاً من مبادئ العلم فضلاً عن رجل ادعى العلم والتأليف. فالله حسيبه.

- المثال الثاني عشر: كذبه فيما نقله عن أبي حاتم في القاسم بن عبدالواحد.

في (ص ٢٥١) من تعليقه على دفع الشبه، قال: «في سنده أيضاً القاسم ابن عبدالواحد، وهو صاحب مناكير كما في ترجمته في «الميزان» (٣/ ٣٧٥) وفي الجرح والتعديل (٧/ ١١٤) ما معناه «لا يحتج بحديثه» انتهى كلامه هداه الله.

أقول: هذا كذب واضح أو جهل فاضح! فإن أبا حاتم لم يقل: «لا يحتج به» كما زعم السقاف! وإنما قال - عن القاسم بن عبدالواحد -: «يكتب حديثه، قيل له: أيحتج به؟ قال: يحتج بسفيان وشعبة».

فكما ترى - أخي القارئ - ليس في كلام أبي حاتم أنه « لا يحتج به» وإنما سئل: أيحتج به؟ فأجاب: «يحتج بسفيان وشعبة» ومعلوم أن هذا الاستعمال لا يفيد جرحاً، وليس هو مرادفاً لقول النقاد: «لا يحتج به» فإن شعبة وسفيان في الدرجة العليا من التوثيق، وحصر الحجية فيهما لا يعني تضعيف من عداهما. وهذا أمر مقرر في علم (الجرح والتعديل).

والسقاف لا يخفى عليه هذا؛ ولذا قال: «وفي الجرح والتعديل ما معناه ...» ليتمكن من التملص من تبعة هذا الكذب الشنيع حينما يهتك ستر وجهه ويفضح!

وفي (الميزان) في ترجمة - القاسم - قال الذهبي: «وثق» ثم ذكر قول أبي حاتم ثم قال: «ومن مناكيره ما أنبأونا عن الصيدلاني

وجماعة . . .» فذكر حديثاً واحداً.

فلما وقف السقاف على عبارة الذهبي «ومن مناكيره» لم يجد فيها ما يشفي غيظه ويفي بغرضه - لعلمه أن الثقة قد يخطئ فيروي ما هو منكر - إلا أنها أقرب عبارة في الترجمة يمكن تسخيرها لهواه، فقام بتحريفها تحريفاً شنيعاً لتكون دالة على الجرح، فقال : «وهو صاحب مناكير كما في ترجمته في (الميزان)» !

فانظر كيف لعب بترجمة الراوي في موضعين، والباعث على هذا أن القاسم يروي حديثاً في إثبات الصوت في كلام الله تعالى.

ـ المثال الثالث عشر : دعواه أن الإمام أحمد هجر البخاري.

قال في «إلقام الحجر» (ص ٤٠) : «والإمام البخاري - رحمه الله - صنف كتاب (خلق أفعال العباد) لإثبات مسألة مشهورة في علم الكلام، لكنها ليست من الأصول التي يكفر المخالف فيها، وكان ذلك سبب هجر الإمام أحمد وتركه له».

أقول : هذه كذبة غبية، فإن البخاري لم يبتل بالهجر والتبديع إلا بعد دخوله نيسابور سنة (٢٥٠هـ) أي بعد وفاة أحمد بن حنبل بتسع سنين.

فمتى تكلم أحمد فيه ؟!

وقد قال البخاري - رحمه الله - لما سأله محمد بن شاذل عن المسألة التي تحكى عنه ؟ : «يا بني، هذه مسألة مشؤومة، رأيتُ أحمدَ بن حنبل، وما ناله في هذه المسألة، وجعلت على نفسي أن لا أتكلم فيها»(١).

فلو هجره أحمد لما قال هذا !

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٧).

بل إنه - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَيَّنَ في كتابه (خلق أفعال العباد) أن كلا الفريقين - اللفظية المثبتة واللفظية النافية - قد أخطأ، ولم يفهم كلام أحمد عندما نسب قوله إليه، فقال: «فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كل لنفسه فليس بثابت كثير من أخبارهم، وربما لم يفهموا دقة مذهبه، بل المعروف عن أحمد وأهل العلم: أن كلام الله غير مخلوق وما سواه مخلوق، وأنهم كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة وتجنبوا أهل الكلام والخوض إلا التنازع فيما جاء فيه العلم وبينه رسول الله ﷺ»[١].

وفي هذا إشارة من البخاري بموافقته لأحمد، وأنه على مذهبه وأن من خالفه لم يفهم كلام أحمد!

فلو تركه أحمد وهجره كما يزعم السقاف، لقال له الناس: قد تركك أحمد فلا نعبأ بقولك ولا نلتفت إليه!

أم أن السقاف يظن أن الناس في عصر البخاري قد بلغوا من البلادة مبلغ أتباعه الذين يستخف بعقولهم ويثقفهم بالأكاذيب؟!

- المثال الرابع عشر: دعواه أن ابن تيمية «يمدح ويعظم ويذكر أرسطو طاليس وغيره من فلاسفة اليونان» وأنه وارث عقائدهم.

كما نص على هذا (ص٦٠) من مسودته «تهنئة الصديق».

أقول: هذا كذب مكشوف وهراء واضح، ذكره يغني عن رده وتعقبه!

فإنَّ نقد ابن تيمية لمذاهب الفلاسفة كثيرة جداً في ثنايا مؤلفاته

(١) خلق أفعال العباد (ص ٧٠).

(٢) مثل كتابه «الصفدية» و «بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد».

وفي كتب مستقلة[1] حتى فاق كلامه كلام كثيرين ممن ألف في (الملل والنحل) ولذا أفرده بعض الباحثين برسالة مستقلة طبعت بعنوان (موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها).

والعجيب أن مخالفي ابن تيمية يشهدون له بذلك، ويكفينا في هذا المقام كلام شيخ السقاف عبدالله الغماري - وهو من أعداء ابن تيمية - فقد قال: «ولأبي بكر ابن العربي مع بعض زعماء الباطنية مناظرات ذكرها في كتاب (القواصم والعواصم)، **كما أن أبا العباس ابن تيمية** رد عليهم في كثير من مؤلفاته، منها رسالة خاصة سماها (بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد)»[2].

وقال - أيضاً - : «والمؤولون طوائف:

إحداها: الفلاسفة ومن حذا حذوهم...

ثانية الطوائف: ابن هود الدمشقي وأصحابه، **وهؤلاء كفانا مؤونة الرد عليهم أبو العباس ابن تيمية**، حيث قال في رسالة بغية المرتاد...»[3].

وبكلام الغماري نلجم فم تلميذه السقاف!

ثم ذكر السقاف عشرين مثالاً من كلام شيخ الإسلام في (منهاج السنة) يستشهد بها على ما ذكر!

والأدهى والأمر في الأمر أن السقاف اختلسها من ثنايا النصوص وجردها من سياق الكلام وسباقه! وهي حرفته التي يتقنها!

ليظهر لقرائه أن ابن تيمية يحتج ويستشهد بكلام الفلاسفة!

---

(١) عقيدة أهل الإسلام في نزول عيسى عليه السلام (ص٦٦).

(٢) المصدر السابق (ص٧٥).

والواقع أن ابن تيمية ينقد أقوالهم ويبين عوارها، وسأذكر لك - أخي القارئ - ثلاثة أمثلة مما ذكر السقاف لتعلم حقيقة ما عداها :

قال السقاف : «٤ - وقال (ص ٤٤) : «ولكن (القائلون) بقدم الأفلاك كأرسطو وشيعته يقولون بدوام حوادث».

٥ - وقال أيضاً (ص ٤٤) : «والمقصود هنا أن الفلاسفة».

٦- وقال (ص ٤٥) : «كما يقوله ابن سينا».

هذه ثلاثة مواضع من (منهاج السنة)[1] هكذا نقلها السقاف، فلننظر في واقعها :

أما الموضع الأول، فقد قال - عقب ما نقله السقاف مباشرة - : «الفلك، وأنه ما من دورة إلا وهي مسبوقة بأخرى لا إلى أول، وأن الله لم يخلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، بل حقيقة قولهم : إن الله لم يخلق شيئاً، كما بين في موضع آخر، وهذا كفر باتفاق أهل الملل والمسلمين واليهود والنصارى».

وأما الموضع الثاني، فهو بتمامه هكذا : «والمقصود هنا أن الفلاسفة القائلين بقدم العالم إن جوَّزوا حدوث الحوادث بلا سبب حادث، بطلت عمدتهم في قدم العالم، وإن منعوا ذلك، امتنع خلو العالم من الحوادث، وهم لا يسلمون أنه لم يخل من الحوادث . . .».

وأما الموضع الثالث، فهو بتمامه هكذا : «لا سيما قول من يقول : إن العالم صدر عن ذات بسيطة لا يقوم بها صفة ولا فعل، كما يقوله ابن سينا وأمثاله. فإن هؤلاء يقولون بصدور الأمور المختلفة عن ذات بسيطة، وإن العلة البسيطة التامة الأزلية توجب معلولات مختلفة، وهذا من أعظم الأقوال امتناعاً في صريح المعقول».

---

(١) ومواضعها في ط. جامعة الإمام على التوالي : ١/ ١٧٦، ١٧٧، ١٨٢ .

فأنت - أخي القارئ - ترى أن ابن تيمية يبين تناقض الفلاسفة وبطلان أقوالهم وكفرها، وليس يستشهد بها كما يزعم السقاف !

وبعد فمن حقنا أن نقول : إن ما زعمه السقاف عن ابن تيمية كذبٌ بُنِيَ على تلبيس وتحريف بمنتهى الغباء والسذاجة لسهولة كشفه لو كان في الأتباع قوم يعقلون !!

الفصل الثالث

اتبــــاع الهــــوى

رأيت - أيها الأخ - شيئاً مما في تساويد السقاف من تحريف وتغيير وتبديل وبتر وزيادة ونقص مستقل من ذلك ومستكثر، وهذا- عياذاً بالله - «من الشقاء بالعلم» إن كان هناك علم !

وهي فضائح مخزية، وفعال شنيعة، وتلبيسات مشينة تدل أجلى دلالة على أن هذا المسكين مأسور لهواه !

وكفى بها أمثلة على هذه الصفة، لكني لا أريد أن أخلي هذه الصفة من ذكر شيء من النماذج والأمثلة، ويمكن القول بأنها على قسمين :

القسم الأول : احتجاجه بالضعيف، وتقويته له.

القسم الثاني : تضعيفه للصحيح، وتوهينه للقوي.

والآن، فإلى الأمثلة :

القسم الأول: احتجاجه بالضعيف، وتقويته له.

- المثال الأول: احتجاجه بما لم يصح عن أحمد في تأويل المجيء.

في (ص ٤١) من «التنديد» و (ص ٩) من «إلقام الحجر» و (ص٧) من تعليقه على فتح المعين و (ص ١٢) من مقدمته لـ «دفع شبه التشبيه»، قال: «روى الحافظ البيهقي في كتابه «مناقب الإمام أحمد» وهو كتاب مخطوط، ومنه نقل الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠/ ٣٢٧) فقال: «روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو ابن السماك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأول قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أنه: جاء ثوابه .. ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه» انتهى كلام ابن كثير» ا.هـ. المقصود.

أقول: تكلم شيخ الإسلام في كتابه «الاستقامة»[١]، وتلميذه ابن القيم في «الصواعق»[٢] على هذه الرواية وبينا موقف العلماء منها، **والتحقيق أنها رواية شاذة ولا تصح لأمور**:

الأول: أن حنبلاً تفرد بها.

قال شيخ الإسلام: «ولم ينقل هذا غيره ممن نقل مناظرته في «المحنة» كعبد الله بن أحمد وصالح بن أحمد والمروذي وغيره»[٣].

---

(١) (١/ ٧٤).
(٢) كما في مختصر الصواعق (ص ٤٠٦).
(٣) الفتاوى (٥/ ٣٩٩).

وقال الخلال: «قد جاء حنبل عن أحمد بمسائل أجاد فيها الرواية، وأغرب بغير شيء، وإذا نظرت في مسائله شبهتها في حسنها وإشباعها وجودتها بمسائل الأثرم»[١].

الثاني: مخالفتها ما روي عن الإمام أحمد في هذه الصفة وما كان في حكمها كصفة النزول وعدم التعرض لها بتأويل، فمن ذلك:

- الرواية الأولى: رواية إسحاق بن منصور الكوسج.

قال الآجري في (كتاب الشريعة): حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن العباس الطيالسي، قال: حدثنا إسحاق بن منصور الكوسج قال: قلت لأحمد - يعني ابن حنبل - «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة، حين يبقى ثلث الليل الآخر إلى سماء الدنيا» أليس تقول بهذه الأحاديث؟ ويراه أهل الجنة، يعني ربهم عز وجل؟ «ولا تقبحوا الوجه، فإن الله عز وجل خلق آدم على صورته» «واشتكت النار إلى ربها عز وجل حتى وضع فيها قدمه» و «إن موسى لطم ملك الموت» قال أحمد: كل هذا صحيح، قال إسحاق: هذا صحيح، ولا يدعه إلا مبتدع أو ضعيف الرأي»[٢].

وقد ذكر أبو يعلى هذه الرواية مختصرة في كتابه (إبطال التأويلات لأخبار الصفات)[٣].

- الرواية الثانية: رواية أحمد بن الحسين بن حسان.

قال أبو يعلى: وقال أحمد بن الحسين بن حسان: قيل لأبي

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ١٤٣).

(٢) ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٣) (١/ ٢٦٠) رقم ٢٥٧.

عبد الله إن الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة؟ قال: نعم، قيل له: وفي شعبان كما جاء الأثر؟ قال: نعم[١].

- الرواية الثالثة: رواية يوسف بن موسى.

قال أبو يعلى: وقال يوسف بن موسى، قيل لأبي عبد الله: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا كيف شاء من غير وصف؟ قال: نعم[٢].

- الرواية الرابعة: رسالة أحمد إلى مسدد.

قال أبو يعلى: وقد قال أحمد في رسالته إلى مسدد: إن الله عز وجل ينزل في كل ليلة إلى السماء الدنيا ولا يخلو من العرش[٣].

وهذه الرسالة مشهورة عن أصحاب أحمد وغيرهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[٤]:

وأما «رسالة أحمد بن حنبل» إلى مسدد بن مسرهد فهي مشهورة عند أهل الحديث والسنة من أصحاب أحمد وغيرهم، تلقوها بالقبول، وقد ذكرها أبو عبد الله ابن بطة في كتاب «الإبانة» واعتمد عليها غير واحد كالقاضي أبي يعلى وكتبها بخطه ا. هـ.

- الرواية الخامسة: رواية أبي طالب.

قال أبو يعلى: وقد قال أحمد في رواية أبي طالب ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ فمن قال إن الله لا يرى فقد كفر.

وظاهر هذا أن أحمد أثبت مجيء ذاته؛ لأنه احتج بذلك على

---

(١) إبطال التأويلات (١/ ٢٦٠) برقم ٢٥٨.
(٢) المصدر السابق (١/ ٢٦٠. رقم ٢٥٩).
(٣) المصدر السابق (١/ ٢٦١. رقم ٢٦١).
(٤) مجموع الفتاوى: (٥/ ٣٩٦).

جواز رؤيته وإنما يحتج بذلك على جواز رؤيته إذا كان الإتيان والمجيء مضافاً إلى الذات[١].

- الرواية السادسة : رواية الأصطخري .

قال ابن أبي يعلى : قرأت على المبارك عن علي بن عمر البرمكي، قال أخبرنا أحمد بن عبد الله المالكي، حدثنا أبي حدثنا محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن يعقوب بن زوران - لفظاً - حدثنا أبو العباس أحمد بن جعفر بن يعقوب بن عبد الله الفارسي الأصطخري، قال : قال أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل : «هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر، وأهل السنة المتمسكين بعروقها، المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها : فهو مبتدع خارج من الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق : فكان قولهم -... وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف يشاء ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٢].

- الرواية السابعة : رواية حرب.

قال حرب : هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الحديث والأثر وأهل السنة المعروفين بها، وهو مذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والحميدي وغيرهم، كان قولهم : إن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء وكما شاء ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾»[٣].

الثالث : مخالفتها لما روى حنبل نفسه عن الإمام أحمد.

---

(١) إبطال التأويلات (١/ ١٣٢) رقم ١٢١.

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٢٤، ٢٩).

(٣) الفتاوى (٥/ ٣٩٣).

قال حنبل بن إسحاق : سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا» ؟

فقال أبو عبد الله : نؤمن بها ونصدق بها ولا نرد شيئاً منها إذا كانت أسانيد صحاح ولا نرد على رسول الله قوله، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق، حتى قلت لأبي عبد الله : ينزل الله إلى سماء الدنيا ؟ قال : نعم. قلت : نزوله بعلمه بماذا ؟ فقال لي : اسكت عن هذا مَالَك ولهذا ! أمض الحديث على ما روي بلا كيف ولا حد، إنما جاءت به الآثار وبما جاء به الكتاب(١).

الرابع : مخالفتها لما نقل من إجماع أهل السنة على إثبات هذه الصفة وعدم تأويلها.

قال أبو عثمان الصابوني: «ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب كل ليلة إلى السماء الدنيا من غير تشبيه له بنزول المخلوقين ولا تمثيل ولا تكييف بل يثبتون ما أثبته رسول الله ﷺ وينتهون فيه إليه، ويمرون الخبر الصحيح الوارد على ظاهره ويكلون علمه إلى الله سبحانه وتعالى»(٢).

وقال أبو عمر الطلمنكي : «أجمعوا - يعني أهل السنة والجماعة - على أن الله يأتي يوم القيامة والملائكة صفاً صفاً لحساب الأمم وعرضها كما يشاء، وكيف يشاء، قال تعالى : ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ﴾ وقال تعالى : ﴿وجاء ربك والملك صفاً صفاً﴾(٣)».

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة / اللالكائي (٣/ ٤٥٣) وذكر أبو يعلى هذه الرواية في (إبطال التأويلات) مختصرة برقم ٢٦٠ (١/ ٢٦٠)
(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٢٦).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٧٧).

والخلاصة : أنها رواية شاذة غير صحيحة، قال أبو إسحاق بن شاقلا : هذا غلط من حنبل لا شك فيه[١].

أقول: ولو صحت فينبغي حملها بما لا يتعارض مع ما استفاض عن الإمام أحمد من إثبات هذه الصفة وغيرها من الصفات كما قال جماعة من أصحاب أحمد: «إنما قال ذلك - أي ما نقله حنبل - إلزاماً للمنازعين له، فإنهم يتأولون مجيء الرب في قوله تعالى : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ وقوله تعالى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ بمجيء أمره .

قال أحمد - لما احتجوا على خلق القرآن بقول النبي ﷺ : «بأن البقرة وآل عمران تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فِرْقان من طير صواف، يحاجان عن صاحبهما» وما يجئ إلا مخلوق - فكذلك قولوا : يجيء كلامه مجيء ثوابه»[٢].

إذا فهمت - أخي القارئ - ما تقدم فاعلم أن السقاف لا يقبل ما قرره أهل السنة، ولذا فسأنقل له كلام إمامه جهمي العصر الكوثري فقد قال في (تأنيبه) - عندما أراد تضعيف قول رُوي من طريق أبي عمرو بن السماك عن حنبل - قال : « . . . وعثمان بن أحمد هو أبو عمرو بن السماك المغموز عند الذهبي برواية الفاضحات، وحنبل غالط غير مرضي عند بعض أهل العلم مذهبه . . .»[٣] ا.هـ المراد.

وقال - أيضاً - «عثمان بن أحمد المعروف بأبي عمرو بن السماك المغموز برواية الأخبار التالفة»[٤].

---

(١) إبطال التأويلات (١/ ١٣٢ . برقم١٢٠).

(٢) انظر الاستقامة (١/ ٧٥) ومجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٨)

(٣) تأنيب الخطيب (ص ٨٤).

(٤) المصدر السابق (ص ٦٥).

وهذا رد على الكوثري قبل أن يكون رداً على السقاف في احتجاجه برواية حنبل الشاذة فيضاف هذا المثال إلى أمثلة «رد الكوثري على الكوثري»[(١)].

فانظر أخي القارئ كيف يكون لهم في الرجل الواحد قولان والمرجع في ذلك إلى الهوى !

- المثال الثاني : احتجاجه بما لم يثبت عن البخاري في تأويل الضحك .

في (ص ٣٨) من «التنديد» و(ص ٧) من تعليقه على «فتح المعين» و (ص ١٤) من مقدمته لـ «دفع شبه التشبيه»، قال : «نقل الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات عن البخاري أنه قال : «معنى الضحك الرحمة» ا.هـ وقال الحافظ البيهقي (ص ٢٩٨) : «روى الفربري عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى، أنه قال : معنى الضحك فيه - أي في الحديث - الرحمة» ا.هـ. فتأمل» ا.هـ.

---

(١) اسم كتاب من تأليف أحمد بن الصديق الغماري، وقد قال - عنه - أحمد الغماري في رسائله إلى تلميذه (بو خبزة): «وأما الشيخ زاهد الكوثري فإنه حقاً عدو السنة والسلف الصالح والأئمة إلا الحنفية ومن وافقهم لفرط تعصبه للحنفية وللجنسية التركية أيضا، حتى إنه متهم بالشعوبية مع أنه عالم فاضل، مطلع، واسع الاطلاع والدراية، مع المشاركة في كثير من الفنون، ولكن فرط تعصبه أوصله إلى درجة المقت، بل درجة الجنون حتى إنه طعن في مالك والشافعي وأحمد وعبدالرحمن بن مهدي والبخاري وهذه الطبقة، بل وتكلم في أنس وأبي هريرة وبعض الصحابة! - وهي في تناقضاته فقط - نحو خمسة عشر كراسا فأزيد، ثم توقفت لكون الرجل يدعي لنا بالمحبة والصداقة، ولنا معه مجالس طويلة، والحق أولى منه، إلا أن سيدي عبدالله طلب مني أن أتأخر عن إكمال الكتاب، فتأخرت عنه، ولابد إن شاء الله من إكماله، ولعلك رأيت الإعلان عنه في أسماء مؤلفاتنا المطبوعة بآخر إزالة الخطر » «الجواب المفيد للسائل المستفيد» (ص٤٠).

أقول : هذا التأويل لا يَثْبُتُ عن أبي عبد الله البخاري رحمه الله ؛ لثلاثة أمور :

الأول : الانقطاع بين الفربري والبيهقي ؛ لأن الفربري توفي سنة ٣٢٠هـ ولم يولد البيهقي إلا بعد (٦٤) سنة من ذلك التاريخ.

الثاني : أن الحافظ ابن حجر وهو من أكثر الناس اعتناءً بنسخ صحيح البخاري، قال : «ولم أر ذلك في النسخ التي وقعت لنا من البخاري»[1] ا.هـ.

مع ملاحظة أن السقاف قال (ص ٢٥) من تعليقه على «فتح المعين» : «مع أن الحافظ أشعري مؤول بحق» ا.هـ !!!

الثالث : أن هذا التأويل يخالف طريقة البخاري رحمه الله، وسلف الأمة من إمرار النصوص كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، والمتأمل في كتاب التوحيد من صحيح البخاري يجد ذلك واضحاً، وانظر على سبيل المثال «باب قول الله عز وجل ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [»[2].

وباب « قول الله تعالى : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ تُغذى، وقوله جل ذكره ﴿تجري بأعيننا﴾ »[3].

وباب « قول الله تعالى ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ »[4].

وباب « قول النبي ﷺ : «لا شخص أغير من الله »[5].

وباب « ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ فسمى الله تعالى نفسه

---

(١) من الفتح (٨/ ٦٣٢).
(٢) (١٣/ ٣٨٨- الفتح).
(٣) (١٣/ ٣٨٩ - الفتح).
(٤) (١٣/ ٣٩٢).
(٥) (١٣/ ٣٩٩).

شيئاً وسمى النبي ﷺ القرآن شيئاً وهو صفة من صفات الله، وقال ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ »[١].

وباب « ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ **قال أبو العالية : استوى إلى السماء : ارتفع. فسوَّاهن : خلقهن، وقال مجاهد : استوى : علا على العرش»**[٢].

فمن تأمل هذه الأبواب وما ذُكر تحتها من نصوص تبين له أن طريقة البخاري طريقة أهل السنة والجماعة سلف الأمة.

وكذلك كتابه «خلق أفعال العباد» يدل على ذلك، ويغنينا عن استعراض بعض النصوص منه، أن يعرف - القارئ الكريم - أن أئمة السقاف المعطلة غضبوا على أحد أئمتنا[٣] لما قرأ فصلاً من كتاب البخاري «خلق أفعال العباد» أيام مناظرة ابن تيمية في الواسطية بل وسعوا في سجنه !

---

(١) (١٣/ ٤٠٢ . الفتح).

(٢) (١٣/ ٤٠٣).

(٣) وهو الإمام الحافظ المزي رحمه الله، قال الأستاذ المحقق بشار عواد «وأُوذي - أي المزي - ثانية في رجب من سنة (٧٠٥) حينما تناظر ابن تيمية مع الأشاعرة عند نائب السلطنة الأفرم، وقُرئت عقيدة ابن تيمية الواسطية وحصل البحث في أماكن منها، ثم اضطر المناظرون له إلى قبولها بعد أن أفحمهم شيخ الإسلام، فقعد المزي عندئذ تحت قبة النسر بجامع دمشق، وقرأ فصلاً بالرد على الجهمية من كتاب (أفعال العباد) للإمام البخاري بعد قراءة ميعاد البخاري، فغضب بعض الفقهاء الشافعية الحاضرون، وقالوا: نحن المقصودون بذلك، وشكوه إلى القاضي الشافعي نجم الدين أحمد بن صَصْرَى، وكان عدواً للشيخ ابن تيمية، فسجن المزي، فبلغ الشيخ تقي الدين ذلك فتألم لحبس المزيّ، وذهب إلى السجن، وأخرجه بنفسه، ولم يَحْفِل بالسلطة، وراح إلى القصر، فوجد القاضي ابن صصرى هناك، فتقاولا بسبب المزي، فحلف ابن صَصْرى لا بد أن يعيده إلى السجن وإلا عزل نفسه، وكان الأفرم غائباً عن دمشق ذلك اليوم، فأمر نائبه بإعادته تطييباً لقلب القاضي، فحبسه عنده أياماً ثم أطلقه» ا.هـ من مقدمة تحقيق كتاب تهذيب الكمال.

ـ المثال الثالث: احتجاجه بما روي عن الإمام مالك في تأويل النزول، وهو شديد الضعف!

قال السقاف - هداه الله - في مقدمته لـ «دفع شبه التشبيه» (ص ١٨): «روى الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٣) وذكر الحافظ في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٠٥) أن الإمام مالكاً ﷺ تعالى أوّل النزول الوارد في الحديث بنزول أمره سبحانه، وهذا نص الكلام من «السير»:

«قال ابن عدي: حدثنا محمد بن هارون بن حسان، حدثنا صالح بن أيوب، حدثنا حبيب بن أبي حبيب، حدثني مالك، قال: «يتنزل ربنا تبارك وتعالى أمره، فأما هو فدائم لا يزول».

قال صالح: فذكرت ذلك ليحيى بن بكير، فقال: حسن والله، ولم أسمعه من مالك».

قلت: ورواية ابن عبد البر من طريق أُخرى فتنبه، وقد ذكرنا هذا عن الإمام مالك في التعليق رقم (١٢٩)» ا.هـ.

أقول: أما رواية ابن عدي - التي نقل السقاف إسنادها من السير - فقد قال الذهبي عقبها: «قلت: لا أعرف صالحاً، وحبيب مشهور» ا.هـ.

وقد أهمل السقاف - هداه الله - كلام الذهبي هذا، فهل هذا الفعل من الأمانة العلمية؟!

وقول الإمام الذهبي «حبيب مشهور» يعني بالضعف الشديد، وأقوال العلماء فيه مسطرة في الميزان والتهذيب وغيرهما.

ولا فائدة من نقلها لهذا السقاف، فقد يقول عنها: إنها غير مقبولة عند العقلاء!! والله المستعان.

ولكني أنقل قول شيخه عبد الله الغماري فلعل فيه ما يُفيق

السقاف من غيه، قال الغماري : «حبيب بن أبي حبيب أبو محمد المصري، متروك، كذبه أحمد وأبو داود وجماعة توفي سنة ٢١٨هـ»[١] ا.هـ.

وقوله - هداه الله - : «ورواية ابن عبد البر من طريق أخرى فتنبه. . . .»

أقول : تنبهنا فوجدناها رواية لا يحتج بها ؛ لأنها من طريق جامع بن سوادة قال : حدثنا مطرف عن مالك[٢].

وجامع روى له الدارقطني في غرائب مالك حديثاً، قال - عقبه - الحديث باطل، وجامع ضعيف، وكذا عبد الملك بن الحكم[٣].

وقال الذهبي في الميزان[٤] : «جامع بن سوادة عن آدم بن أبي إياس بخبر باطل في الجمع بين الزوجين، كأنه آفته».

وقال في المغني[٥] : «جامع بن سوادة عن آدم بن أبي إياس، بخبر كذب في الجمع بين الزوجين، كأنه وضعه» ا.هـ.

وعلى هذا فرواية ابن عبدالبر رواية تالفة لا يفرح بها إلا تالف !!

- المثال الرابع : تهجمه على القاضي أبي يعلى بقصة ساقطة لاتثبت!

في (ص ٩٨) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه»، قال : «أن الحافظ أبا بكر بن العربي قال في العواصم **(٢/ ٢٨٣)** :

«أخبرني من أثق به من مشيختي أن القاضي أبا يعلى الحنبلي

---

(١) من تعليقه على التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٣).
(٢) انظر: التمهيد (٧/ ١٤٣).
(٣) انظر: لسان الميزان (٢/ ٩٣).
(٤) (٧/ ١٤٣).
(٥) (١/ ١٧٢) ترجمة رقم ١٠٨٦.

كان إذا ذكر الله سبحانه يقول فيما ورد من هذه الظواهر في صفاته تعالى «ألزموني ما شئتم فإني ألتزمه إلا اللحية والعورة» ا.هـ.

ثم أعاد هذه القصة في «التنديد» (ص ١٨) وغيره من تساويده، كل هذا من أجل شين الدعوة السلفية ولمزها، وهذه طريقة الطوائف والفرق الضالة في حرب الدعوات الصحيحة، لأنهم لا يستطيعون دعوة الناس إلى عقيدتهم المليئة بالتناقضات والمخالفات، فيلجأون إلى هذه الطريقة.

أقول : هذه القصة ظاهرة السقوط والبطلان من جهتين :

الأولى : جهة الإسناد.

لأن الواسطة بين ابن العربي وأبي يعلى رجل مبهم، وإن وثقه ابن العربي، فإن توثيقه في هذه الصورة لا يقبل.

قال السيوطي :

« (وإذا قال الراوي حدثني الثقة، أو نحوه) من غير أن يسميه (لم يكتف به) في التعديل (على الصحيح) حتى يسميه ؛ لأنه وإن كان ثقة عنده فربما لو سماه لكان ممن جرحه غيره بجرح قادح، بل إضرابه عن تسميته ريبة توقع ترددا في القلب ..»[1] ا.هـ.

وهذه القاعدة لا تخفى على صغار طلبة العلم، فكيف خفيت على رجل طلب العلم وصنف ؟! وأجازه عدد من العلماء ! فهل هذا جهل ؟! أم اتباع للهوى ؟!

أم اقتداء بقاعدة «الغاية تبرر الوسيلة» ؟!

الثانية : جهة المتن :

هذه القصة منكرة ؛ لمخالفته عقيدة أبي يعلى المحفوظة عنه،

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٣١٠) وما بين الأقواس كلام النووي.

وهو - رحمه الله - وإن أثبت بعض الصفات بأحاديث واهية، إلا أنه تبرأ من مثل هذا الهراء عندما أشاعه عنه بعض خصومه، فأبان - رحمه الله - عن كذبهم وافترائهم عليه في آخر كتابه - إبطال التأويلات - فقال: «اعلموا - رحمكم الله - أنني لما فرغت من كتابي هذا وقرأه علي بعض رؤساء خراسان في دار السلطان، عظم ذلك على المخالفين، وأكثروا التحريف والكذب والزور والبهتان فيما حكوه عني وأضافوه إلى كتابي طلباً للشناعات، وتنفير السلطان والعوام، وقالوا: قد ذكر فيه باب الذكر والخصيتين، والفقحة، واللحية، والرأس، والمسربة، والشعر، والنعل الصرارة، والركوب على الحمار، والمشي في الأسواق، وأنه خلق نفسه من عرق الخيل وغير ذلك مما لا أحفظه فأحكيه من الكذب والزور والبهتان»[1].

فهذا يدل على أن القاضي - رحمه الله - برئ مما ذكره عنه ابن العربي.

فالعجب العجاب من هذا السقاف كيف أجاز لنفسه إثبات تلك المقولة عن القاضي بعد وقوفه على كتاب «إبطال التأويلات» ومقدمة المحقق وفيها رد هذه الفرية[2]؟! فالله حسيبه.

ثم اعلم أيها القارئ الكريم أن دعوة أهل السنة والجماعة لا يضيرها لمز هذا المسكين وأمثاله، بأخطاء بعض أتباعها فمن شذَّ من أتباعها، فغلا أو جفا، أو أخطأ وكبا، فعلى نفسها جَنَتْ براقش، خطؤه على نفسه، لا تتحمل ما أخطأ فيه دعوة أهل السنة، وأهل السنة أنفسهم هم أول من ينبه على خطئه، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - يقول

---

(١) إبطال التأويلات لـ ١٨٧/ أ كما في مقدمة الدكتور سعود الخلف لكتاب «الإيمان» لأبي يعلى فقد عقد مبحثاً بعنوان «تبرئة القاضي مما نسب إليه» ص ١٠٧-١٢٠.

(٢) انظر: إبطال التأويلات (ص ٣١).

عن القاضي أبي يعلى في معرض نقده ما نقله ابن العربي، قال: «وما نقله عنه أبو بكر بن العربي في «العواصم» كذب عليه عن مجهول لم يذكره أبو بكر، وهو من الكذب عليه، مع أن هؤلاء وإن كانوا نقلوا عنه ما هو كذبٌ عليه، ففي كلامه ما هو مردود نقلاً وتوجيهاً، وفي كلامه من التناقض من جنس ما يوجد في كلام الأشعري، والقاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي المعالي، وأمثالهم ممن يوافق النفاة على نفيهم، ويشارك أهل الإثبات على وجه، يقول الجمهور: إنه جمع بين النقيضين»[١] ا. هـ.

الله أكبر، هكذا فلتكن الأمانة !

وهكذا فليكن العدل والإنصاف !

وهكذا فليكن قول الحق !

إنها العقيدة الصحيحة التي لا تعرف المداهنة مع المخطئ ولو كان من الأحباب والأصحاب والأتراب !

والله ناصر جنده وعباده الموحدين.

ـ المثال الخامس: احتجاجه بمسند الربيع بن حبيب وهو مسند الخوارج (الإباضية) !

في (ص ١٢٥) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه»، قال عنه: «وهو كتاب محفوظ منقول بالاعتناء عند أهل مذهبه ككتب الفقه المنقولة عن الأئمة المقتدى بهم» ا.هـ كلامه هداه الله.

أقول: قَدَحَ السقاف في ثبوت مجموعة من كتب السنة لأصحابها وقد جمعت كلامه في فصل مستقل فراجعه - غير مأمور - ووازن بين ما قاله هناك وما قاله هنا عن مسند الخوارج الذي لم يعرف

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٣٨).

إلا في عصور متأخرة مما يدل على أنه افتعل من قبل بعض متأخريهم منافسة لسائر الفرق الإسلامية - وسيتبين للقارئ الكريم أن هذا السقاف لا يقنع بأن يساوي الذرة بالجبل، بل يحاول أن يجعل الذرة في عظم الجبل، والجبل في صغر الذرة ! وعلى كل حال فليس السقاف بأول من غلبه هواه !

ـ المثال السادس : احتجاجه بما روى المتهم لوط بن يحيى!

ولوط هذا الذي اعتبره السقاف - هداه الله - حجة ! شيعي محترق.

قال ابن معين- عنه - : ليس بثقة، وقال مرة : ليس بشيء.

وقال أبو حاتم : متروك الحديث.

وقال الدار قطني : إخباري ضعيف.

وقال ابن عدي : شيعي محترق، صاحب أخبارهم.

وقال الذهبي : لوط بن يحيى، أبو مخنف، إخباري تالف، لا يوثق به[(١)].

والباعث على احتجاج السقاف بلوط هذا أنه يروي ما فيه ذم لمعاوية رضي الله عنه انظر (ص ٢٣٦) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه».

ـ المثال السابع : احتجاجه بحديث في إسناده علي بن زيد بن جدعان الضعيف !

في (ص ١٩٣) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه» احتج لتأويل صفة النزول بحديث رواه أحمد والبزار من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص مرفوعاً

---

(١) انظر: الميزان (٣/ ٤١٩) والسير (٧/ ٣٠١).

«تفتح أبواب السماء نصف الليل، فينادي منادٍ : هل من داع فيستجاب له. . .» الحديث.

أقول : أخفى السقاف إسناد الحديث حتى لا يظهر للقارئ العارف أن في الإسناد على بن زيد بن جدعان الضعيف.

وفيه أيضاً الإمام حماد بن سلمة الثقة الفاضل عند العلماء، الضعيف عند السقاف !

فقد قال (ص ١٨٩) من تعليقه على (دفع شبه التشبيه) : «ولا تقبل أخباره في الصفات البتة».

فكيف قبل حديث حماد هذا وفي الصفات أيضاً وليس بين الموضعين سوى أربع صفحات ؟! قاتل الله الهوى !

وأحب أن أُذَكِّر السقاف بمقولته (ص ١٩٠) : «. . . وبعد هذا نقول للطائفة المتعصبة لأقوال الرجال المخطئة : نحن نغمز حماد بن سلمة أشد الغمز وخصوصاً في أحاديثه في الصفات وعلى ذلك أهل العلم من المحدثين وغيرهم . . .» إلى آخر هذيانه هداه الله.

وكما قد أخفى إسناد الحديث، فقد أخفى وراء قوله - في حماد - « وعلى ذلك أهل العلم من المحدثين» المبغض لحماد داعية التجهم الكوثري وهذا واضح في تعليقاته - عامله الله بما يستحق - وقد بين بطلان هذا القول عدد من أهل العلم، ولكني أكتفي بذكر من تقوم بهم الحجة على هذا السقاف، وهو شيخه عبد العزيز بن محمد الغماري.

فقد قال في كتابه (الجامع المصنف مما في الميزان من حديث الراوي المضعف) - تعليقاً على حديث محمد بن شجاع الثلجي الحنفي عن حبان بن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي

هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن الله تعالى خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها» -:

«أقول: هذا الحديث يكفي في بطلانه سماعه وهو من أسمج ما نطق به متكلم منذ خلق الله تعالى الخلق، **والعجب من شيخنا زاهد الكوثري** رحمه الله تعالى كيف حاول في تعليقاته على كتاب الأسماء والصفات للبيهقي أن ينزه الثلجي عن هذا الحديث ويطهر ساحته منه.

ويريد أن يجعله من مرويات حماد بن سلمة التي أدخلها ربيبه عليه.

وكل هذا محض تعصب لأن الثلجي حنفي المذهب مثله.

ومن أبطل الباطل، اعتمادهم على كون ربيب حماد بن سلمة أدخل على حماد أحاديث في الصفات، وحدث بها ولم يدر من أمرها شيئاً؛ لأن هذا الوصف من خصال الضعفاء الذين بلغوا في الضعف وعدم الضبط الدرجة القصوى، كما هو معلوم.

أما الثقات أهل الضبط والإتقان من رجال الصحيح مثل حماد بن سلمة، فيستحيل إلصاق هذه التهمة بهم وجرحهم بها، إذ العمل بها والقول بمقتضاها يتطرق إلى كل حافظ ضابط من رجال الصحيح.

وبذلك يكون إثبات أحاديث الثقات من رجال الصحيح وغيرهم كسراب بقيعة.

وهذا أمر لم يقل به أحد من أهل العلم بالحديث على اختلاف مذاهبهم وتعدد مشاربهم؛ لأنه يفضي إلى إبطال وصف الضبط بالمعنى المعروف في المصطلح، ويجعله لا مدلول له، ولا حاجة إليه في اشتراطه في رجال الصحيح.

فلهذا كان ما قيل في حماد بن سلمة من الباطل بل من الهراء الذي يجب عدم الالتفات إليه مطلقاً.

هذا من جهة مخالفته للقواعد المقررة المتفق عليها في تعريف الراوي الضابط.

ومن جهة أخرى، فإن هذا الطعن في حماد بن سلمة لم يصدر إلا من الثلجي المتهم الواهي في رواياته بل ودينه. فكيف يحكم بقوله على حديث حماد بن سلمة الثقة الثبت العدل. فتنبه لهذا ودع تهور المتعصبين»[1] ا.هـ.

وقال - أيضاً - : «حماد بن سلمة تقدم ما فيه في الباب الخامس من التوحيد وهو **ثقة ثبت** كما هو معروف فلا يسع المحدث إلا الحكم على حديثه بالصحة»[2]. ا. هـ

وقال - في الباب الخامس من التوحيد - : «أقول حماد، لا داعي لجلب الأقوال فيه لأنه **ثقة ثبت في نقدي**، وقولهم ابن أبي العوجاء كان ربيبه فكان يدس في كتبه، فهو أبطل من أن يشتغل به، ويكفي سماعه عن الاشتغال بإبطاله.

ولو فتحنا هذا الباب في إبطال الرواية لذهب الدين من قواعده. وهذا لم يقله إلا ابن الثلجي المتهم كما سيأتي قريباً»[3].

- المثال الثامن: احتجاجه بما ذكر ابن المنير الإسكندري عن الإمام مالك وبينهما مفاوز تهلك فيها الضوامر!

في (ص٦٢) من مسودته «تنقيح الفهوم العالية» قال: «قال المحدّث الزبيدي «في إتحاف السادة المتقين» (٢/ ١٠٥):

ذكر الإمام قاضي القضاة ناصر الدين بن المنيّر الإسكندري

---

(١) الجامع المصنف مما في الميزان من حديث الراوي المضعف (١/ ٧٢-٧٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٨).

(٣) المصدر السابق (١/ ٥٤).

المالكي في كتابه: «المنتقى في شرف المصطفى» لما تكلم على الجهة وقرر نفيها، قال: ولهذا أشار الإمام مالك رحمه الله تعالى في قوله ﷺ: «لا تفضلوني على يونس بن متى» فقال مالك: «إنما خص يونس بالتنبيه على التنزيه لأنه ﷺ رفع إلى العرش ويونس عليه السلام هبط إلى قاموس البحر ونسبتهما مع ذلك من حيث الجهة إلى الحق جل جلاله نسبة واحدة، ولو كان الفضل بالمكان لكان عليه السلام أقرب من يونس بن متى وأفضل ولما نهى عن ذلك التفضيل المراد» اهـ.

أقول: نسبة هذا القول للإمام مالك باطلة من وجوه:

الأول: أن بين ابن المنيِّر ومالك مفاوز تهلك فيها الضوامر.

الثاني: أن الثابت عن الإمام مالك خلاف ذلك.

أخرج عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ١٠٦) برقم ١١ - ومن طريقه النجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» برقم ٢ واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٤٠١) برقم ٦٧٣ - وقال: حدثني أبي رحمه الله، قال: حدثنا سريج بن النعمان، أخبرني عبد الله بن نافع، قال: «كان مالك بن أنس يقول: الله - عز وجل- في السماء، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه شيء».

وهذا إسناد صحيح.

الثالث: أن إثبات العلو هو المعروف عند أصحاب مالك عنه.

قال أبو بكر محمد بن موهب المالكي في «شرح رسالة ابن أبي زيد» قوله: «إنه فوق عرشه المجيد بذاته»، معنى فوق وعلى، عند جميع العرب واحد، وفي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ تصديق ذلك، ... ثم ذكر النصوص من الكتاب والسنة، واحتج بحديث الجارية وقول النبي ﷺ لها: «أين الله؟» وقولها: في السماء وحكمه بإيمانها، وذكر حديث الإسراء.. ثم قال: **وهذا قول مالك** فيما فهمه عن

جماعة ممن أدرك من التابعين فيما فهموا من الصحابة فيما فهموا عن نبيهم ﷺ أن الله في السماء، بمعنى فوقها وعليها»[١].

رابعاً : أن هذه الشبهة جاءت عن الجويني وليس عن الإمام مالك.

قال أبو عبد الله القرطبي رحمه الله تعالى في «التذكرة» : «فصل قوله ﷺ : ومن قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب» للعلماء فيه تأويلات أحسنها وأجملها ما ذكره القاضي أبو بكر بن العربي. قال : أخبرني غير واحد من أصحابنا عن إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أنه سئل هل الباري في جهة ؟ فقال : لا، هو يتعالى عن ذلك. قيل له : فما الدليل عليه؟ قال : الدليل عليه قول النبي ﷺ : «لا تفضلوني على يونس بن متى» فقيل له : ما وجه الدليل من هذا الخبر ؟ فقال : لا أقوله حتى يأخذ ضيفي هذا ألف دينار يقضي بها ديناً، فقام رجلان فقالا : هي علينا، فقال : لا يتبع بها اثنين؛ لأنه يشق عليه، فقال واحد : هي علي. فقال : إن يونس بن متى ﷺ رمى بنفسه في البحر فالتقمه الحوت، وصار في قعر البحر في ظلمات ثلاثة، ونادى ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء : ٨٧] كما أخبر الله، ولم يكن محمد حين جلس على الرفرف الأخضر، وارتقى به صعداً حتى انتهى به إلى موضع يسمع فيه صريف الأقلام، وناجاه ربه بما ناجى به، وأوحى إليه ما أوحى، بأقرب إلى الله من يونس في ظلمة البحر. انتهى سياق القرطبي.

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه :

١- أن الحديث لم يرد بلفظ «لا تفضلوني على يونس بن متى».

٢- أن الحديث إنما روي في الصحيح بلفظ : «لا ينبغي لعبد أن

---

(١) مختصر الصواعق ص ٣٢٥.

يقول : أنا خير من يونس بن متى» وفي رواية : «من قال : إني خير من يونس بن متى فقد كذب» وهذا اللفظ يدل على العموم، أي : لا ينبغي لأحد أن يفضل نفسه على يونس بن متى، ليس فيه نهي المسلمين أن يفضلوا نبينا محمداً ﷺ على يونس(١).

٣-لو فرض أن في الحديث نهي عن المفاضلة بين نبينا ويونس عليهما السلام فليس لهذا النهي صلة بالقرب والبعد، وإنما هو إرشاد لأمته أن يتأدبوا في حق الأنبياء، وأن لا يفضلوا أحداً منهم بخصوصه على آخر بخصوصه وإن كان الـمُفَضّل هو محمد، والمفضل عليه هو يونس عليهما الصلاة والسلام، وإنما خص يونس بالذكر لأن بعض الأوهام قد يسبق إليها هبوط درجته عليه السلام عن إخوانه من المرسلين حيث أخبر الله عز وجل عنه : أنه التقمه الحوت وهو مليم أي فاعل ما يلام عليه، وقال في حقه : ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(٢) [الأنبياء: ٨٧].

٤- لو جاز أن يتخذ هذا الحديث دليلاً على نفي علوه تعالى على خلقه، فهل يقوى في احتماله وبعد الاستدلال به أن يقاوم الأدلة الصحيحة الصريحة من الكتاب والسنة والعقل والفطرة الدالة على علو الله تعالى والتي بلغت من الكثرة أن زادت على ألف دليل ؟!

فانظر إلى حال الجهمي الجاهل الذي يتجرأ على الناس بسخافة حمقاء، ثم انظر إلى قبولهم ذلك منه، وفرحهم به وبجهلهم وقلة علمهم بكلام الله وكلام رسوله، فالحمد لله الذي عافانا مما ابتلى به كثيراً من خلقه، وهدانا صراطه المستقيم(٣).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/ ١٦١).

(٢) شرح القصيدة النونية، لمحمد خليل هراس (١/ ٧٠-٧١).

(٣) المرجع السابق (١/ ٧١).

٥- أن دلالة هذا الحديث على إثبات العلو أصح من دلالته على نفيه، ووجه ذلك : أن سبب الحديث ما وقع بين المسلم واليهودي الذين تشاجرا في المفاضلة بين نبينا وموسى عليهما السلام على وجه العصبية والفخر، فنهاهما النبي ﷺ وأراد أن يكون النهي أكثر زجراً فاختار يونس، ليُعلم أن المفاضلة على ذلك الوجه إذا لم تجز بين محمد ﷺ الذي أسري به إلى ربه حتى قرب منه ووصل مكاناً لم يصله مخلوق، وبين يونس الذي أذنب فامتحنه الله وأدبه بأن جمع عليه ظلمات ثلاث فكان بعيداً عن مكان علو الله الذي قرب منه محمد ﷺ، فمن باب أولى لم تجز المفاضلة بين نبينا وموسى عليهما الصلاة السلام وهما من أولي العزم.

وبهذا يتبين أن الحديث يتفق مع أدلة العلو، أما التفضيل على وجه أنزال كل واحد منهم منزلته التي أنزله الله إياها فنبينا عليه الصلاة والسلام أفضلهم كما قال ﷺ : «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر . .» والقرآن دل على أن بعضهم أفضل من بعض قال تعالى : ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ... ﴾.

القسم الثاني

رده الصحيح، وتوهينه القوي

المثال الأول: تضعيفه أثر ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير الكرسي في قوله تعالى ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ قال: «الكرسي موضع القدمين».

في (ص ٢٥٨) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه»، قال: «حديث نجزم بوضعه رواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٢) والخطيب... ورواه الحاكم (٢/ ٢٨٢) موقوفاً وقال: على شرط الشيخين !!

ووافقه الذهبي !!

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٢٣) وقال: «رجاله رجال الصحيح» !!

قلت: وهو منكر ضعيف، اقتضى الحكم عليه بالوضع، ولا يبعد أن يكون منقولاً عن أهل الكتاب» ا.هـ كلامه هداه الله.

أقول: هذا الأثر يرويه سفيان الثوري عن عمار الذهني عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً.

وقد رواه عن الثوري أربعة، وهم:

الأول: وكيع.

أخرجه في تفسيره (كما في تفسير ابن كثير) ومن طريقه الدارمي

في الرد على المريسي (ص ٧١، ٧٣) وعبد الله بن أحمد في السنة رقم ٥٨٦ وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٩) رقم ١٥٦ والدار قطني في كتابه «النزول» رقم ٣٧ والخطيب في تاريخه (٩/ ٢٥٢) وهذا إسناده صحيح.

الثاني : أحمد بن عبد الله بن يونس.

أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٩) رقم ١٥٥وإسناده صحيح.

الثالث : ابن مهدي.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٩/ ٢٥٢).

الرابع : أبو عاصم الضحاك بن مخلد، واختلف عليه :

- فرواه أحمد بن منصور الرمادي.

أخرجه الدار قطني في «النزول» رقم ٣٦ (ص ٤٩) والخطيب في تاريخه (٩/ ٢٥٢).

- والحسن بن علي.

أخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «العرش» رقم ٦١ (ص ٧٩).

- وبندار محمد بن بشار.

أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٨) رقم ١٥٤.

- وأبو مسلم الكجي.

أخرجه الخطيب (٩/ ٢٥١-٢٥٢).

- ومحمد بن معاذ.

أخرجه الحاكم (٢/ ٢٨٢).

خمستهم عن الضحاك بن مخلد به موقوفاً.

وخالفهم شجاع بن مخلد الفلاس فرواه عن الضحاك فرفعه.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٩/ ٢٥١).

قال ابن كثير: «وهو غلط» ا. هـ يعني الرفع.

وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث وهم شجاع بن مخلد في رفعه، فقد رواه أبو مسلم الكجي، وأحمد بن منصور الرمادي كلاهما عن أبي عاصم فلم يرفعاه، ورواه عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع كلاهما عن سفيان فلم يرفعاه بل وقفاه على ابن عباس، وهو الصحيح» ا.هـ. العلل المتناهية (١/ ٢٢).

وقد صحح رواية الوقف ابن خزيمة والحاكم.

وقال الذهبي في العلو ص ١٠٢ «رواته ثقات».

وقال الهيثمي «رجاله رجال الصحيح».

فمن تأمل أقوال هؤلاء العلماء وجدها متفقة على صحة الأثر موقوفاً على ابن عباس، وأن رفعه وهم، علم أن قول السقاف «وهو منكر ضعيف، اقتضى الحكم عليه بالوضع، ولا يبعد أن يكون منقولاً عن أهل الكتاب» بعيد عن التحقيق العلمي، ناشيء عن تعصب وهوى !!

ثم هو كلام متدافع يضرب بعضه بعضاً، فكيف اجتمع في وصف الحديث الضعف والوضع معاً ؟! ويبدو أن الهوى (اقتضى) ذلك، وجعله غير بعيد أن يكون منقولاً عن أهل الكتاب ! والله المستعان.

المثال الثاني: اتهامه الإمام ابن أبي داود معتمداً على قول لا يصح !

في (ص ٢٠٣) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه» قال- عنه -:

«وهو كذاب كما وصفه أبوه صاحب السنن بذلك انظر: «لسان الميزان» ٣/ ٣٦٤» ا.هـ.

أقول : روى هذه الكلمــة ابن عدي في كامله (٤/ ٢٦٥) فقال : «سمعت علي بن عبد الله الداهري يقول : سمعت أحمد بن محمد بن عمرو بن عيسى كركرة يقول : سمعت علي بن الحسين بن الجنيد، يقول : سمعت أبا داود السجستاني يقول : ابني عبد الله هذا كذاب».

قـال العـلامة الشيخ عبد الـرحمن بن يحيى المعـلمي اليمـاني رحــمه الله : «الـداهـري وابـن كـركـرة لـم أجد لـهـما ذكـراً في غير هـذا الموضع»[١].

وقال أيضاً في موضع آخر :

«أقول : لم تثبت الكلمة»[٢].

وقد ارتاب الذهبي من هذه العبارة، فقال : «وأما قول أبيه فيه فالظاهر أنه إن صح عنه، فقد عنى أنه كذاب في كلامه لا في الحديث النبوي، وكأنه قال هذا وعبد الله شاب طري ثم كبر وساد»[٣].

ومما يؤيد توجيه الذهبي لكلمة أبي داود - على فرض صحتها مع أنها غير ثابتة - قول الدار قطني : «ثقة، كثير الخطأ في الكلام على الحديث».

فإن لـم يرض هــذا السقاف بهذا التحقيق، قلنا له : قد قال إمامك وقدوتك محمد زاهد الكوثري ! : «إن الإخبار بخلاف الواقع هو الكذب، والكذب بهذا المعنى يشمل الغالط والواهـم فمن غلط أو وهم في شيء يمكن عده كاذباً على هذا الرأي، لكن كثيراً ما يكون الحاكم بالغلط أو الوهم هو الغالط أو الواهم، فلا يعتد بقـول من يقول : فلان يكذب مـا لـم يفسر وجـه كـذبه، ولذا عُدَّ عند كثير من

(١) التنكيل (١/ ٢٩٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٢٩).

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٧٢).

أهل النقد، قول القائل «كذب فلان» من الجرح غير المفسر»[(١)]ا.هـ.

وقد ترجم الذهبي لابن أبي داود في الميزان ورمز عند اسمه بـ [صح] يعني العمل على قبول حديثه، وقال في آخر الترجمة: وما ذكرته إلا لأنزِّهه[(٢)]ا.هـ.

وزاد ابن حجر في اللسان:

وقال الخليلي: حافظ إمام وقته عالم متفق عليه، احتج به من صنف الصحيح أبو علي النيسابوري وابن حمزة الأصبهاني، وكان يقال أئمة ثلاثة في زمن واحد ابن أبي داود وابن خزيمة وابن أبي حاتم رحمهم الله تعالى[(٣)]ا.هـ.

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»:

«ابن أبي داود الحافظ العلامة قدوة المحدثين أبو بكر عبد الله ابن الحافظ الكبير...»[(٤)].

وقال في «سير أعلام النبلاء»:

«الإمام العلامة الحافظ شيخ بغداد...»[(٥)]ثم قال: «وكان من بحور العلم، بحيث إن بعضهم فضله على أبيه» ... ثم قال: «والرجل فمن كبار علماء الإسلام ومن أوثق الحفاظ»[(٦)]ا.هـ.

فإن رأيت - أخي القارئ - أقوال هؤلاء الحفاظ ورأيت قول

---

(١) تأنيب الخطيب (ص١٦٣).
(٢) (٢/ ٤٣٦).
(٣) (٣/ ٢٩٧).
(٤) (٢/ ٧٦٧).
(٥) (١٣/ ٢٢١).
(٦) (١٣/ ٢٣٣).

السقاف - شرح الله صدره للسنة - علمت أنه مأسور هواه، وكان بإمكانه أن يستغني عن الكلام في ابن أبي داود بالكلام في باقي رجال الإسناد الذين روى ابن أبي داود الحديث عنهم، ولكن سوء اعتقاده جعله يركب كل صعب وذلول للقدح في أعلام أهل السنة، فالله حسيبه.

ـ المثال الثالث: اتهامه الحافظ الثقة محمد بن عثمان بن أبي شيبة بالكذب!

في (ص ٢٢٥) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه» فقرة رقم ١٦٤، قال عنه: «هو أحد الكذابين، قال في ترجمته الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢١): «وأما عبد الله بن أحمد بن حنبل، فقال: «كذاب» وقال عبد الرحمن بن خراش: «كان يضع الحديث..».

قلت - القائل السقاف -: وفي ترجمته في «لسان الميزان» (٥/ ٢٨٠ هندية) أيضاً أن آخرين من أهل هذا الشأن قد كذبوه. ا.هـ. كلامه هداه الله.

أقول: نقل الحافظ الذهبي قول عبد الله بن أحمد وابن خراش في ترجمة محمد بن عثمان في ثلاثة كتب: «سير أعلام النبلاء»[١] و «ميزان الاعتدال»[٢] و «تذكرة الحفاظ»[٣] ومع ذلك صدّر ترجمته في الكتاب الأول بقوله «الإمام الحافظ المسند» وفي الثاني بقوله: «الحافظ» وفي الثالث بقوله «الحافظ البارع محدث الكوفة» فلم يعتد بما روي عن ابن أحمد وابن خراش؛ لأنه جاء من طريق غير معتمد، فقد تفرد بروايته عنهما وعن ثمانية آخرين معهما أحمد بن سعيد بن

---

(١) (١٤/ ٢١).
(٢) (٣/ ٦٤٢).
(٣) (٢/ ٦٦١).

عقدة كما في (تاريخ بغداد)[١].

وابن عقدة تفرد بنقل تكذيب ابن أبي شيبة، وفي ترجمته من القول ما يمنع الاعتماد عليه فيما ينفرد به لا سيما مع وجود التباين في الاعتقاد، كما هو الحال هنا، وقد رد الحافظ ابن حجر جرح ابن عقدة لرجل - معلقاً عليه - بقوله: «الظاهر أن جرح ابن عقدة لا يؤثر فيه، لما بينهما من المباينة في الاعتقاد، والله أعلم»[٢].

وقال العلامة المعلمي: «الذي يتحرر من هذه النقول وغيرها أن ابن عقدة ليس بعمدة، وفي سرقة الكتب والأمر بالكذب وبناء الرواية عليه ما يمنع الاعتماد على الرجل فيما ينفرد به»[٣].

وقال الذهبي عن ابن عقدة: «الحافظ العلامة، أحد أعلام الحديث، ونادرة الزمان، وصاحب التصانيف على ضعف فيه..»[٤] ا.هـ. كلام الذهبي.

ولهذا الكلام الذي قيل في ابن عقدة أبهم السقاف الآخرين من أهل هذا الشأن، الذين كذبوا ابن أبي شيبة؛ لأن ذكرهم بأسمائهم سيضطره إلى ذكر الناقل لقولهم، والناقل ابن عقدة وهو لا يحب أن يعرف القارئ ذلك!

وإليك العبارة من اللسان:

«قال ابن عقدة سمعت عبد الله بن أسامة الكلبي وإبراهيم بن إسحاق الصواف وداود بن يحيى: يقولون محمد بن عثمان كذاب،

---

(١) (٣/ ٤٥-٤٦).

(٢) اللسان (٥/ ١٣٨).

(٣) التنكيل (١/ ١٧٠).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٤١).

زادنا داود: قد وضع أشياء على قوم ما حدثوا بها قط، ثم حكى ابن عقدة نحو هذا عن طائفة في حق محمد ا.هـ. من اللسان.[١] وهو كلام الذهبي كما في الميزان.[٢]

أما إن سألت - أخي القارئ - عن سبب اعتماد السقاف على جرح لم يثبت مع علمه بذلك، وإغماض عينيه عن ما جاء في محمد بن عثمان من توثيق[٣]، فلعل في قول أحمد بن محمد الغماري (شيخ مشايخ هذا السقاف، وصديق الكوثري) جواب ذلك، في رده على الكوثري قوله: «محمد بن عثمان - وهو ابن أبي شيبة المجسم المتهم بالكذب - فكيف يكون إسناد هذا الحديث جيداً؟ لكن ابن عبد الهادي صاحب التنقيح يتغاضى عنه لاشتراكهما في العقيدة»[٤] ا.هـ. كلام الكوثري.

فقال أحمد الغماري تعليقاً على كلام الكوثري «أي: عقيدة الإسلام! والسلف الصالح! من قَبُول ما جاء عن الله ورسوله ﷺ، دون ردّ ولا تأويل، مع التفويض!

فهذه هي العقيدة التي يُسمِّي هذا المجرم صاحبها مجسماً، ويُضعف خبره من أجلها، وهو حافظ كبير! لا يُعاب عليه إلا اللّحن، وعدم الإعراب...»[٥] انتهى كلام أحمد الغماري.

---

(١) (٥/ ٢٨٠).

(٢) (٣/ ٦٤٣).

(٣) قال صالح جزرة: ثقة.
وقال عبدان: لا بأس به.
وقال ابن عدي: ومحمد بن عثمان هذا على ما وصفه عبدان لا بأس به وابتلي مطين بالبلدية لأنهما كوفيان جميعاً قال فيه ما قال، وتحول محمد بن عثمان ابن أبي شيبة إلى بغداد وترك الكوفة، ولم أر له حديثاً منكراً فأذكره ا.هـ الكامل (٤/ ٢٩٥).

(٤) النكت الطريفة ص ٤٩.

(٥) بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري ص ٣١١.

أقول : والسقاف على عقيدة الكوثري، ففي مقدمته لكتاب «دفع شبه التشبيه» قال «الذي نقوله وندين الله تعالى به أن الإمام ! المحدث! محمد زاهد الكوثري عليه الرحمة والرضوان هو مجدد التوحيد في القرن الماضي . . .»[١] ا.هـ.

ونحن نقول : نعم إنه مجدد التوحيد، توحيد الجهمية وهذا ما ندين الله به.

المثال الرابع : جرحه «وهب بن جرير» وجعله علة في سند حديث!

في (ص٢٦٧) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه» قال : «قلت : وهذا إسناد معلول[٢] لما يأتي :

أ - وهب بن جرير : قال فيه ابن حبان : كان يخطئ، وكان عفان يتكلم فيه، وغمزه أحمد فعرّض به مع أنه من رجال الستة، كذا في التهذيب ا.هـ. المراد.

أقول : نعم كذا في التهذيب، لكن أقوال المعدلين تركت وأهملت يا سقاف !

والمفترض فيك وقد نصبت نفسك للتصحيح والتضعيف أن تجمع أقوال الجارحين والمعدلين، وتعرضها على القواعد المعروفة عند أهل الشأن لتخرج بالقول الذي فيه خلاصُك يوم الحساب، لا أن

---

(١) ص ٨٠.

(٢) أي إسناد حديث وهب بن جرير قال: حدثنا أبي، قال سمعت محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده، فقال: « أتى رسول الله ﷺ أعرابي فقال: يا رسول الله! جهدت الأنفس وجاعت العيال، ونهكت الأموال، وهلكت الأنعام فاستسق الله لنا، فإنا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك، فقال رسول الله ﷺ ويحك: أتدري ما تقول؟ وسبح رسول الله ﷺ فما زال يسبح ...» الحديث.

تحتج بأقوال الجارحين، وتغفل أقوال المعدلين، والمرجع في ذلك هواك !

وإليك - أخي القارئ - أقوال المعدلين :

قال ابن معين : ثقة.

وقال النسائي : ليس فيه بأس.

وقال العجلي : بصريّ ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن سعد : ثقة.

وقال سليمان بن داود القزاز، قلت لأحمد : أريد البصرة عمن أكتب ؟

قال : عن وهب بن جرير وأبي عامر العقدي.

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه، فقال : صدوق، فقيل له : وهب، وروح، وعثمان بن عمر ؟ فقال : وهب أحب إليّ منهما، وهو صالح الحديث.

هذه أقوال موثقيه(١).

أما قول ابن حبان «كان يخطئ» فلا يعد جرحاً - هنا - فمن ذا الذي يسلم من الخطأ ؟!

وابن حبان متعنت وقد يطلق هذه الكلمة فيمن له خطأ أو خطأين. قال العلامة المعلمي : «ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكره وإن كان الرجل معروفاً مكثراً»(٢).

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٤٣)، تهذيب الكمال (٣١/ ١٢٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٦١).

(٢) التنكيل (١/ ٦٦).

وقال الحافظ الذهبي : «ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه»[١].

وأما قوله - هداه الله - : «وكان عفان يتكلم فيه» **فجوابه** ما قال الآجري، قال : قلت لأبي داود : بلغك عن عفان أنه يكذب وهب بن جرير ؟ فقال : حدثني عباس العنبري، قال : سمعت علياً يقول : «أبو نعيم وعفان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه».

وأما قوله - هداه الله - : «وغمزه أحمد فعرض به» **فتحريف لكلام أحمد**، والعبارة في التهذيب :

«قال أحمد : قال ابن مهدي : ها هنا قوم يحدثون عن شعبة ما رأيناهم عنده يعرض بوهب».

وقال أحمد : ما روى وهب قط عن شعبة، ولكن وهب صاحب سنة[٢] ا.هـ.

وهذه العبارة ليس فيها جرح ؛ وإنما فيها نفي سماع - وهذا بحسب علم الإمام أحمد - لا غمزه وتليينه كما يزعم السقاف ! ولذا «أمر أحمد بن حنبل بالكتابة عنه، وأكثر عنه في مسنده»[٣] قاله الذهبي.

وحجة ابن مهدي غير كافية في نفي سماعه من شعبة، وخالفهما البخاري ومسلم، قال الحافظ ابن حجر : «احتج به الأئمة وأوردوا له من حديثه عن شعبة ما توبع عليه»[٤] قلت : لا لانقطاعه، ولكن لما قيل فيه، ومذهب البخاري في اشتراط السماع معروف.

---

(١) الميزان (١/ ٢٧٤ /ت ١٠٢٣).
(٢) (١١/ ١٦٢).
(٣) سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٤٣).
(٤) هدي الساري ص ٤٥٠.

فالراجح أنه ثقة.

قال الذهبي في «الكاشف» : ثقة[١]. ورمز عند اسمه في «الميزان» بـ (صح) وصدر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» بقوله «الحافظ الصدوق الإمام»[٢]

وقال ابن حجر : ثقة.[٣]

فانظر - أخي القارئ - كيف عمد السقاف إلى كلام لا علاقة له بالجرح فجعله من قبيل الجرح وأعرض عن أقوال المعدلين وهي واضحة غاية الوضوح! قاتل الله الهوى.

ـ المثال الخامس : جرحه «جرير بن حازم» وجعله علة في سند حديث!

في الموضع السابق ص ٢٦٧ من تعليقه على «دفع شبه التشبيه» - بعد أن عد وهب بن جرير علة في الإسناد وقد تقدم كلامه والرد عليه -، قال : «ب - وأبوه جرير له أوهام واختلط» ا. هـ كلامه هداه الله.

أقول : قوله : «له أوهام» جوابه أنه «ليس من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ»[٤].

ثم إن أوهام جرير لا تضره لسعته في الرواية.

قال الذهبي : «اغتفرت أوهامه في سعة ما روى»[٥].

---

(١) (٣/ ٢١٥) رقم ٦٢١٣.

(٢) (٩/ ٤٤٢).

(٣) التقريب (٢/ ٣٣٨).

(٤) الميزان (٣/ ١٤١).

(٥) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٠٠).

وقال في «ميزان الاعتدال»: «أحد الأئمة الكبار الثقات، ولولا ذكر ابن عدي له لما أوردته، وبعضهم عدّه من صغار التابعين»[١] ا.هـ.

وقال في «سير أعلام النبلاء»: «الإمام الحافظ الثقة»[٢].

وقال في «تذكرة الحفاظ»: «جرير بن حازم الإمام الحافظ... محدث البصرة أحد الأعلام»[٣].

وقال ابن حجر: «ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه وهو من السادسة، مات سنة سبعين بعدما اختلط لكن لم يحدِّث في حال اختلاطه»[٤].

وقال ابن عدي: «جرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره، وجرير من ثقات المسلمين حدَّث عنه الأئمة من الناس: أيوب السختياني، وابن عون، وحماد بن زيد، والثوري، والليث بن سعد، ويحيى بن أيوب المصري، وابن لهيعة، وغيرهم»[٥].

وهذا يدل على أنه ثقة عندهم، وأن من تكلم فيه، إنما تكلم في حديثه عن قتادة خاصة.

وهذا الجرح قد يكون من باب التضعيف النسبي، قال الحافظ ابن حجر: «قد يحكمون على الرجل الكبير بالجرح بشيء لو وجد في من هو دونه لم يجرح به»[٦].

---

(١) (١/ ٣٩٢).
(٢) (٧/ ٩٨).
(٣) (١/ ١٩٩).
(٤) التقريب (١/ ١٢٧).
(٥) الكامل (٢/ ١٣٠).
(٦) لسان الميزان (١/ ١٧).

ويدل لهذا - هنا - أن البخاري روى له عن قتادة أحاديث يسيرة، وإن كان الأمر كما قال الحافظ: «ما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها» إلا أن صنيعه يشعر بحسن حديثه عن قتادة.

وقد يقال بأن الجرح على بابه، والقاعدة عند أهل الفن في مثل هذا أن يفصل في حاله ويفرق بين ما رواه عن قتادة وما رواه عن غيره، وهذا ما تدل عليه عبارات الأئمة كما تقدم.

أما السقاف فقد اهتبل ما قيل في حديث جرير عن قتادة فجعله في حديثه كله؛ لأن هواه هنا رد روايته، والله المستعان.

أما قوله: «واختلط» **فجوابه** ما قاله الحافظ في «هدي الساري»، قال: «قلت: لكنه ما ضره اختلاطه؛ لأن أحمد بن سنان، قال: سمعت ابن مهدي يقول: كان لجرير أولاد فلما أحسوا باختلاطه حجبوه فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئاً»[1] ا. هـ.

يا سقاف أتظن أن كل من وصف بالاختلاط رد حديثه؟!

إن هذا لشيء عجاب، أين ذهبت الرحلة في طلب العلم؟! والإجازات من العلماء! الفقهاء! والأئمة المحدثين! والأصوليين! الحفاظ؟!

فلعلك لم تقرأ على أولئك العلماء كتاباً واحداً من كتب المصطلح.

ولم يخبرك أحد منهم بهذه المسألة؟!

ثم كرر **السقاف** هذا الأمر في راوٍ ثانٍ، فقال في (ص ٢٣٨) من

---

(١) ص ٣٩٥.

تعليقه على «دفع شبه التشبيه» :

«قلت : سعيد بن عبد العزيز اختلط كما قال أبو مسهر الراوي عنه في هذا الحديث وكذا قال أبو داود ويحيى بن معين كذا في «التهذيب (٤/ ٥٤) للحافظ ابن حجر»» ا. هـ كلامه.

أقول : في التهذيب «قال الدوري عن ابن معين : اختلط قبل موته، وكان يعرض عليه، فيقول : لا أجيزها لا أجيزها»[(١)].

وقال في راوٍ ثالثٍ، وهو أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي.

في (ص ٢٤٧) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه» :

«قلت : وفي السند علتان :

الأولى : أن أبا إسحاق السَّبِيْعي اختلط بأَخَرة كما في «التقريب» وغيره. . .» ا.هـ. المراد من كلامه.

أقول : لم يؤثر فيه الاختلاط.

قال الذهبي في «الميزان» : «عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعي، من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلا أنه شَاخ ونسي ولم يختلط. وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغيَّر قليلاً»[(٢)] ا. هـ.

وقال : «في سير أعلام النبلاء» : «وهو ثقة حجة بلا نزاع، وقد كَبِر وتغيَّر حفظه تغيُّر السن، ولم يختلط»[(٣)].

أقول : فالسقاف وإن عذرناه في التنوخي والسبيعي، فإننا لا نجد له عذراً في جرير بن حازم ؛ لأن الحافظ قال في «التقريب» :

---

(١) (٤/ ٦١).

(٢) (٣/ ٢٧٠) ت ٦٣٩٣.

(٣) (٥/ ٣٩٤).

«... وهو من السادسة، مات سنة سبعين بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه»[١] ا.هـ.

وهذا كله عند إحسان الظن به مع أنه لم يدع لنا به قدر أنملة !

ثم وقفت على قوله - في تعقب الشيخ الألباني والأرنؤوط في قولهما «إن حفص بن غياث تغير قليلاً بأخرة» - فقال:

«وأقول : إن هذا تضعيف مردود ؛ لأن رواية حفص عن الأعمش كما في إسناد هذا الحديث كانت في كتاب عند ابن حفص - عمر - كما في ترجمة حفص في «تهذيب الكمال» (٧/ ٦٠) و «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٥٨) فلا يضرها اختلاط حفص بأخرة على تسليم وقوعه»[٢] ا.هـ كلامه هداه الله.

فتبدد ما في خاطري وأيقنت أن الرجل لم يؤت في هذا الأمر من جهل وإنما أتي من انحراف وهوى، فنعوذ بالله من علم يكون سبباً في الهلاك والخسران، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

يا سقاف! لو تركت حديث ابن أبي داود الحافظ إمام وقته قدوة المحدثين، وحديث محمد بن عثمان بن أبي شيبة الحافظ الثقة، وحديث وهب بن جرير الثقة من رجال الشيخين، وحديث جرير بن حازم أحد الأئمة الكبار والحفاظ الثقات من رجال الشيخين، وحديث سعيد بن عبد العزيز التنوخي الثقة الإمام من رجال مسلم، وحديث أبي إسحاق السبيعي الثقة العابد من رجال الشيخين، لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال، أتدري فيمن نتكلم ؟!

---

(١) (١/ ١٢٧).

(٢) تعليقه على دفع شبه التشبيه، ص١٩٣.

كأنك لا تدري أن الواحد من هؤلاء أوثق مئات المرات ممن تصفهم بـ «الإمام، العلامة المحدث، الفقيه، الأصولي» !

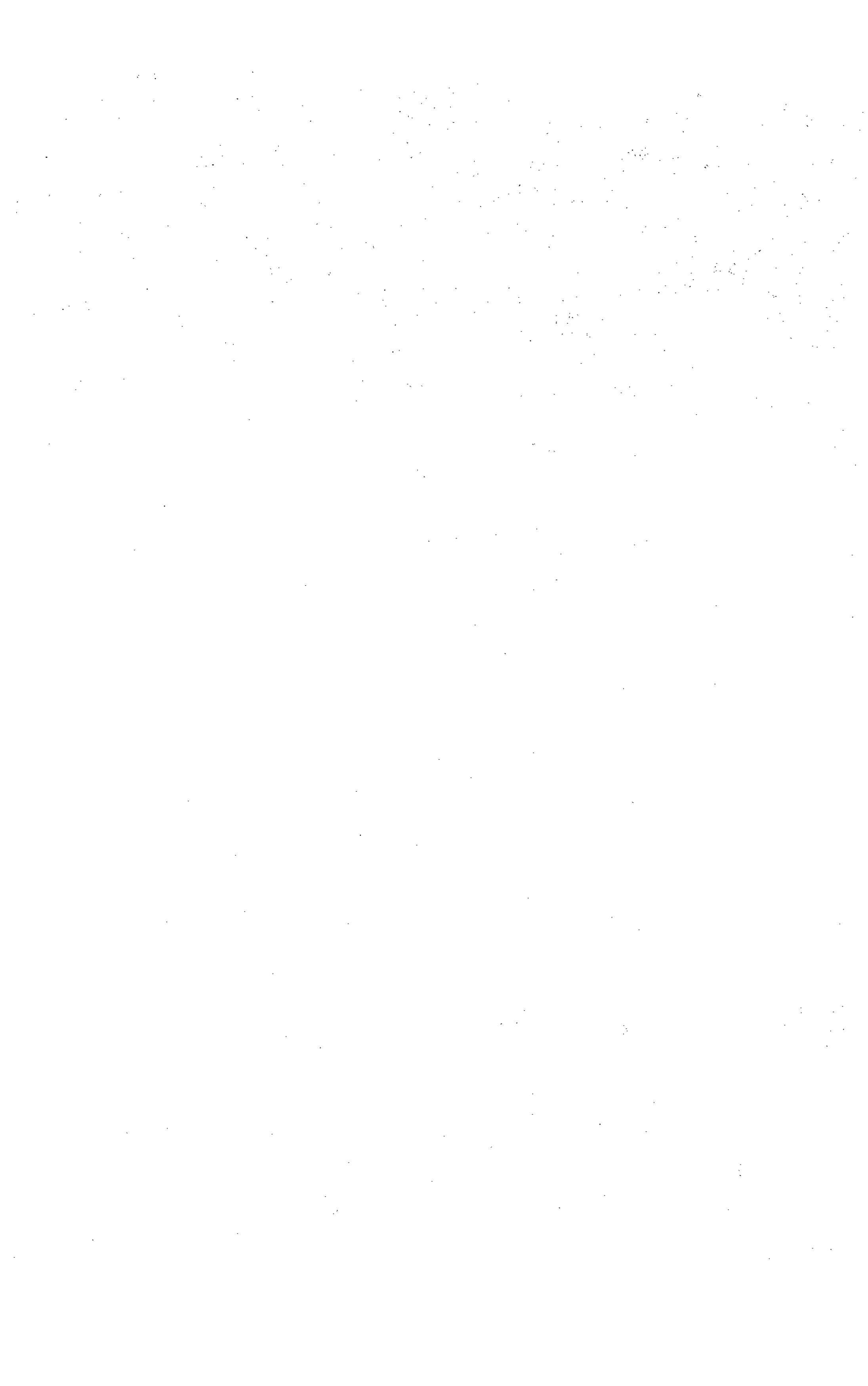

الفصل الرابع

الضعف العلمي

وهذه خصلة تمكنت من السقاف - هداه الله - فلازمته ملازمة الظل لشخصه، فما من علم تكلم فيه إلا وبان للقارئ جهله وانكشف عواره، «وعلى نفسها براقش تجني» وشواهد ذلك كثيرة، وفي فنون متنوعة.

ففي علوم الحديث - ستجده أيها الأخ - :

جاهلاً بكيفية صياغة التخريج وإيراد المصادر، ولا يعرف متى يُقبل الجرح ومتى لا يُقبل، بل عد أموراً ليست من الجرح جرحاً، ولا يعرف مصطلحات العلماء في كتبهم وألفاظهم، وإليك الأمثلة :

المثال الأول : استنكاره أن أبا زرعة لا يروي إلا عن ثقة!

في (ص ٢١٤) من تعليقه على «دفع شبه التشبيه»، قال - مستدركاً على الشيخ محمد ناصر الدين الألباني قوله «إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن ثعلبة، وهو السدوسي البصري، روى عنه جمع من الحفاظ والثقات، ومنهم أبو زرعة الرازي وهو لا يروي إلا عن ثقة، ولذلك قال الحافظ : صدوق» ا.هـ كلام الشيخ محمد الألباني - :

«قلت : كلا ليس هذا الإسناد صحيحاً وعلى كلامه مؤاخذات :

أ - محمد بن ثعلبة : جرحه أبو حاتم، فقال عنه : «أدركته ولم أكتب عنه» انظر «الجرح والتعديل» (٧/ ٢١٨) و «التهذيب» (٩/ ٧٥).
فكيف يصح بعد ذلك إسناده ؟!!

ب - وقوله عن ابن ثعلبة هذا : (روى عنه جمع من الحفاظ والثقات) في سبيل توثيقه غلط فاحش وخطأ فاضح !! وكأنه نسي أنه قال في «ضعيفته» (٢/ ٢٨٣) :
«من أجل ذلك قالوا في علم المصطلح : وإذا روى العدل عمن سماه لم يكن تعديلاً عند الأكثرين، وهو الصحيح . . .» ا.هـ كلام حاطب الليل بحروفه.

ج - وقوله بعد ذلك (ومنهم أبو زرعة الرازي وهو لا يروي إلا عن ثقة) فجوابه : هذا باطل من القول !! فقد روى أبو زرعة عن رجال ضعفهم هذا الحاطب !! المتناقض !!

فممن روى عنهم أبو زرعة : عبد العزيز بن عبد الله الأويسي كما في ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٦٦) وقد قال عنه هذا المتناقض !! في «ضعيفته» (٢/ ٨٧) بعدما أقرَّ البيهقي على تضعيفه :
«قلت : وشيخ الأويسي ابن لهيعة ضعيف أيضاً» ا.هـ

وكذلك ممن روى عنهم أبو زرعة الرازي صفوان بن صالح، وقد وصفه هذا المتناقض !! في «صحيحته» (٤/ ٥٠٢) بأنه : مدلس !! وإنني أترك ههنا غير ما ذكر من تناقضات المتناقض !! المشار إليه خوف الإطالة ولعلي أن أذكرها في موضع آخر وبالله تعالى التوفيق ا.هـ كلامه - هداه الله -.

أقول : يا سقاف من قال لك : إن عدم الكتابة عن الشخص تعد جرحاً مطلقاً ؟!! إن هذا الكلام ينبئ عن جهلك ! فقد علم الطلاب أن المحدثين قد يتركون الحديث عن أناس لنوع شبهة بلغتهم لا توجب رد

أخبارهم، وإليك أمثلة ذلك :

قال أبو عبيدة الحداد : ثنا شعبة يوماً عن رجل بنحو من عشرين حديثاً، ثم قال : امحوها، قال، قلنا له : لم؟ قال : ذكرت شيئاً رأيته منه، فقلنا : أخبرنا به أي شيء هو؟ قال : رأيته على فرس يجري ملء فروجه.

وقال محمد بن جعفر المدائني، قيل لشعبة : لم تركت حديث فلان؟ قال : رأيته يركض على برذون، فتركت حديثه.

وقال جرير : رأيت سماك بن حرب يبول قائماً، فلم أكتب عنه.

قال شعبة : قلت للحكم بن عتيبة : لِمَ لم ترو عن زاذان؟ قال : كان كثير الكلام.

وغير ذلك[1].

وفي ترجمة عطاء بن أبي رباح من الميزان[2] :

قال علي بن المديني : كان عطاء بأخرة قد تركه ابن جريج وقيس بن سعد. قلت - القائل الذهبي - : لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثَبتٌ رَضِيّ ا. هـ. كلام الذهبي.

ثم أقول - ثانية - للسقاف : فهل قول الحافظ ابن حجر عن محمد بن ثعلبة «صدوق» غلط فاحش وخطأ فاضح؟!!

فإن قلتَ : لا ...

قلتُ : إن أدلة الحافظ على قوله السابق هي أدلة الشيخ الألباني، ومن قرن قول الحافظ في «التقريب» بما نقله عن الحفاظ في «التهذيب» تبين له ذلك واضحاً جلياً والله أعلم.

---

(١) انظر : (الكفاية للخطيب البغدادي ص ١٨١-١٨٦).

(٢) (٣/ ٧٠).

ثم ليس في قول العلامة الألباني رحمه الله عن ابن ثعلبة صدوق ما يناقض قوله: «من أجل ذلك قالوا في علم المصطلح، وإذا روى العدل عمن سماه لم يكن تعديلاً عند الأكثر، وهو الصحيح...»؛ لأن قوله هذا فيمن جرح كما هو واضح عند النظر في أسماء من أوردهم في الموضع نفسه ولم يكن الراوي عنه إماما من المتثبتين الذين لايروون إلا عن ثقة.

أما قوله - رحمه الله - في ابن ثعلبة: «روى عنه جمع من الحفاظ والثقات ومنهم أبو زرعة...» فهو فيمن روى عنه أئمة حفاظ، عرفوا بأنهم لا يروون إلا عن ثقة، فرواية هؤلاء تقوية للراوي، لا سيما إذا لم يرو ما ينكر عليه.(١)

ثم تأمل أخي القارئ قول السقاف: «هذا باطل من القول» تعقيباً على قول الشيخ الألباني: «أبو زرعة الرازي وهو لا يروي إلا عن ثقة»(٢) تعلم حقيقة علم السقاف في هذا الفن!

ثم أراد أن يدلل على نقض قول الألباني في أن أبا زرعة «لا يروي إلا عن ثقة» فذكر رجلين زعم أنهما ضعيفان:

الأول: عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، وهو ثقة بالاتفاق ولم يخالف إلا أبو داود فيما نقله عنه الحافظ في «التهذيب» من سؤالات الآجري أنه قال: ضعيف، وهو قول إن صح فهو معارض بأقوال غيره من النقاد، لكن نقل المزي في «تهذيب الكمال» من سؤالات

---

(١) قال الإمام الذهبي في ترجمة مالك بن الخير: «وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم. والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح» ا.هـ. ميزان الاعتدال (٣/ ٤٢٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في ترجمة داود بن حماد بن فرافصة البلخي من «لسان الميزان» - بعد أن قال ابن القطان: حاله مجهول -: «قلت: بل هو ثقة فمن عادة أبي زرعة أن لا يحدث إلا عن ثقة» (٢/ ٤١٦).

الآجري أن أبا داود قال عنه «ثقة» وهذا هو الصحيح[١]. لذا قال الخليلي : «ثقة متفق عليه» يعني في عدالته[٢].

أما الثاني : فهو صفوان بن صالح.

قال السقاف - عنه - : وكذلك ممن روى عنهم أبو زرعة الرازي صفوان بن صالح، وقد وصفه هذا المتناقض !! في «صحيحته» (٤/ ٥٠٢) بأنه «مدلس». ثم وضع علامتي تعجب !!

أقول : يا سقاف لا تعجب بل نحن حق لنا أن نتعجب، كأنك لا تدري أن الثقة قد يدلس !!

وإليك - أخي القارئ - أقوال الحفاظ في صفوان بن صالح :

قال أبو حاتم : صدوق.

وقال أبو داود : حجة.

وقال الترمذي : هو ثقة عند أهل الحديث.

ووثقه مسلمة بن قاسم.

وقال أبو علي الغساني : ثقة.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : كان ينتحل مذهب أهل الرأي.

وقال الذهبي : الحافظ المحدث الثقة[٣].

---

(١) قال الأستاذ المحقق بشار عواد - معلقاً على هذا الموضع -: «قلت: قد تقدم نقل المؤلف أن أبا داود - فيما نقله الآجري - قد وثقه، وهو الذي يتفق مع أقوال الآخرين، والله أعلم، وقد وثقه الحافظان الذهبي وابن حجر، وهو كما قالا، وما أظن ما نقله ابن حجر يصح» ا.هـ. من تعليقه على تهذيب الكمال (١٨/ ١٦٣).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في ترجمة عباس بن محمد الدوري - بعد أن نقل عن الخليلي «متفق عليه» -: «يعني في عدالته، وإلا فالشيخان لم يخرج له واحد منهما» ا.هـ تهذيب التهذيب (٥/ ١٣٠)، وانظر مقدمة محقق الإرشاد (١/ ٥٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧٥).

وقال ابن حجر : ثقة وكان يدلس تدليس التسوية[١].

وبهذا نعلم أن تمثيل السقاف بالأويسي وصفوان بن صالح غير صحيح، وهو دال على خذلان الله له، وهتك ستره ؛ لأن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة. وقانا الله مساوئ الأخلاق ورزقنا مكارمها. آمين يا رب العالمين.

المثال الثاني : جهله بـ «علم تخريج الأحاديث»!

في مسودته : «أقوال الحفاظ المنثورة لبيان وضع حديث رأيت ربي في أحسن صورة» قال في تخريج الحديث المذكور : «رواه الترمذي في سننه (٥/ ٣٦٦) وحسنه والخطيب البغدادي في تاريخه (٨/ ١٥٢) وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ١٢٥) والطبراني في الكبير (١/ ٣١٧) وأورده الحافظ السيوطي في كتابه اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (١/ ٣١) وذكر أن في سنده حماد بن سلمة . . . ا.هـ المراد نقله.

أقول : وبالرجوع إلى المصادر المذكورة نجد أن الترمذي أخرجه من حديث ابن عباس، والخطيب أخرجه من حديث أبي عبيدة، وابن الجوزي أخرجه من حديث أم الطفيل، والطبراني أخرجه من حديث أبي رافع، والسيوطي أورده من حديث أنس.

وهذا الخلط في تخريج الحديث يدل على جهله بأسهل علوم الحديث «علم التخريج» !

فماذا سيكون علمه إذا بسائر علوم الحديث كدراسة الأسانيد، والجرح والتعديل والعلل ؟!

---

(١) التقريب (١/ ٣٦٨).

وبهذا تعلم - أخي القارئ - على ماذا بنيت مسودته المسماة بـ «تناقضات الألباني» !!

المثال الثالث: إعلاله حديثاً في صحيح مسلم بحديث في مسند البزار!

قال في «إلقام الحجر» (ص ٤٦) : «وأما حديث مسلم: «أبي وأباك في النار» فهو شاذ بهذا اللفظ وقد رواه البزار وغيره بسند على شرط الشيخين من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه مرفوعاً بلفظ: «حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار» بدل «أبي وأباك في النار»...

وقال (ص ٧٣) : «إن هذا الحديث حديث «أبي وأباك في النار» ورد عند البزار (كشف الأستار ١/ ٦٥) بسند أصح من سند مسلم، أو على الأقل صحيح بلفظ لاشذوذ فيه وهو قوله ﷺ فيه: «حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار» بدل: «أبي وأبوك في النار» وهي تورية لملاطفة قلب الرجل إن صح ذلك» ا.هـ

أقول: إن العجب لا ينقضي من صنيع السقاف يعلل حديثاً في كتاب اتفق على صحة ما فيه سوى أحرف يسيرة بحديث في مسند البزار وهو مسند معلل ألف لبيان علل الأحاديث، وهذا لا يخفى على صغار طلاب هذا الشأن، ولمريدي السقاف أسوق كلام العلماء في مسند البراز ليتحققوا من جهل شيخهم !

- قال الخطيب: «صنف المسند وتكلم على الأحاديث وبين عللها»(١).

(١) تاريخ بغداد (٤/ ٣٣٤).

- وقال السمعاني : «صنف المسند وتكلم على الأحاديث وبين عللها»[(١)].

- وقال ابن خير الأشبيلي : «مسند أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار البصري في حديث النبي ﷺ بعلله والكلام عليه في نيف وخمسين جزءاً».

- وقال الذهبي : «الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري صاحب المسند الكبير المعلل»[(٢)].

وقال في (سير أعلام النبلاء) : «صاحب المسند الكبير، الذي تكلم على أسانيده»[(٣)].

- وقال ابن كثير : «يقع في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد»[(٤)].

- وقال الكتاني : «وله مسندان، الكبير المعلل وهو المسمى بالبحر الزخار يبين فيه الصحيح من غيره، قال العراقي : ولم يفعل ذلك إلا قليلاً إلا أنه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه . . .»[(٥)] ا.هـ

إذا تقرر هذا فاعلم أن الحديث أخرجه البزار من طريق يزيد بن هارون، قال : أنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه أن أعرابياً أتى النبي ﷺ، فقال : يا رسول الله ! أين أبي ؟ فقال : «في النار» قال : فأين أبوك ؟ قال: «حيث مررت بقبر كافر فبشره بالنار».

---

(١) الأنساب (٢/ ١٩٥).
(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٣).
(٣) (١٣/ ٥٥٤).
(٤) اختصار علوم الحديث (ص٦١) مع الشرح المسمى «الباعث الحثيث».
(٥) الرسالة المستطرفة ص ٥١.

وغرضه بيان علته، قال - رحمه الله - : «لا نعلم روى هذا إلا سعد، ولا عن إبراهيم إلا يزيد».

وهذه العبارة لم يذكرها السقاف لعدم إدراكه أهميتها، وهي مهمة عند من له معرفة بعلم العلل؛ لأنها تفيد تفرد يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد بهذا اللفظ، ويزيدُ عبارة البزار وضوحاً ما قاله أبو حاتم عندما سأله ابنه عن الحديث كما في علله قال:

كذا رواه يزيد وابن أبي نعيم، ولا أعلم أحداً يجاوز به الزهري غيرهما، إنما يروونه عن الزهري قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ. والمرسل أشبه[1] ا. هـ.

وقال الدار قطني:

يرويه محمد بن أبي نعيم والوليد بن عطاء بن الأغر عن إبراهيم بن سعد، وغيره يرويه عن إبراهيم بن سعد عن الزهري مرسلاً، وهو الصواب[2] ا.هـ.

إذاً رواية من وصله بلفظ «إذا ما مررت بقبر كافر فبشره بالنار» رواية معلولة، والصواب فيها الإرسال، فمن قدمها على رواية الصحيح! فقد فضح نفسه وأبان للناس عن جهله. فنعوذ بالله من انتحال المبطلين، وترؤس الجاهلين.

- المثال الرابع: زعمه أن قولهم في الحديث: «ألفاظه مختلفة» يعني وصف الحديث بالاضطراب!

وبناء على هذا الزعم الفاسد والجهل الفاضح عقد في مسودته «تنقيح الفهوم» التي حاول فيها جاهداً أن يرد حديث الجارية باباً

(١) (٢/٢٥٦ - برقم: ٢٢٦٣).

(٢) (٤/٣٣٤-٣٣٥ - برقم: ٦٠٧).

بعنوان: «تصريح بعض الأئمة من الحفاظ والمحدثين باضطراب حديث الجارية» فنقل فيه عن عدد من العلماء منهم جهمي العصر والذي يعنينا هنا ما نقله عن البزار وابن حجر، **قال - هداه الله** - :

«٢- الإمام الحافظ البزار:

لقد صرح الإمام البزار باضطراب الحديث أيضاً في مسنده، فقال: بعد أن روى الحديث من طريق من طرقه (كما في كشف الأستار ١/ ١٤) : «وهذا قد روي نحوه بألفاظ مختلفة» ا.هـ. المراد نقله (ص٢١).

أقول: ليس في كلام البزار ما يدل على أن الحديث مضطرب، غاية ما فيه بيان مخالفة لفظ الحديث الذي ساقه - حديث ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: أتى رجل النبي ﷺ، فقال: إن على أمي رقبة، وعندي أمة سوداء فقال ﷺ «ائتني بها» فقال لها رسول الله ﷺ: «أتشهدين أن لا إله إلا الله وأني رسول الله» قالت: نعم. قال «فأعتقها» - لباقي الأحاديث، ولا شك في هذا.

ولكن هل يكفي مجرد الاختلاف في وصف الحديث بالاضطراب أم لا بد من تساوي الطرق المختلفة في القوة بحيث لا يمكن الترجيح بينها ؟

الجواب: الثاني، وهذا لا يخفى على صغار طلاب العلم، والسقاف نفسه نقل في مسودته آنفة الذكر (ص ٢٠) تعريف المضطرب عند النووي: «هو الذي يُروى على أوجه مختلفة متقاربة، فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ راويها أو كثرة صحبته المروي عنه أو غير ذلك فالحكم للراجحة، ولا يكون مضطرباً.

والاضطراب يوجب ضعف الحديث، لإشعاره بعدم الضبط ويقع

في الإسناد تارة وفي المتن أخرى، وفيهما من راوٍ أو جماعة».

فهل نسي السقاف هذا التعريف وليس بين الموضعين إلا صفحة أم تناسى أم لم يفهم مرادهم؟!!

ثم قال - هداه الله - :

«٣- الحافظ ابن حجر العسقلاني :

صرح الحافظ ابن حجر باضطرابه أيضاً إذ قال في «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٢٣) ما نصه : «وفي اللفظ مخالفة كثيرة» ا.هـ.

أقول : وبالمقابلة بالأصل المنقول منه نجد أن هذا السقاف وقع في فضيحة أكبر من سابقتها ؛ إذ إن جهله قاده إلى بتر كلام ابن حجر ليكون صريحاً في الدلالة على زعمه !

فإلى قراء السقاف أسوق كلام الحافظ، قال - رحمه الله - : «ورواه الحاكم في المستدرك من حديث عون بن عبد الله بن عتبة حدثني أبي عن جدي فذكره، وفي اللفظ مخالفة كثيرة، وسياق أبي داود أقرب إلى ما ذكره المصنف، إلا أنه ليس في شيء من طرقه خرساء» ا.هـ كلام الحافظ.

ومنه يتبين أن قوله : «وفي اللفظ مخالفة كثيرة» أي : في لفظ الحاكم مخالفة كثيرة لِمَا ذكره الرافعي في الشرح الكبير لا أن الحديث روي بألفاظ مختلفة تدل على اضطراب الرواة فيه وهو ما فهمه السقاف وحاول تأكيده بصنيعه المشين !

ولذا قال الحافظ عقب كلامه السابق مباشرة : «وسياق أبي داود أقرب إلى ما ذكره المصنف» أي الرافعي.

وقد حكم الحافظ في (الفتح) على الحديث بالصحة، فقال : «وهو حديث صحيح أخرجه مسلم»[1] ا.هـ مما يؤكد جهل السقاف

(١) (١٣/ ٣٥٩).

وكذبه على الحافظ !

أما كون الحافظ صرح بأنه لا يجوز اعتقاد (الأين) في حق المولى سبحانه وتعالى فلا يضرنا بعد أن أجازه حبيبنا وقدوتنا محمد ابن عبدالله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه. قال الإمام الذهبي - عقب الحديث - :

«ففي الخبر مسألتان :

إحداهما : شرعية قول المسلم : أين الله ؟

وثانيهما : قول المسئول : في السماء .**فمن أنكر هاتين المسألتين فإنما ينكر على المصطفى ﷺ»[1] ا.هـ.**

- المثال الخامس : تفسير عبارات الأئمة النقاد الأوائل بما اصطلح عليه المتأخرون !

ففي (ص ٩) من مسودته «تنقيح الفهوم العالية» استل من ترجمة هلال ابن أبي ميمونة[2] في «تهذيب الكمال» قول أبي حاتم : شيخ يكتب حديثه. وقول النسائي : ليس به بأس.

ثم قال - بعد ذلك - : «أقول : وهذه الألفاظ صريحة منهم بأنه في أدنى مراتب التوثيق والتعديل، فقد قسم المحققون من الحفاظ مراتب التعديل إلى ستة وبعضهم إلى خمسة ؛ قال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٠٩) : «مراتب التعديل وهي ست» ثم قال (ص ١١٣) : «ويلي هذه المرتبة خامسة، وهي قولهم : ليس به بأس أو لا بأس به .. وتلا هذه المرتبة خامسة، وهي قولهم : ليس به بأس ولا بأس به .. وتلا هذه المرتبة سادسة، وهي : محله الصدق...

---

(١) العلو ص ٢٦.

(٢) وقد تقدم (ص ٥٥) بتره لكلام يعقوب الفسوي في هلال هذا!!

وكذا شيخ وسط أو وسط فحسب أي بدون شيخ أو شيخ فقط» انتهى مختصراً.

فعلى هذا يكون حديث هلال بن أبي ميمونة حسناً لا صحيحاً . . .» ا.هـ. المراد.

أقول : مـمـا يعلمه صغار طلاب علم الحديث أن ترتيب وتنسيق مصطلحات الجرح والتعديل لم يكتمل إلا في فترة متأخرة عن القرون الثلاثة، وإن كانت بداياته ظهرت على يد الإمام ابن أبي حاتم.

ومما يعلمه صغار الطلاب - أيضاً - أن بعض الأئمة كانت لهم اصطلاحات يطلقونها على معان تخالف الظاهر منها، بل قد تجد الواحد منهم يطلق الكلمة يريد بها أكثر من معنى تحدده قرائن يعرفونها.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة : «وصدرت منهم - أي المحدثين - هذه الألفاظ قبل توحُّدِ المصطلحات الحديثية واستقرارها، الذي يمكن تحديده تقريباً بالقرن الرابع وما بعده، كان الحافظ الناقد منهم يقولها في الراوي، بحسب ما يتراءى له من حاله، تبعاً لمعرفته بأحاديثه، ونقده مروياته، وتبيُّنه فيه قوة العدالة والضبط أو الضعف فيهما.

وقد رتبها ونسقها الحافظ ابن أبي حاتم - ولد سنة ٢٤٠هـ، ومات سنة ٣٢٧هـ - بعض التنسيق، في «كتاب الجرح والتعديل» (١/ ١ : ٣٧)، ثم نسقها المتأخرون من أهل القرن الرابع وما بعده في مراتب متجانسة للتعديل، ومراتب متجانسة للتجريح، وذكروها منسقة بعضها إثر بعض في المرتبة الواحدة، إفادة منهم أن بين اللفظ السابق واللاحق تغايراً يقل أو يكثر أو يضعف أو يقوى.

وهذا التنسيق والتوحيد في المصطلحات، الذي قام به المتأخرون - رحمة الله عليهم - يعتبر مدلوله في ألفاظ المتأخرين،

ولا يمكن أن ينفي التباين أو التغاير الذي وقع في عبارات المتقدمين؛ لأنها أقوال قيلت وسجلت، وحفظت ونقلت كما هي، وغدت من التاريخ الذي يحفظ وينقل دون تصرف فيه.

ومن أجل ذلك كانت معرفة (ألفاظ الجرح والتعديل) ومصطلحاتهم فيها أيضاً - ومعرفة قائليها -، أمراً مهماً جداً، فإنها هي عماد الجرح والتعديل، ومعيار الحكم على الرواة، ومدار تصحيح الأحاديث أو تضعيفها بالجملة، ومن هذا المقام يتوجه لزوم الاهتمام بها، لما لها من عظيم الأهمية وكبير الأثر»[1].

أقول: فمن الخطأ أن تفسر أقوال الأئمة الأوائل بما استقر عليه الاصطلاح عند المتأخرين، ومن فعل ذلك فقد أبان لنا عن جهله، وسيقع في خطأ فاحش؛ يظهر في تخطئة الأئمة والاستدراك عليهم تارة، وفي تقويلهم ما لا يريدون تارة، وهذا ما وقع للسقاف - هداه الله - فقد فسر قول النسائي (ت سنة ٣٠٣هـ): «ليس به بأس» بما استقر عليه الاصطلاح عند السخاوي (ت سنة ٩٠٢هـ) من أنها تدل على «أدنى مراتب التوثيق والتعديل» وهذا تقويل للنسائي ما لا يريد، فإن المتتبع لإطلاقات النسائي هذه الجملة يتبين له أنها مرادفة لقولهم «ثقة» والحقيقة أن هذا استعمال سائد في كلام الأئمة المتقدمين.

قال الشيخ أبو غدة - تعليقاً على كلام اللكنوي حول استعمال ابن معين هذه الجملة بمعنى ثقة -: «ثم إنه لا خصوصية لابن معين بهذا الاستعمال كما يفيده صنيع المؤلف، **بل هو تعبير شائع في كلام المتقدمين، أمثال ابن معين من أهل المائة الثالثة**: كابن المديني، والإمام أحمد، ودحيم، وأبي زرعة الرازي، وأبي حاتم الرازي،

(١) هامش (الرفع والتكميل) ص ١٢٩.

ويعقوب بن سفيان الفسوي، وغيرهم»[١].

وأما عبارة أبي حاتم فليست من التضعيف وإن لم تكن عبارة توثيق؛ ولذا لم يورد الحافظ الذهبي في كتابه «الميزان» الذي جمعه فيمن تكلم فيه، من قيلت فيه هذه العبارة، قال - رحمه الله - : «فقوله - يعني أبا حاتم - هو شيخ، ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك. ولكنها أيضاً ما هي بعبارة توثيق. وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة. ومن ذلك قوله: يكتب حديثه، أي ليس بحجة»[٢].

ثم هو متعنت، قال الذهبي: «إذا وثَّق أبو حاتم رجلاً فَتَمَسَّكْ بقوله؛ فإنه لا يُوَثِّق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لَيَّن رجلاً أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقَّفْ حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثَّقَه أحدٌ فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم، فإنه مُتَعَنِّتٌ في الرجال، قد قال في طائفة من رجال «الصحاح»: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك»[٣].

ولذا لم تكن هذه العبارة مزحزحة لهلال عن رتبة الثقة عند الحافظين المطلعين على أقوال النقاد الأوائل: الذهبي وابن حجر.

فقد صدر الأول ترجمة هلال في كتابه «السير» بقوله: «ثقة مشهور» وقال الثاني في «التقريب»: «ثقة».

وهو قول الأئمة الأوائل، فقد قال الدارقطني ومسلمة بن قاسم: ثقة وقال يعقوب بن سفيان: هلال ثقة حسن الحديث يروي عن عطاء بن يسار أحاديث حساناً، وحديثه يقام مقام الحجة.

وبهذا نقول للسقاف بحق ما قاله لأحد المشايخ بالباطل: «وبان

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٢) الميزان (٢/ ٣٨٥ - ت: ٤١٧٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٠).

أنه من أبعد الناس عن علم الجرح والتعديل الذي يؤهله لأن يخوض في علم العقائد وفنون التوحيد»[١] والله المستعان.

- المثال السادس: جهله بسيرة أبي الحسن الأشعري- الذي ينتسب إليه كذباً وزوراً - وتاريخ رجوعه عن مذهب المعتزلة !

ففي مسودته «تهنئة الصديق المحبوب» (ص ١٤) حاول القدح في ثبوت النقل عن الإمام أبي العباس بن سريج - إمام الشافعية في

---

(١) جهل أهل الكلام أئمة السقاف الذين يعول عليهم في العقائد بعلم الحديث حقيقة يعترف بها أتباعهم، فمن ذلك:
قول الكوثري في «تأنيب الخطيب» (ص ٩): «وربما يعذر أمثال عبد الملك بن الجويني والغزالي والرازي ممن لا شأن لهم في نقد الروايات إذا اغتروا بتخريج أبي نعيم والبيهقي..».
وقال - أيضاً - في كتابه «إحقاق الحق بإبطال الباطل» (ص ٣): «... فإمام الحرمين والغزالي والرازي لا يتعمدون الكذب فيما يكتبون - فيما أرى - لكن من جهل أدلة الأحكام في المسائل الخلافية، وبعد عن معرفة الحديث والتاريخ وما إلى ذلك من العلوم، التي لا بد من معرفتها لمن يريد السباق في هذا الميدان إذا خاض في مثل هذا المطلب تعويلاً على يده في النظر فقط، هاج وماج ظناً بالأخبار الكاذبة أنها صادقة، وفضح نفسه بسوقه الأكاذيب والتقاطه الساقطات، فيهوي في هوة الجهل والخذلان، فيصدق فيه المثل «على نفسها جنت براقش»» ا.هـ.
وذكر هذه الحقيقة - أيضاً - شيخ السقاف عبد الله بن الصديق الغماري في كتابه «بدع التفاسير» (ص ١٧٦) - عند كلامه على تفسير الرازي - فقال: «كما يؤخذ عليه - أيضاً - أنه قد يقرر في الآية معنى صح الحديث فيها بخلافه، وعذره في هذا أنه لا يعرف علم الحديث» ا.هـ.
قلت: وهذا الأمر كان عاماً حتى في متقدمي أصحابهم الذين هم أحسن حالاً من هؤلاء المتأخرين فالباقلاني - مثلاً - لجهله بعلم الحديث نسب حديث النواس بن سمعان مرفوعاً «إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماوات منه رجفة شديدة..» إلى مسلم، (انظر الإنصاف ص ١١٧) وهو ليس في كتاب من الكتب الستة مطلقاً.
ليعلم القارئ الكريم مبلغ علم هذه الطائفة في أصل من أصول الدين لا يتم الشرع إلا به، فهل ستصح عقيدة من كانت هذه حالهم !!

زمانه - في تبديع الأشعرية، فذكر مقدمات باطلة ظنها أدلة دامغة !!
ليتوصل إلى أن ابن سريج مات قبل أن يتحول الأشعري عن المذهب المعتزلي - فقال : «اعلموا أن ابن سريج لم يقل هذا، وذلك لأن ابن سريج مات قبل الأشعري بـ (٢١) سنة، وأبو الحسن الأشعري عاش (٦٤) سنة، ولما مات ابن سريج كان عمره (٤٣) سنة ولم يظهر إذ ذاك مذهب الأشعرية بعد، لأنه كما تواتر عنه أنه صحب الجبائي يدرس عليه ويتعلم ويأخذ عنه (٤٠) سنة، وهو خاله، وكم كان عمره لما بدأ بالأخذ عنه؟ ربما كان عشر سنوات أو ثمانية مثلاً فيستحيل إذ ذاك أن يدرك ابن سريج الأشاعرة حتى يقول ما نقله سفر عنه بواسطة ابن قيم الجوزية !!».

ثم كتب في الحاشية زيادة في الإيضاح لأتباعه : «توفي ابن سريج سنة (٣٠٣) . . . وولد الأشعري سنة (٢٦٠) وقيل (٢٧٠) . . . فيكون عمره عند موت ابن سريج على القول الأول (٤٣) وعلى الثاني (٣٣) وهذا مما يؤكد عدم إدراك ابن سريج للأشعرية تأكيداً مبرماً لا مجال للشك فيه».

أقول : يا سقاف لا تتعجب، بل نحن حق لنا أن نتعجب من صنيعك هذا واعتمادك على مقدمات هي في الحقيقة واهيات، لتتوصل بها إلى هذا الزعم المفترى، الدال على جهلك بحقيقة من تنتسب إليهم ! ولو أنك قرأت كتب أسلافك قبل أن تتطفل على ردود أئمتنا أهل السنة عليهم لكنت بعيداً عن هذه الفضائح.

وبيان جهلك من وجوه :

الأول : تعلم وأعلم يا سقاف أن وفاة الجبائي «سنة ثلاث وثلاث مئة» وهي السنة التي تزعم أن ابن سريج توفي فيها. ومناظرة

الأشعري للجبائي شيء لا يخفى على طلاب العلم، فما الذي يمنع ابن سريج أن يرد عليه كما ناظره الجبائي !

الثاني : أن الخبير بالأشعري ومذهبه الحافظ ابن عساكر قال في كتابه (تبيين كذب المفتري) : «وذكر أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي أن أبا الحسن الأشعري مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وقال بعض العصريين مات سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة، وهذا القول الأخير لا أراه صحيحاً. والأصح أنه مات سنة أربع وعشرين، وكذلك ذكر أبو بكر بن فورك، **فيكون التاريخ سنة ثلاثمائة لرجوعه إلى مذهب أهل السنة** لا للوقت الذي فيه هلك، وكان رجوعه في حياة الجبائي أبي علي وجداله إياه بعد رجوعه من الأمر الجلي، وكانت وفاة الجبائي كما ذكر بعض أهل الإتقان في سنة ثلاث وثلثمائة في شعبان»[١].

الثالث : أن وفاة ابن سريج سنة ست وثلاثمائة، وهذا بالاتفاق، وأما ما رواه الحاكم، قال : سمعت حسان بن محمد يقول : كنا في مجلس ابن سريج سنة ثلاث وثلاث مئة، فقام إليه شيخ من أهل العلم، فقال : أَبْشِرْ أيها القاضي، فإن الله يبعث على رأس كل مئة سنة من يجدد - يعني للأمة - أمر دينها . . . إلى آخره، وفيه : فمات القاضي أبو العباس تلك السنة. كذا في ترجمة ابن سريج من «سير أعلام النبلاء»[٢].

فهو تصحيف صوابه سنة «ست» نبه عليه الذهبي في كتابه «تذكرة الحفاظ» فقال - عقب ذكر القصة - : «كذا في النسخة سنة ثلاث،

(١) ص ٥٦.
(٢) (١٤/٢٠٢).

وكأنها سنة ست تصحفت»[1].

بل الذهبي نفسه في ترجمة ابن سريج من «السير» قال: «وممن مات في سنة ست مسند بغداد . . .» مما يدل على أنه لم يعتد بما في القصة من التاريخ.

قال ابن السبكي - عقب الحكاية المتقدمة -: «واعلم أن وفاة ابن سريج كانت سنة ست وثلاثمائة بإجماع»[2].

ومن هنا نعلم أن سنة تحول أبي الحسن عن مذهب المعتزلة لن تكون بعد سنة (٣٠٣هـ) بأي حال من الأحوال، وعلى كلام ابن عساكر سنة (٣٠٠هـ) فيكون مراد العلماء أن الأشعري أقام على الاعتزال أربعين سنة أي من مولده، وكان سنة ستين ومائتين وهو الصحيح، وما سواه فغلط. والله أعلم.

ـ المثال السابع: خلطه بين السهروردي المنحل والسهروردي الزاهد الصوفي!

ففي «التنديد» (ص ١٠) قال: «قال - يعني ابن تيمية - في كتابه: «منهاج السنة» (٢/ ٦٢) بعد أن دمج وخلط بعض أئمة الإسلام كالسهروردي وأبي حامد الرازي والآمدي وغيرهم بمن يخالفهم في آرائهم من الفلاسفة كأرسطو طاليس والفارابي وابن سينا...» ثم كتب في الهامش معلقاً بقوله: «علماً بأن السهروردي من علماء أهل السنة والجماعة، وعنه ينقل أكابر الأئمة وعلماء الإسلام العقيدة، فالإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ينقل عنه في الفتح (١٣/ ٣٩٠سلفية دار المعرفة) مذهب السلف الصالح في الصفات، ويقول عقب ذلك،

---

(١) (٣/ ٨١٣).

(٢) طبقات الشافعية ٣/ ٢٥.

قال الطيبي : هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح» ا.هـ. كلامه هداه الله .

أقول : كيف يؤمن على التصحيح والتضعيف، وشرح الحديث من لا يفرق بين أسماء العلماء ولا يعرفهم !

فمن كان هذا شأنه وتلك علومه فسيخلط حين ينسب الأقوال ويُقَوِّل أهل العلم ما لم يقولوه.

فربما يقول القول عالم فيجعله لآخر للاتفاق في الاسم، وهذا ما حصل للسقاف فقد خلط بين السهروردي المنحل المقتول، والسهروردي العالم المحدث، فهاك يا سقاف ترجمة الرجلين، لعلها تكون لجاماً عن الإعجاب بالنفس ورادعاً لك عن الاستطالة على العلماء :

أما المنحل المقتول، فهو يحيى بن حبش بن أميرك السهروردي. قال ابن خلكان : وكان يُتَّهَمُ بالانحلال والتعطيل، ويعتقد مذهب الأوائل اشتهر ذلك عنه، وأفتى علماء حلب بقتله، وأشدهم الزين والمجد ابنا جَهْبَل.

قلت - القائل الذهبي - : أحسنوا وأصابوا.

وقال أيضاً : كان أحمقَ طيَّاشاً مُنحلاً.

قتل في أوائل سنة سبع وثمانين وخمس مئة[١].

أما الآخر فهو الشيخ الإمام العالم القدوة الزاهد العارف المحدث شيخ الإسلام أوحد الصوفية شهاب الدين أبو حفص وأبو عبد الله عمر بن محمد بن عبد الله يصل نسبه إلى أبي بكر الصديق توفي سنة **٦٣٢هـ**[٢] وهو الذي نقل عنه الحافظ ابن حجر اعتقاده.

---

(١) انظر: السير (٢١/ ٢٠٧-٢١١).

(٢) السير (٢٢/ ٣٧٣).

ثم أقول للسقاف : إن كنت محقاً في قولك عن السهروردي : «من علماء أهل السنة والجماعة» فلماذا حذفت كلامه الذي نقله الحافظ من مقدمتك لدفع الشبه[١] ؟!

وهو قوله : «قال الشيخ شهاب الدين السهروردي في «كتاب العقيدة» له : أخبر الله تعالى في كتابه وثبت عن رسوله : الاستواء والنزول والنفس واليد والعين فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل، إذ لولا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى، قال الطيبي : هذا هو المذهب المعتمد، وبه يقول السلف الصالح» ا.هـ. من الفتح.

ـ المثال الثامن : عدم معرفته الإسفراييني الذي ينقل عنه ابن القيم!

ففي (ص٢٨) من إلقامه نقل كلاماً لأبي المظفر الإسفراييني صاحب «التبصير في الدين» في مسألة الحرف والصوت، ثم إنه استغرب نقل ابن القيم عن الإسفراييني فرام التوفيق فتعذر، وحاوله فتعسر، فلما اعتاص عليه وأبى، أدبر عنه وتولى قائلاً (ص ٢٩) : «ونأمل أن يعرفنا هذا البحاثة من هو الإسفراييني (أبو أحمد) الذي ينقل عنه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية أن كلام الله تعالى حرف وصوت !» ا.هـ. كلامه

أقول : إن المتوسط من طلبة العلم يدرك من هو الإسفراييني صاحب التبصير، والإسفراييني الذين ينقل عنه ابن القيم، فالأول قد عرفه السقاف، أما الثاني فهو الأستاذ العلامة، شيخ الإسلام، أبو حامد، أحمد بن أبي طاهر محمد ابن أحمد الإسفراييني، شيخ الشافعية ببغداد ولد سنة ٣٤٤هـ.

---

(١) انظر: ص ٧٣-٧٤ من هذا الكتاب.

قال ابن الصلاح : وعلى الشيخ أبي حامد تأوّل بعض العلماء حديث : «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها» فكان الشافعي على رأس المئتين، وابن سريج على رأس الثلاث مئة، وأبو حامد على رأس الأربع مئة .

توفي في شوال سنة ٤٠٦هـ[١].

لكن لعلنا هذه المرة نعذر السقاف ؛ لأن هناك خطأ مطبعياً في كنية أبي حامد عمى على السقاف طريق الوصول إلى ترجمة هذا الإمام، عالم الشافعية في زمانه.

المثال التاسع : زعمه أن السلف ليس لهم مذهبٌ واحدٌ في العقيدة !

ففي مسودته «تهنئة الصديق» (ص٥٧)، قال : «فمن قال : إنني على مذهب السلف في الصفات والتوحيد كذبناه، وقلنا له : لم يكن للسلف مذهب واحد في هذه الأمور فما ادعاؤك بأنك على «مذهب السلف» إلا خدعة تصيد بها عقول البسطاء وتحاول أن تأسرهم بها !! فلنكن على حذر من ذلك !!» ا.هـ.

أقول : هذا هراء يعرف صغار الطلاب بطلانه، فإن أتباع السلف والمخالفين لهم متفقون على أن للسلف مذهباً واحداً، وإن اختلفوا في فهم طريقتهم.

ويكفينا في هذا المقام المقولة المشهورة على لسان أئمة السقاف : طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم !

وقولهم الآخر : طريقة السلف التفويض، وطريقة الخلف التأويل!

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩٣).

وممن نص على نحو هاتين العبارتين شيخ السقاف عبدالله الغماري، فقد قال - عند كلامه على الاستواء - : «ثم اختلفوا - بعد ذلك - :

فذهب **السلف** إلى التفويض، فقالوا: استوى استواء يليق به، ونكل تعيين المعنى إليه سبحانه وتعالى[(١)].

وذهب **الخلف** إلى التأويل، فقالوا: معنى استوى: استولى»[(٢)].

وقال أحمد الغماري - عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ - : «أما الأشعرية فأنكرت أن تكون لله يد بالمرة، فهم أظلم منهم، وزعموا أن من قال لله يد وعين وقدم مشبه ومجسم، وحرفوا معنى قوله تعالى ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ وفي ذين ونحوهما بالحفظ والقدرة - قال - **وهو خلاف الحق ومذهب السلف**، فكانوا في ذلك أعلم من الله الذي أثبت ذلك لنفسه على المعنى الذي أراده، لا على معنى الجارحة الذي فهمه الأشعرية وغيرهم من المؤولة، وضل من قال: قدرتاه مبسوطتان»[(٣)].

وتجد من هو إمام في التأويل يعترف بأن للسلف مذهباً واحداً

---

(١) هذا ما ينسبه كثير من المتأخرين للسلف، وهو ليس مذهباً لهم، بل هو مذهب فاسد شر من مذهب أهل التأويل؛ لما يترتب عليه من القول بأن المعاني المتبادرة من ظواهر النصوص لا تليق بالله تعالى، بل جعل القول بها من أصول الكفر، ولما يلزم عليه من تجهيل الرسول ﷺ بمعاني تلك النصوص وأصحابه من بعده إلى غير ذلك من المحاذير الشنيعة.

ومذهب السلف الحق هو الإثبات بلا تشبيه، والنفي بلا تعطيل، فالسلف لا يفوضون في معاني الصفات، إنما يفوضون في كيفية الصفات وحقيقتها، فيقولون: لا يعلمها إلا الله.

(٢) «جواهر البيان في تناسب سور القرآن» (ص٣٥) ثم رد هذا التأويل وجنح إلى تأويل آخر انظر ص ٢٥٢ من هذا الكتاب.

(٣) الإقليد في تنزيل كتاب الله على أهل التقليد (ورقة ٤٦) كما في «الفتح المبين بالرد على نقد عبدالله الغماري لكتاب الأربعين» (ص٤٧).

بعد أن يقضي عمره في بحار التأويل ودقائقه يبحث ويفتش، ويتعقب من لا يراه، بل ويستنكر على أئمة التأويل الذين يجلهم لتأويلهم صفات دون أخرى !

ومع هذا كله فلا ينسب مذهبه للسلف، بل يعلنها صريحة لا لبس فيها ولا امتراء بعجزه عن وجود حرف واحد عن السلف في التأويل، ويقرر حرمته، كما صرح أبو المعالي الجويني في «العقيدة النظامية» وهو آخر قوليه.

وقد لخص كلامه الحافظ ابن حجر، فقال : «وقال إمام الحرمين في «الرسالة النظامية» : اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر.

فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن.

وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الله تعالى.

والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقيدة أتباع سلف الأمة للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة، فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، **وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع**»[1] انتهى - ثم قال الحافظ - :

«وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث، وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، **فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة**، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة» ا.هـ.

---

(١) انظر: العقيدة النظامية (ص ٣٢-٣٣) ونقل الحافظ بتصرف يسير، فتح الباري (١٣/ ٤٠٧-٤٠٨).

فتأمل تأكيد الحافظ ابن حجر لما قال الجويني تعلم أن العلماء سلفيهم وغيره، يتناقلون مثل هذا الكلام دون نكير حتى طالعنا السقاف مخطئاً أسلافه قبل أن يكون منكراً علينا !

وقد حاول إثبات دعواه هذه فعقد في مقدمته لكتاب «دفع شبه التشبيه» باباً بعنوان: (إثبات التأويل عن السلف) بناه على ما لا يصح إسناداً[١] أو استدلالاً[٢] فأبان لنا عن جهله وفضح نفسه !

- المثال العاشر: زعمه أن تفسير العلماء للنسيان المضاف إلى الله في قوله تعالى ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾ بالترك، يدل على ورود التأويل عن السلف !

وقد طار السقاف فرحاً بهذا المثال فأخذ يكرره ويعيده في تساويده، فذكره في مقدمته «دفع شبه التشبيه» (ص٩وص١٢)، وفي كتابه «التنديد» (ص٣٧)، وفي «إلقام الحجر» (ص٨)،وفي تعليقه على «فتح المعين» (ص٥).

أقول: لو اطلع السقاف على كتب اللغة بل صغارها لعلم أن (النسيان):

- يستعمل عند العرب بمعنى «ضد الذكر والحفظ».
- ويستعمل - أيضاً - بمعنى «الترك».

وهذا أمر معروف عند طلاب العلم من العجم فضلاً عن العرب، فالعجب كل العجب من رجل يكتب بجوار اسمه (القرشي) لا يعلم ذلك !

قال الرازي: «و(النِسْيانُ) **بكسر النون وسكون السين ضِدُّ الذكر والحفظ**. ورجل (نَسْيَانٌ) بفتح النون كثير النسيان للشيء، وقد (نَسِيَ) الشيء بالكسر (نِسْيَانا) و(أَنْسَاهُ) الله الشيء و(نَسَّاه تَنْسِيَةً) بمعنى. و

---

(١) انظر: ص ١٧٩، ١٨٥، ١٨٨ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ص ١٥-٢١، ٣٨، ٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤ من هذا الكتاب.

(تَنَاسَاه) أرى من نَفْسِهِ أنه نَسِيَهُ.

و(النِسيان) أيضاً الترك، قال الله تعالى ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۚ﴾ وقال ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْۚ﴾ ...»[(١)].

فتفسير (النسيان) بمعنى الترك ليس من باب التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، بل هو ظاهر اللفظ، ويقتضيه السياق، ومن زعم أن ظاهر الآية إثبات النسيان بمعنى عدم الحفظ والذكر لكن صُرف هذا الظاهر لتنزيه الله تعالى عنه، فقد لزمه أن يكون ظاهر القرآن كفراً وضلالاً!

ـ المثال الحادي عشر: زعمه أن (أيد) في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ جمع يد!

وقد استدل بهذا المثال في عدة مواضع[(٢)] محتجاً به على نسبة التأويل إلى السلف!

قال السقاف (ص٤٠) من تنديده: «(الأيد): في اللغة جمع يد وهي الكف، وليس كما يشيع بعضهم باطلاً بتلبيس غريب أن (الأيد) في اللغة لا تطلق إلا على (القوة) ليصلوا إلى أن ابن عباس لم يؤول في هذه الآية، فهؤلاء تكذبهم قواميس اللغة، ففي القاموس المحيط للمجد الفيروزأبادي في مادة (يدي) يقول: اليد: الكف أو من أطراف الأصابع إلى الكتف، جمعها: أيدٍ ويُدِيٌّ ا.هـ فتأمل.

ويكذبهم قبل ذلك القرآن الكريم فإن الله سبحانه يقول في كتابه: ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾» ا.هـ. كلام السقاف.

أقول: في هذا الكلام جهالات وتلبيس بعضها فوق بعض!

---

(١) مختار الصحاح، باب النون (ص٢٧٤).

(٢) مقدمة دفع الشبه (ص١١) وفي إلقام الحجر ص٨، وفي تعليقه على فتح المعين ص٧ وفي التنديد ص٤٠ وغير ذلك.

فأولها : إنكاره مجيء (أيد) مصدر آد يئيد أيداً إذا قوي وليس جمعاً ليد.

وهي هنا كما في قوله ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧].

وقد فسرها العلماء : بالقوة.

فهل سيوافقهم السقاف على هذا أم سيقول : إن لـ (داود) أيدٍ كثيرة !

ثانياً : إيهامه لقرائه أن مخالفه ينكر أن جمع يد : أيدي ويدي.

وهذا محض افتراء علينا، فنحن لا ننكر ذلك في مثل قوله تعالى ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

وقوله تعالى : ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

فَذِكْرُ ما في القاموس تهويل وتكثر يرهب به السقاف البسطاء !

وإنما كلامنا معه ومع أسلافه الجهمية في آية الذاريات، فبعد أن اتفق السلف على تفسيرها بالقوة :

زعم السقاف وأسلافه الجهمية أنها جمع يد، ليطردوا هذا التفسير على جميع موارد (اليد) بما في ذلك آيات الصفات.

ونحن نقول : إنها مصدر من آد يئيد أيداً إذا قوي وليس جمعاً ليد.

قال الإمام أبو أحمد القصاب : «قوله ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ **حجة للجهمية - فيما يرون - ولا متعلق لهم فيها** ؛ لأن اليد التي ينكرونها جمعها «أيدي»، فإن كانت هاهنا تلك فهي عليهم لا لهم، وإن كان بمعنى القوة فهي لا لنا ولا لهم، بل لنا في القوة حجة عليهم لا لهم. وقد بينا في غير هذا الموضع»[1].

---

(١) نكت القرآن (٤/ ١٩٨).

وقال الإمام ابن خزيمة : «وزعم بعض الجهمية : أن معنى قوله «خلق الله آدم بيديه» أي بقوته.

فزعم أن اليد هي القوة، وهذا من التبديل - أيضاً -، وهو جهل بلغة العرب، والقوة إنما تسمى (الأيد) في لغة العرب لا (اليد).

فمن لم يفرق بين (اليد) و (الأيد) فهو إلى التعليم والتسليم إلى الكتاتيب أحوج منه إلى الترؤس والمناظرة.

قد أعلمنا الله - ﷻ - أنه خلق السماء بأيد، واليد واليدان غير (الأيد)، إذ لو كان الله خلق آدم بأيد كخلقه السماء، دون أن يكون الله خص خلق آدم بيديه لما قال لإبليس : ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] .

ولا شك ولا ريب : أن الله - ﷻ - قد خلق إبليس - عليه لعنة الله - أيضاً بقوته، أي إذ كان قوياً على خلقه، فما معنى قوله : ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] عند هؤلاء المعطلة. والبعوض والنمل وكل مخلوق، فالله خلقهم عنده بأيد وقوة»(١) ا.هـ

وقد يكون القصاب وابن خزيمة - عند السقاف - من الذين يشيعون الباطل بتلبيس غريب !! فلنترك كلاهما ولننظر في كلام إمام **من أئمة اللغة وهو الرازي**، فقد قال في كتابه (مختار الصحاح) : «وقال الله تعالى ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] **قلت : قوله تعالى** ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ أي : بقوة، وهو مصدر آد يئيد أيداً إذا قوي وليس جمعاً ليد، ليُذكر هنا بل موضعه باب الدال.

وقد نص الأزهري على هذه الآية في (الأيد) بمعنى المصدر.

ولا أعرف أحداً من أئمة اللغة أو التفسير ذهب إلى ما ذهب إليه

---

(١) التوحيد (١/ ١٩٩).

الجوهري من أنها جمع يد»[(١)].

ثالثاً : احتجاجه بقوله تعالى ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥] ليقول لنا : إن القرآن يكذبكم فيما زعمتم !!

ولنا أن نقول : هذا الاحتجاج من فضح الله للسقاف وإظهار جهله.

وأظنه اغتر لما رأى رسم (أيد) في الموضعين واحد، وما درى أن أصلها في الأعراف (أيدي) وحذفت الياء وعوض عنها بالتنوين.

والخلاصة أن كلامنا هو كلام أئمة اللغة ونقل الرازي إجماعهم عليه.

فإن لم يقنع السقاف بكلامهم وجعلهم من الذين يشيعون الباطل بتلبيس غريب !!

أسوق له كلام أبي الحسن الأشعري، فقد قال في (الإبانة) : «**وقد اعتل معتل** بقول الله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] .

قالوا : (الأيد) : القوة، فوجب أن يكون معنى قوله تعالى ﴿بِيَدَيَّ﴾ بقدرتي.

قيل لهم : **هذا التأويل فاسد من وجوه** :

أحدها : أن (الأيد) ليس (بجمع) لليد ؛ لأن جمع يد : أيدي، وجمع (اليد) التي هي نعمة أيادي. وإنما قال تعالى : ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾.

فبطل بذلك أن يكون معنى قوله : ﴿بِيَدَيَّ﴾ معنى قوله : ﴿بَنَيْنَاهَا بِأَيْيْدٍ﴾»[(٢)].

---

(١) باب الياء ص ٣٠٩.

(٢) الإبانة (ص ١٣٠. ط/ د.فوقية).

فلنا بعد هذا أن نقول : إن السقاف معتل بنظر الأشعري، فاللهم شفاءك!

أيها الأخ :

رأيتُ ورأيتَ طرفاً مما في كتب السقاف و «من رأى من السيف أثره فقد رأى أكثره» وإذا سنقول للسقاف : «إذا ادَّعيتَ الباطلَ أنجحَ بك».

الفصل الخامس

السخرية والهزء والسباب والتنقص للعلماء

وهذه خصال قبيحة تشين من اتصف بها، وتخرجه من سمت أهل العلم العاملين وهدي الصالحين، الذين إذا خاصموا لم يفجروا، وإذا حدثوا وتكلموا لم يكذبوا، بل العدل والإنصاف والاعتراف بالفضل لأهله ولو كان من الأعداء، والرد والمناقشة مع الأدب والاحترام.

وصاحبنا السقاف انتظمت فيه هذه المساوئ فلا تجده إلا ضارباً ذات اليمين وذات الشمال.

فمن ذلك :

قوله - ساخراً بالحافظ المفسر الإمام ابن كثير - : «ومن الغريب المضحك حقاً بعد هذا أن تجد ابن كثير يقول في بابٍ عقدَهُ في تاريخه (٨/ ٢٠) في فضل معاوية، ما نصه «هو معاوية بن أبي سفيان . . . خال المؤمنين، وكاتب وحي رب العالمين أسلم هو وأبوه وأمه هند . . . يوم الفتح» ا.هـ. ثم قال بعد ذلك «والمقصود أن معاوية كان يكتب الوحي لرسول الله ﷺ مع غيره من كُتاب الوحي . . .» ا.هـ. قلت - القائل السقاف - : كلا والله الذي لا إله إلا هو، لم يصح كلامك يا ابن كثير، ولا ما اعتمدته وزعمته . . .»[١] ثم أخذ السقاف يزبد ويرعد في الرد على الحافظ ابن كثير !

---

(١) هامش «دفع شبه التشبيه» (ص٢٤١).

وقال السقاف هازئاً بالحافظ الذهبي - تعليقاً على قوله في العشاري: «أدخلوا عليه أشياء فحدث بها بسلامة باطن» - : «هلا شق الذهبي عن باطنه فرأى السلامة فيه»[١].

أقول: كلمة الذهبي يعرف أهل العلم المراد منها، لكن السقاف لا يفوت على نفسه مثل هذا الكلام ليتهكم بأئمة الإسلام!

وفي موضع آخر وصف الذهبي بقوله: «الذي تعدل مزاجه فيما بعد شبابه ورجع عما أسلف في كتابه «سير أعلام النبلاء» . . .»[٢].

واتَّهم العلامة ابن أبي العز الحنفي بالكذب وقدح في عدالته ضارباً بأقوال مزكيه من علماء المسلمين!

فقال: «وكلام ابن أبي العز قبل العبارة التي نقلناها وبعدها كله تمويه على الناس لترويج بضاعته وإقناع المغفلين بها، فهو تارة يكذب على الإمام عبدالله بن المبارك فينقل عنه زوراً أنه قال بالحد، ولو قال به فهو مردود عليه؛ لأن الكفر كفر كائناً من كان الناطق به، والزيغ زيغ كائناً ما كان مصدره، وليس في الإسلام دين يختلف باختلاف الأشخاص، فالإيمان إيمان مطلقاً والكفر كفر مطلقاً . . .»[٣] إلخ كلامه.

وفيه حكم على قول الإمام ابن المبارك بالكفر!

وأما تعليق هذا الحكم الجائر على ثبوت النقل عنه مع علم السقاف بثبوته فلا أراه إلا تمويهاً، ليتمكن من الدفاع عن نفسه من شناعة قوله السيئ إذا ألزم بتكفير ابن المبارك!

---

(١) البيان الكافي (ملحق بدفع الشبه) (ص٢٩٤).

(٢) هامش «دفع الشبه» (ص١٢٨).

(٣) التنديد (ص٥٤).

والسقاف يعلم أنه سيقف عاجزاً عن تبرئة نفسه من هذا اللازم، فعلق عليه في الحاشية بقوله : «أو هو مؤول كما ذكره البيهقي في الأسماء والصفات (ص٤٢٧) بتحقيق الكوثري . . .» ا.هـ.

أقول : يا سقاف كلام البيهقي بعيد، وشيخك عبدالله الغماري لم يعره اهتماماً بل اكتفى في (فتح المعين) - وأنت تعلم - على قوله : «. . . لكن خالف ابن المبارك كلامه هذا وأثبت الحد لله، وهو خطأ بلا شك»[1] فهل شيخك يكذب - أيضاً - على ابن المبارك ؟!

فدع التملص والهروب وصرح بما تراه في ابن المبارك، فقد عهدناك شجاعاً لا تخاف لومة لائم !!

والمقصود أن السقاف لا يتورع عن التنقص لمن قال ما لا يعجبه من القول، ولو كان من الأئمة الذين يجلهم، **فها هو يقول في حق أبي الحسن الأشعري** - الذي ينتسب إليه كذباً وزوراً - : «وهذا الإمام أبو الحسن الأشعري يقوده بغضه للمعتزلة وإرادته لمعاندتهم أن ينكر أن معنى الاستواء : الاستيلاء ؛ لأن المعتزلة تقول به مع أنه قال معناه، وقولهم في تأويله صحيح لا غبار عليه، فتأملوا !!»[2].

أقول : إذا كان هذا موقف السقاف من الأشعري الذي ينتسب إليه لكونه ردَّ قول المعتزلة الذي يراه السقاف حقاً، فلا يُستغربُ قوله عن إمام الأئمة ابن خزيمة - قبل كلام السابق - : «ما لك يا ابن خزيمة والمعتزلة ؟! فهناك من هم أخطر وهم المجسمة، فعليك بهم. ولِيُعلم أن مكايدة المعتزلة أدت ببعض أئمتنا - أهل السنة والجماعة - أن يرفضوا بعض الحق الذي جاء به المعتزلة !! فهذا أبو بكر بن خزيمة يريد أن يعاند المعتزلة !! ويرغم أنوفهم بزعمه لأنهم ينفون

---

(١) (ص٣٢).

(٢) تعليقه على دفع شبه التشبيه (ص١٣٦).

أن لله رجلاً وقدماً وكلامهم صحيح جداً فيقوده عناده لأن يقع هو في الخطأ لا هم!!»[١].

أقول: كأن الأمر عناد وخصومة وحظوظ نفس لا دينٌ دل عليه الكتاب والسنة، فما أبشعها من صورة وأقبحه من واقع لو كان الأمر على ما قال السقاف!

وبالأسطر السابقة ينجلي الظلام وينزاح الستار عما كان يخفيه السقاف ويتبين لنا من هم سلف السقاف الذين يسير على اعتقادهم وينافح عنه!

ومن فمك ندينك إنهم المعتزلة !

حتى الأشعري الذي يتستر بالانتساب إليه رد قوله في مقابل قول المعتزلة!

ولا تقل لي: إنه من باب الأخذ بالحق ولو كان من الأعداء؛ **فإن تأويل الاستواء بالاستيلاء رده سلف الأمة منذ تفوهت به المعتزلة**، ويكفينا هنا في بيان بطلانه قول شيخ السقاف عبدالله الغماري وهو ممن يرى التأويل، فقد قال: «وذهب الخلف إلى التأويل، فقالوا: معنى استوى: استولى، واستدلوا بقول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق　　　من غير سيف ودم مهراق

ورد هذا التأويل بوجهين:

أحدهما: أن الله تعالى مستول على الكون كله ومن فيه وما فيه، فما السر في تخصيص العرش؟!

ثانيهما: أن الاستيلاء يكون بعد قهر وغلبة، والله تعالى منزه عن ذلك.

---

(١) المصدر السابق.

سئل ابن الأعرابي عن معنى استوى؟ فقال: هو على عرشه كما أخبر، فقيل: يا أبا عبدالله! معناه استولى؟ قال: اسكت، لا يقال: استولى على الشيء إلا إذا كان له مضاد، فإذا غلب أحدهما، قيل: استولى. رواه اللالكائي في السنة»[١] اهـ.

وخاطب السقاف الإمام ابن جرير[٢] بأسلوب التعالي والغطرسة، فقال:

«كلا والذي نفسي بيده، لأن خير ما يُفَسِّرُ القرآنَ القرآنُ، وكذا لغة العرب التي نزل بها هذا القرآن العظيم، وأما الأخبار التي سقتها يا ابن جرير فهي أخبار متضاربة ...»[٣] إلخ كلامه.

يا سقاف أتدري من تخاطب؟! كأنك لا تعلم أن ابن جرير إمام المفسرين الذين فسروا القرآن بالقرآن!!

وبمثل هذا التعالي والغرور والإعجاب بالنفس خاطب - أيضاً - الحافظ ابن حجر، فقال: «وقد أطال الحافظ ابن حجر في نقل أقوال الأئمة الحفاظ الذين ردوا هذه الألفاظ وشنعوا عليها، وفي هذه المرة قل تعويمه للمسألة نسبياً إلا أنه لم يترك إظهار تعصبه لعصمة «صحيح البخاري» رغم أنه أنصف في موضع هناك **(١٣/ ٤٨٣)** فقال: «قال الخطابي: ليس في هذا الكتاب - يعني صحيح البخاري - حديث أشنع ظاهراً ولا أشنع مذاقاً من هذا الفصل ...»[٤] اهـ.

فتأمل - أخي القارئ - عبارات السقاف، فهل ترى فيها غير التعالي والغرور مع التنكر لأهل الفضل بما لهم، والتعدي على دواوين

---

(١) جواهر البيان في تناسب سور القرآن (ص٣٥).
(٢) في رده على المؤولة لصفة اليد لله تعالى.
(٣) دفع شبه التشبيه (ص٢٠٩).
(٤) المصدر السابق (ص١٣٦).

الإسلام بأسلوب ماكر خفي لا نراه إلا عند الرافضة أصدقائه !

فلعل هذه المساوئ دخلت على السقاف من جراء لقاءات واتصالات التعاون والوحدة معهم، لكن ضد أهل السنة !!

وقال السقاف في حق إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل : «ويتضح لكل عاقل من هذه النصوص التي أوردناها في مسألة اللفظ بأن السلف ما كانوا متفقين في مسائل العقيدة جميعها وإنما بينهم خلاف فيها حتى اخترع أحمد بن حنبل فيها الهجر والتبديع والتضليل برمي مخالفيه فيها بالتجهم !!»[1].

أقول : وهل هذا إلا نعت لإمام أهل السنة بالهوى والتشهي ضد مخالفيه ! فلو أراد عدو للإسلام حاقد على الدين القدح في إمامة هذا الإمام لما زاد على ما قال السقاف ! فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن قيم الجوزية فقد وصفهما بما لم يجرؤ أن يتفوه به أشد أعدائهما، فقال - عنهما - : «وابن تيمية لا يعتمد على كلامه كما لا يعتمد على كلام تلميذه ابن القيم، فإنا قد بلونا عليهما، وكذا على الشيخ المتناقض !! قلب الحقائق وتزوير النقول، وهم يستحلون ذلك للأسف الشديد !!»[2].

وقال - أيضاً - : «ونحن لا نعتبر نقول ابن تيمية البتة لأنا جربنا عليه عدم الصدق في نقل مذاهب العلماء، وفي نقل الإجماعات، وفي نقل الأحاديث وتصحيحها وتضعيفها، وكذا تلميذه ابن القيم فلا عبرة بإيراد كلامهما البتة»[3].

وقال - أيضاً - : «فابن تيمية رجل مزاجي غير صادق، وكذا

---

(١) تهنئة الصديق (ص٥٧).

(٢) تهنئة الصديق (ص٤٢-٤٣).

(٣) إلقام الحجر (ص٥٥).

تلميذه الوفي ابن القيم»[١].

وهكذا يمر السقاف بالجبال الرواسي، فينفخ ويخيل لنفسه وللجهال أنه قد أزالها أو جعلها هباء! فأقول له: إن كان ابن تيمية وابن القيم كما تقول فلماذا يعتمد مشايخك الغماريون على كتبهما، ويستشهدون بأقوالهما مع أنهما مبتدِعَيْنِ في نظرهم؟![٢]

---

(١) المصدر السابق (ص١٣).

(٢) تقدم (ص ١٧٤ من كتابي هذا) إشادة عبدالله الغماري شيخ السقاف بردود ابن تيمية على الفلاسفة.

وقال - أيضاً -: «وبعد: فقد كتب **عالمان** في حادثة وقعت في زمنهما كتابين مفيدين:

أحدهما: القاضي تقي الدين السبكي، ألف كتاب «السيف المسلول على من سب الرسول»

والآخر: الحافظ ابن تيمية، وسمى كتابه «الصارم المسلول على شاتم الرسول» **وهو مفيد جداً**، لكنه ليس عندي الآن» انظر: (السيف البتار) ص٥

وكان عبدالله الغماري ينقل أحكام ابن تيمية على الأحاديث انظر: كتابه (الأحاديث المنتقاة) ص٨٢

وكتابه (عقيدة أهل الإسلام) ص٩٤ وكتابه (بدع التفاسير) ص٩١.

وكان يذكر أقوال ابن تيمية (انظر ص٦١، ٧١ من كتابه عقيدة أهل الإسلام) ويعتد بقيوده وإضافاته على أقوال العلماء (انظر ص١٣١ من كتابه إقامة البرهان)

وأما عبدالعزيز الغماري فقد قال: «.. كما يقول **شيخ الإسلام ابن تيمية** في مقدمة كتابه النفيس (رفع الملام عن الأئمة الأعلام)» انظر ص٣ من كتابه (بيان نكت الناكث) ط / عيسى البابي الحلبي.

والعجيب أن التلميذ السقاف لما أعاد طباعة هذا الكتاب حذف هذه العبارة، ومن هنا نقول للقراء: حتى كتب مشايخ السقاف لم تسلم من تحريفاته!!

وأما شيخ مشايخ السقاف أحمد الغماري، فقد قال - تعليقاً على مسألة فناء النار -: «وما رد به التقي السبكي على ابن تيمية في هذه المسألة لم أستفد منه شيئاً ما لما قرأته منذ عشرين سنة إلا معرفة أن التقي السبكي فضلاً عن ابنه التاج خلاف ما كنا نظن به وخلاف ما يهول به ابنه عنه، فإني كتبت تلك الساعة بآخر الرد كتابة، مضمنها: **إن بين السبكي وابن تيمية بونا كبيراً في العلم وقوة الاستدلال، وأن الثاني أعلم بمراحل**» انظر (در الغمام الرقيق برسائل الشيخ السيد أحمد بن الصديق) ص. ٢٢٧ =

وأما المعاصرون من أتباع السلف فلم يكونوا بأحسن حالاً عند السقاف من أسلافهم، فقد استطال في أعراضهم، فنبزهم بمشين الأخلاق ووصفهم بقبيح الفعال بلسان فاحش ولفظ نابٍ لاتكاد تسمعه إلا من السوقة الهمل الرعاع، **فمن ذلك**:

قوله - رداً على صاحب الرد الأثري - : «وإني أتعجب من تلك الجرأة العجيبة بالباطل من أجل دراهم معدودة وإنني على تمام التأكد أنه لو وجدت جهة أخرى غير التي تخضع لبيعتها الآن وأفاضت عليك إغراءات أكثر لتحولت إليها ولهدمت كل ما تعتقده الآن كما فعل ذلك بعض إخوانك وأحبابك من أهل نحلتك وطريقتك ممن يدّعون إرشاد

= فهذا بعض ما وقفت للغماريين مما يبين اعترافهم لابن تيمية بالعلم والحفظ والإفادة.

وأما كلامهم في ابن قيم الجوزية ففوق هذا الوصف، ويكفينا أن يطلع القارئ هنا على ماقاله أحمد الغماري - في رده على حبيب الله الشنقيطي والذي يصفه السقاف بـ (العلامة) - قال أحمد الغماري: «فصل: ومن هذا - أيضا - تعلم فساد طعن المتعصب في ابن القيم الحافظ المطلع الإمام، الذي لو جمع علم ألف ألف مثل المتعصب لكان قطرة بالنسبة إلى بحر معارفه وعلومه، ولو وجد في أمة من أمثال المتعصب وادعى فيهم الرسالة لأعجزهم أن يأتوا بمثل أصغر مؤلفاته، فضلا عن مثل كتاب (الهدي النبوي) الذي أملاه من حفظه، فضلا عن غيره من المؤلفات العظيمة النافعة الغريبة في بابها، والمصنفات النفيسة الجامعة المطربة بجليل فوائدها وجميل تنقيحها وتهذيبها، مع ما كان عليه من الصلاح والتقوى والزهد والورع والخشية لله تعالى، والجد والاجتهاد في الطاعة والعبادة وقيام الليل وتلاوة القرآن» (المثنوني والبتار ص٣٤١)

وأما عبدالله الغماري فقد كان يطلق على ابن القيم الحافظ، وينقل من كلامه ويصفه بقوله: «نفيس جداً» ويشيد ببعض تآليفه، فمن ذلك قوله: «ومباحث الصلاة عليه ﷺ من حيث فضلها ومواضعها وفوائدها وغير ذلك واسعة منتشرة، أفردت بتآليف عديدة من أحسنها وأجمعها (جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام) لابن القيم» ا.هـ المراد، انظر: (الأحاديث المنتقاة ص٦٥).

وبكلام الغماريين نعلم منزلة كلام تلميذهم السقاف وإلى أي مدى بلغ هواه، فاللهم هداك.

السارين بمقشاتهم اللحمية أو بإطراء طواغيت الشياطين، فيا تعس من اتخذ الباطل وسيلة والتدليس والغش والتلاعب بالنصوص طريقاً ليصل إلى مآربه وشهواته وما يرضي هواه وخصوصاً إذا كان يتهم الناس بما فيه من عدم الإخلاص والجهل، والله تعالى حسيبه»[١] ا.هـ. كلامه.

وقال - راداً على أحد طلاب العلامة الألباني ﷺ - : «وقد تبعه - أي ذلك التلميذ تَبِعَ شيخه الألباني - على هذا الغش والتدليس وزاد عليه أحد الأغبياء المتعصبين اللاهثين وراء بريق الدراهم في كتاب له ملأه من هذه البضاعة، تخيل فيه أنه رد التوسل وهيهات»[٢].

وقال - أيضا - : «ومنهم هذا التلميذ المقلد الذي يلهث وراء الدراهم ليبيع بها آجله»[٣].

وقال : «وإنني أتعجب من دعاة لمذهب يظهرون التنسك بعيون دامعة كحيلة ولحى مسرحة طويلة يبنون مذهبهم على تلفيق العبارات والتلاعب بالنصوص مخادعين أنفسهم والعامة البسطاء ممن لا يدركون تلاعبهم ولا ينقضي عجبي من ذلك»[٤].

وقال - أيضا - : «وقد تابع الألباني على هذا الهراء !! مقلداً له بعصبية جاهلية !! أحد المفتونين به والمقلدين له للمصالح المادية !!»[٥].

فالسقاف جريء في الباطل لا يتورع عن إطلاق هذه الترهات على من خالفه، ولو شهد بفضله وعلمه مشايخه فضلاً عن غيرهم من العلماء!!

---

(١) إلقام الحجر (١٣).
(٢) مقدمته لإرغام الغبي (ص٨).
(٣) إلقام الحجر (ص١٣).
(٤) المصدر السابق (ص٤٢).
(٥) تنقيح الفهوم العالية (ص٣٩).

فهذا العلامة المحدث محمد بشير السهسواني الهندي، الذي وصفه شيخ السقاف عبدالله الغماري بـ (العلامة الفاضل الشيخ)[(١)] قال السقاف عنه: «وأما السهسواني الهندي صاحب (صيانة الإنسان) الذي استُئجر للرد على الشيخ أحمد زيني دحلان رحمه الله تعالى فحدث عن كذبه ولا حرج فهو متفنن في ذلك»[(٢)].

فهل يريد السقاف أن يتوصل القارئ إلى أن خصومه صاروا كلهم بين صاحب مصالح مادية يلهث وراء الدراهم وصاحب نفاق يتظاهر بالتنسك ويعمل على تحريف النصوص؟!

فليت شعري عند من بقي العلم والدين؟! أعند من يجعل ظواهر بعض نصوص الكتاب والسنة كفراً أم من يجعل اتباع ما قال الله وقال رسوله ضلالا، ويعبر عن هذا بقوله (اللامذهبية قنطرة اللادينية)؟!

وأيا كان الجواب إلا أنه يلوح لي أن هناك سراً وراء نبز السقاف مخالفيه بـ (اللهث وراء الدراهم . . .).

ولعلنا لا نصرح برأينا حفاظاً على مشاعر السقاف، وأدع للقارئ الجواب!

بعد أن رأيت - أخي القارئ - بعضاً مما تفوه به السقاف ضد خصومه من تلاميذ العلامة المحدث الألباني وغيرهم، فيا ترى ماذا هو قائل في الألباني - رحمه الله - صارع مشايخه وأسلافه ناصر السنة وقامع البدعة؟

---

(١) عقيدة أهل الإسلام (ص٤٤) لعبدالله الغماري، ونص كلامه: «وقد ألف العلامة الفاضل الشيخ محمد بشير السهسواني رسالة جيدة سماها «الحق الصريح في إثبات حياة المسيح...».

(٢) إلقام الحجر (ص٤٣).

أختار لك - أخي القارئ - موضعين، تعرف منهما موقفه من عَلَم السنة الألباني :

الأول : قوله : «فنقول للألباني الخساف المتهور المتغافل : لم يغفل الشيخ الغماري عن ذلك الاختلاط ؛ لأنه محدث حافظ ولكنك غفلت أيها اللماز الهماز، فتب إلى الله فقد قرب الرحيل وما أظنك تذكره كما لا أظن أنك تقرأ قرآناً لتتعظ به فيا خيبة من خدع بك ويا خسارة من اتبع هواك»[1].

أقول : مثل السقاف مع العلامة الألباني يصدق عليه قول الشاعر :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها   فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

ولذا لا أرى نفسي محتاجاً للتعقيب على الكلام المذكور، وإنما سقته ليطلع القارئ على الحالة التي تعتري السقاف في رده على خصومه فتجعله يضرب ذات اليمين وذات الشمال حتى يصل إلى مغايب القلوب التي لا يطلع عليها إلا علّام الغيوب !

وأعجب من هذا :

قوله الثاني : - تعليقاً على خطأ مطبعي في آية وقع في كتاب الألباني - : «فحرف الآية على عادته في تحريف الحديث وأقوال العلماء !! ولا غرو ولا عجب فهو الماهر في ذلك !!

والحق أن الله تعالى قال في سورة يونس (٥٨) : ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

إلا أن يكون قد قرأها من مصحف الحشوية !! الذي يتناقلونه

---

(١) إرغام الغبي (ص٢٤).

بينهم بالدس والسرية !! والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون !! وهذا مما يؤكد لنا بأن هذا من أغلاطه الطَبْعِيَّة !! وليس من أخطاء الكتاب المطبعية !! كما يدرك ذلك جميع العقلاء»[١].

أقول : هذا مما يوضح أن السقاف ليس بصدد بحث علمي، إنما صدره محشو ببراكين من الغيظ والغل والحقد يحاول اهتبال المناسبات للترويح عن نفسه !

والسقاف يعرف من هم الذين يعتقدون وجود مصحف غير المصحف الذي بين أيدي المسلمين !!

فلم لا ينكر عليهم ؟! بل لا تجد منه تجاههم غير الود والاحترام، وهم يكنون له أكثر من ذلك لما يقدمه لهم من نصائح ضد أهل السنة ؛ ولذا استحق عندهم لقب (أسد السنة) كما تجده في بعض مواقعهم على شبكة (الإنترنت).

وهؤلاء هم السواد الأعظم من جمهوره فهنيئاً له بهم وهنيئاً لهم به.

وبعد هذا التطواف والتنقل بين أمثلة من شتائم السقاف للأئمة الأجلاء وأتباعهم من طلاب العلم نرى رجلاً يظن أنه يستطيع بألفاظه النابية أن يهدم تاريخ وتراث أمة هو بين أوله وآخره كعود من القش يؤتى به لاقتلاع جبل من أصوله !!

ولا عجب ولا نكارة أن يكون هذا هدفاً للسقاف بعد أن استشهد بقول أبي إسحاق الشيرازي وساقه سياق المحتج في تكفير من لم يكن أشعرياً كما في كتابه «تهنئة الصديق» قال : «وقال أبو إسحاق الشيرازي إمام الشافعية في وقته وصاحب كتاب المهذب الذي عليه وعلى شرحه للإمام النووي رحمه الله تعويل الشافعية ما نصه : فمن اعتقد غير ما أشرنا

(١) الشماطيط (ملحق بالمناظرة بين الزمزمي والألباني ص٣٨).

إليه من اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلى الأمام أبي الحسن الأشعري ﵁ فهو كافر. ومن نسب إليهم غير ذلك فقد كفرهم فيكون كافراً بتكفيره لهم لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ما كفر رجل رجلاً إلا باء به أحدهما ..»[1].

فمن إذاً يكفر المسلمين جزافاً: من يرى كفر من لا يعتقد اعتقاد الأشعري أم من يشترط لتكفير المعين شروطاً لا بد من توفرها وموانع لا بد من انتفائها وأن يكون قد فعل ناقضاً من نواقض الإسلام وليس كبيرة من كبائر الذنوب كما تفعل الإباضية حلفاء السقاف؟!

والعجيب أنه جعل قولهم قولاً سائغاً، فقد قال: «وقد ذهب السادة الإباضية إلى أن أصحاب الكبائر يخلدون في النار إذا ماتوا ولم يتوبوا منها ... وقد فصل مذهبهم وقولهم فضيلة العلامة مفتي عمان الشيخ أحمد الخليلي في كتابه القيم الفذ «الحق الدامغ» فليرجع إليه من شاء الاطلاع و التوسع، والصحيح عندنا ما قررناه من مذهبنا والخلاف في هذه المسألة لا يوجب تكفيراً ولا تضليلاً»[2] ثم مع هذا يصيح ويعج ويرغي ويزبد إذا كفر أهل السنة من كفره الكتاب والسنة، فانظر إلى اختلاف مكاييل السقاف!

أيها القارئ الكريم: بعد أن رأيت طرفاً مما في كلام السقاف من السخرية بالعلماء والسب والشتيمة للفضلاء، فلا أظنك تتجاوز قول أحد الفضلاء - في شبيه للسقاف -: «إنه وهن الديانة بلسان التعالم، وتمزيق الأغمار نسيج الأحرار، فلس من الوقار وإملاق من أدب الكتاب».

---

(١) (ص١٩).

(٢) صحيح شرح العقيدة الطحاوية (ص٥٨١).

الفصل السادس

كراهيته لكتب السلف والطعن فيها وفي مؤلفيها

لما كانت كتب السنة مليئة بنقل عقائد السلف - رحمهم الله - وما يدل عليها من نصوص الكتاب والسنة شرق بها المتجهمة، وصارت تلك الكتب جذعاً في أعينهم.

فأخذوا بالقدح في صحتها والتشغيب والتشنيع على ما فيها بإيراد الشبه الساقطة والحجج الواهية التالفة.

وقد جهل هؤلاء أنا لا نزيل عن الله ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله لشناعة شنعت، قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل : «ولا نزيل عن ربنا صفة من صفاته لشناعة شنعت، وإن نبت عن الأسماع»[1].

وقد عَدَّ بعض هؤلاء النفاة جمع نصوص الصفات الواردة في الوحيين في موضع واحد سبباً في إضلال الناس، قال عبد الوهاب السبكي الأشعري : «فإذا جمعها جامع أضل ضلالاً مبيناً»[2].

فمن الطبيعي أن يقف الأتباع من هذه الكتب موقفاً معادياً، ومن

---

(١) الأربعين في صفات رب العالمين للذهبي (ص٨٦).

(٢) طبقات الشافعية (٦/ ١٤٣).

هؤلاء صاحبنا السقاف فقد ملأ تساويده بالقدح فيها ولم يأل جهداً في هذا متخذاً عدداً من المعاول لهدمها وما تضمنته.

ـ فأول المعاول : القدح في صحتها وثبوتها إلى مؤلفيها، فمن هذه الكتب :

١- **السنة لعبدالله بن أحمد**، قال : «. . . وهذا مما يؤكد لي أن سند كتاب «السنة» المنسوب لابن أحمد مركب مفتعل كما أننا على شك من نسبة كتاب «السنة» لابن أحمد وخصوصاً أن في سنده - أعني الكتاب - لابن أحمد مجهول» فتأمل»[١].

أقول : يقينك لن يضر الكتاب فكيف بشكك ؟! بعد أن نسب الكتاب لابن أحمد عدد من العلماء، منهم معمر بن أحمد الأصبهاني (٤١٨هـ) في عقيدته التي رواها أبو القاسم الأصفهاني في كتابه (الحجة)[٢].

ومنهم أبو نصر عبيد الله السجزي (ت٤٤٤هـ)[٣].

ومنهم أبو القاسم الأصبهاني (ت٥٣٥هـ) فقد نقل منه في كتابه (الحجة في بيان المحجة)[٤].

ومنهم أبو محمد ابن قدامة (٦٢٠هـ) وسماه الرد على الجهمية[٥].

ومنهم أبو عبدالله الذهبي، فقد قال : «ولعبدالله كتاب الرد على الجهمية في مجلد»[٦] وهو كتابنا المذكور.

---

(١) تعليقه على دفع شبه التشبيه (ص ١٨٥) وانظر : (ص ١٥٣ و ١٨٤).

(٢) (١/ ٢٤٢).

(٣) انظر : رسالته إلى أهل زبيد في الحرف والصوت (ص١٦٦).

(٤) (٢/ ٤٩٤).

(٥) البرهان في بيان القرآن (ص ٨٤) طبعة د. سعود الفنيسان.

(٦) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢٣).

ومنهم الحافظ ابن حجر(١) وغيرهم.

ومحاولة المتجهمة القدح في الكتاب لوجود رجلين مجهولين في إسناده محاولة فاشلة، فإن للكتاب غير إسناد، فالحافظ الذهبي لما خرج من الكتاب ذكر إسناده إليه(٢) وهو غير إسناد النسخة المطبوعة.

وله إسناد ثالث(٣) : من طريق الفجر ابن البخاري عن أبي جعفر الصيدلاني عن أبي علي الحداد (أنا) أبو نعيم (أنا) الطبراني (أنا) عبدالله بن أحمد.

وروى عن عبدالله بن أحمد جملة من أحاديث وآثار الكتاب تلميذه أحمد بن سلمان النجاد في رسالة (الرد على من يقول القرآن مخلوق)(٤).

فهذا إسناد رابع.

٢ - كتاب الرؤية للدارقطني، قال السقاف : «. . . كتاب «الرؤية» المنسوب غلطاً للدارقطني وهو مطبوع !! . . . والكتاب برمته لا يثبت أنه من تصنيف الدارقطني. ولنا رسالة في تحقيق إبطال نسبة الكتاب للدارقطني أسميناها «البيان الكافي بغلط نسبة كتاب الرؤية للدارقطني بالدليل الوافي» لأن في سند إثباته للدارقطني كذابان حنبليان مخلطان وهما ابن كادش . . .والثاني العشاري . .»(٥).

أقول : اتهام ابن كادش بالكذب بعيد جداً، والراجح أنه لا بأس

---

(١) انظر : فتح الباري (١٣/ ٣٩٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٠٢).

(٣) ذكره أحمد الغماري في كتابه (البحرالعميق في مرويات ابن الصديق) ص ٦٤.

(٤) انظر : (ص٣١-٣٧).

(٥) تعليقه على دفع شبه التشبيه (ص١٨١).

به وفي حفظه ضعف، أما العشاري راوي الكتاب عن الدارقطني فثقة، وأفسح المجال للنقاد ليقولوا كلمتهم فيه :

قال الخطيب : «كتبت عنه، وكان ثقة ديناً صالحاً»[١].

وقال ابن أبي يعلى : «وحكى أبو الحسين بن الطيوري، قال : قال لي بعض أهل البادية : إذا قحطنا استسقينا بابن العشاري فنسقى»[٢].

وقال أبو سعد السمعاني : «وكان صالحاً سديد السيرة مكثراً من الحديث... روى عنه أبو بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري ولم يحدثنا عنه سواه» ثم ذكر قول الخطيب[٣].

وقال ابن الجوزي : «كان ثقة ديناً صالحاً»[٤].

وقال ابن كثير : «وكان ثقة ديناً صالحاً»[٥].

وقال الذهبي : «الشيخ الجليل الأمين أبو طالب» ... ثم ذكر قول الخطيب، ثم قال : «قلت : قد كان أبو طالب فقيهاً عالماً زاهداً خيراً مكثراً»[٦].

فهؤلاء الحفاظ علماء الفن لم يختلفوا في توثيق العشاري وفضله، حتى جاء السقاف وأعلن أنه أدرك ما لم يدركه أولئك النقاد، فصاح بهم : حابيتم العشاري ولم تنطقوا بالحق في حاله ! فإنه حنبلي كذاب مخلط.

---

(١) تاريخ بغداد (٣/ ١٠٧).
(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ١٩٢).
(٣) الأنساب (٩/ ٣٠٦ - ت: ٢٧٦١).
(٤) المنتظم (١٦/ ٥٩).
(٥) البداية والنهاية (١٢/ ٨٥).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٨).

وتعلق بكلمة الذهبي: «أدخلوا عليه أشياء فحدث بها بسلامة باطن...» وليته اقتصر عليها، ولذا تعقب الذهبي قائلاً - بعيداً عن الأدب -: «هلا شق الذهبي عن باطنه فرأى السلامة».

ولبيان حال العشاري رسالة خاصة في إثبات نسبة كتاب الرؤية إلى الدارقطني فندت فيها ما ذكر السقاف في مسودته المذكورة من حجج، ومن المناسب أن أُعاجِلَ القراء بحجة من حجج السقاف ليطلعوا على عقليته التي يفهم بها كلام العلماء، قال - مخاطباً محققي كتاب الرؤية -: «ثم إنكما أوهمتما أن الذهبي في السير جزم بنسبة كتاب الرؤية للدارقطني وليس كذلك، بل قال هنالك (١٨/ ٤٩) - الذهبي - ما نصه: «وقيل إن رجلاً قرأ على العشاري كتاب «الرؤيا» للدارقطني ...» ا.هـ والمعلوم المعروف عند محققي الحفاظ وأهل الحديث أن لفظة «قيل» من صيغ التمريض، وهي دالة على عدم ثبوت ما بعدها» انظر المجموع للإمام النووي (١/ ٦٣)»[(١)].

أقول: كل ذي لب يفهم من الكلام السابق أن التمريض متجه إلى القصة أي قصة قراءة الكتاب وليس متجهاً إلى الكتاب، ويدل على هذا أمور:

أ - سياق الكلام، ولو أراد تضعيف نسبة الكتاب للدارقطني لقال: «وقيل إن كتاباً للدارقطني قرئ ...» أو نحو هذه الجملة.

ب - أن القصة في (طبقات الحنابلة) - والغالب على الظن أنه مصدر الذهبي - ونصها: «وحكى لي بعض أصحاب الحديث، قال: قرئ كتاب الرؤيا للدارقطني على أبي طالب في جامع المنصور في حلقته ....»[(٢)].

---

(١) «البيان الكافي» ملحق بدفع الشبه (ص٣٠٠).
(٢) (٢/ ١٩٢).

فشيخ ابن أبي يعلى الذي حدثه بالقصة مبهم، وهذا سبب تصدير الذهبي القصة بصيغة التمريض.

جـ - أن الذهبي قد نسب الكتاب للدارقطني في غير موضع دون أن يقدح في ثبوته[١].

د - أن الذهبي قال في «سير أعلام النبلاء» : «وأما رؤية الله عياناً في الآخرة فأمر متيقن تواترت به النصوص، جمع أحاديثها الدارقطني والبيهقي وغيرهما»[٢].

فهذه الأمور تدل على أن صيغة التمريض متجهة إلى القصة لا إلى الكتاب.

ويغني عن كل ما تقدم أن يعلم القراء أن الكتاب نسبه للدارقطني : ابن تيمية والذهبي وابن القيم وابن الوزير وابن حجر والسيوطي والزبيدي وغيرهم.

٣- كتاب (الرد على الجهمية) للإمام أحمد.

قال السقاف - هداه الله - : «وأما كتاب «الرد على الجهمية» فليس هو من تصنيفه إنما هو من تصنيف من يتظاهر باتباعه من المشبهة والمجسمة، وقد نص الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام أحمد في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٨٦) على أن كتاب «الرد على الجهمية» موضوع على الإمام أحمد إذ قال : «لا كرسالة الإصطخري، ولا كالرد على الجهمية الموضوع على أبي عبدالله . . .» ا.هـ فتأمل»[٣].

أقول : السقاف بتر كلام الذهبي لأن آخره ينسف أوله، فإلى

---

(١) انظر: الميزان (١/ ٦٠٨) والعلو (ص ١٧١).

(٢) (٢/ ١٦٧).

(٣) مقدمة دفع الشبه (ص٧٤).

النص كاملاً قال الذهبي: «... لا كرسالة الإصطخري، ولا كالرد على الجهمية الموضوع على أبي عبدالله، فإن الرجل كان تقياً ورعاً لا يتفوه بمثل ذلك. ولعله قاله» ا.هـ المراد.

قلت: رحم الله الذهبي فقد أغنانا بكلامه هذا عن الرد عليه، وما مثله في قوله (ولعله قاله) بعد قوله (الموضوع على أبي عبدالله ... لا يتفوه بمثل ذلك) إلا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً!

فسقط كلام الذهبي فلا مستمسك لأحد به.

نعم يحتج الطاعنون بأن في إسناد الكتاب: الخضر بن المثنى وهو مجهول(١).

وقد رد على هؤلاء الإمام ابن القيم - رحمه الله - فقد قال: «فإن قيل: هذا الكتاب يرويه أبو بكر عبد العزيز غلام الخلال، عن الخلال، عن الخضر بن المثنى، عن عبدالله بن أحمد، عن أبيه، وهؤلاء كلهم أئمة معروفون، إلا الخضر بن المثنى، فإنه مجهول، فكيف تثبتون هذا الكتاب عن أحمد برواية مجهولة؟

فالجواب من وجوه:

أحدها: أن الخضر هذا قد عرفه الخلال، وروى عنه كما روى كلام أبي عبدالله عن أصحابه وأصحاب أصحابه، ولا يضر جهالة غيره له.

الثاني: أن الخلال قد قال: كتبته من خط عبدالله بن أحمد، وكتبه عبدالله من خط أبيه.

---

(١) اختلط على السقاف كتاب «السنة» لعبدالله وكتاب «الرد على الجهمية» لأحمد فزعم أن في إسناد الأول الخضر بن المثنى!! انظر (ص ٧٥) من مقدمته لدفع الشبه.

والظاهر أن الخلال إنما رواه عن الخضر ؛ لأنه أحب أن يكون متصل السند على طريق أهل النقل، وضم ذلك إلى الوجادة، والخضر كان صغيراً حين سمعه من عبدالله، ولم يكن من المعمرين المشهورين بالعلم ولا هو من الشيوخ، وقد روى الخلال عنه غير هذا في جامعه...

ومما يدل على صحة هذا الكتاب ما ذكره القاضي أبو الحسين بن القاضي أبي يعلى، فقال : قرأت في كتاب أبي جعفر محمد بن أحمد بن صالح بن أحمد بن حنبل قال : قرأت على أبي صالح بن أحمد هذا الكتاب، فقال : هذا كتاب عمله أبي في مجلسه رداً على من احتج بظاهر القرآن، وترك ما فسره رسول الله ﷺ، وما يلزم اتباعه»[١].

ـ المعول الثاني : زعمه أن بعض الكتب قد رجع مؤلفوها عنها، ومن هذه الكتب :

١- كتاب «العلو» للذهبي.

وقد تقدم بيان كذبه في دعواه هذا[٢].

٢- كتاب «التوحيد» لابن خزيمة.

قال السقاف : «كابن خزيمة في كتابه التوحيد، الذي سماه الإمام الفخر الرازي في تفسيره (١٤/ ٢٧/ ١٥١) كتاب الشرك، وقد ندم ابن خزيمة على تصنيفه ورجع عنه كما جاء عنه بإسنادين في كتاب «الأسماء والصفات» للحافظ البيهقي (ص٢٦٧ بتحقيق المحدث الكوثري)، ومثل كتاب التوحيد لابن خزيمة كتاب «السنة» المنسوب

(١) اجتماع الجيوش (ص ١٣٠).
(٢) انظر (ص ١١٢-١٢٤) من هذا الكتاب.

لابن أحمد، وكذلك «سنة الخلال» وأمثال هذه الكتب التي تحمل في طواياها تجسيماً صريحاً وروايات تالفة»[١].

أقول: شرق المتجهمة بكتاب ابن خزيمة (التوحيد) منذ تأليفه، ومع ذلك لم يستطع أحد منهم على مر العصور أن يدعي رجوع ابن خزيمة عنه حتى ظهر هذا السقاف فزعم زعمه الباطل وتفوه بالكذب الواضح.

محتجاً بقصتين - لا حجة له فيها - على طريقته التي عرف بها، فلننظر فيهما:

القصة الأولى: أخرجها البيهقي، قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، قال: سمعت أبا عبدالله محمد بن العباس الضبي، يقول: سمعت أبا الفضل البطاييني ونحن بالري يقول - وكان أبو الفضل يحجب بين يدي أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة إذا ركب - قال: خرج أبو بكر محمد بن إسحاق يوماً قرب العصر من منزله فتبعته وأنا لا أدري أين مقصده، إلى أن بلغ باب معمر، فدخل دار أبي عبدالرحمن ثم خرج وهو منقسم القلب، فلما بلغ المربعة الصغيرة قرب من خان مكي وقف. وقال لمنصور الصيدلاني: تعال، فعدا إليه منصور، فلما وقف بين يديه، قال له: ما صنعتك؟ قال: أنا عطار، قال: تحسن صنعة الأساكفة؟ قال: لا، قال: تحسن صنعة النجارين؟ قال: لا. فقال لنا: إذا كان العطار لا يحسن غير ما هو فيه فما تنكرون على فقيه راوي حديث أنه لا يحسن الكلام؟ وقد قال لي مؤدبي - يعني المزني رحمه الله - غير مرة: كان الشافعي رضي الله عنه ينهانا عن الكلام».

---

(١) تعليقه على دفع شبه التشبيه (ص١٠٩).

أقول: فهذه القصة، فأين ما يدل فيها على رجوع ابن خزيمة عن كتابه «التوحيد»؟!

ثم قال البيهقي - معلقاً على القصة -: «قلت: أبو عبدالرحمن هذا كان معتزلياً ألقى في سمع الشيخ شيئاً من بدعته وصور له من أصحابه، يريد أبا علي محمد بن عبدالوهاب الثقفي، وأبا بكر أحمد بن إسحاق الصبغي، وأبا محمد يحيى بن منصور القاضي، وأبا بكر بن أبي عثمان الخيري رحمهم الله أجمعين، أنهم يزعمون أن الله تعالى لا يتكلم بعدما تكلم في الأزل حتى خرج عليهم وطالت خصومتهم، وتكلم بما يوهم القول بحدوث الكلام، مع اعتقاده قدمه، ثم إن أبا بكر أحمد بن إسحاق الفقيه أملى اعتقاده واعتقاد رفقائه على أبي بكر بن أبي عثمان، وعرضه على محمد بن إسحاق بن خزيمة فاستصوبه محمد بن إسحاق وارتضاه واعترف فيما حكينا عنه بأنه إنما أتى ذلك من حيث إنه لم يحسن الكلام».

أقول: البيهقي - رحمه الله - موافق لتلاميذ ابن خزيمة على مذهب الكلابية، ولذا جعل القصة تدل على تصويبه لمذهب الثقفي ومن وافقه!

والوجه الصحيح لهذه القصة - والله أعلم -: أن ابن خزيمة تأسف وندم على وضع خطه بالموافقة على الاعتقاد الذي كتبه أبو بكر الصبغي بعد أن كشف له أبو عبدالرحمن المعتزلي - بقصد إيقاع الوحشة بين ابن خزيمة وتلاميذه - عما في عبارات الصبغي[1] وزملائه من

---

(١) كجعلهم الكلام صفة ذات وليست صفة فعل، وجعله أزلياً. وهذا موافق لكلام الكلابية. وقولهم «ومن زعم أن الله لم يتكلم إلا مرة ولم يتكلم إلا ما تكلم به» أوهم موافقتهم لابن خزيمة في تعليق الكلام بمشيئة الله، لكن قولهم - بعد ذلك - «ثم انقضى كلامه» يدل على أن كلام الله عندهم لازم لذاته، كما هو مذهب الكلابية. انظر: (موقف ابن تيمية من الأشاعرة) للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود (١/ ٤٠٠).

المخالفة له والموافقة لابن كلاب، وهنا ضاق صدر ابن خزيمة واغتم لما صدر منهم، وقال ما جاء في القصة مشيراً إلى عدم إدراكه مرادهم ومعترفاً بعدم إحسانه لكلام المتكلمين المحدث ولعباراتهم الموهمة.

وليس في القصة ما يدل على رجوعه عن عقيدته فضلاً عن كتابه «التوحيد» لا من قريب ولا من بعيد !!

لكن الكلابية والأشعرية لا يعرفون الاعتقاد إلا باسم «علم الكلام» !

وأما السلف فعلم الكلام عندهم مذموم وليس هو الاعتقاد الذي دل عليه الكتاب والسنة.

ويدل على هذا الذي ذكرت أمور :

أ- ما روى الحاكم، قال : سمعت أبا بكر أحمد بن إسحاق يقول : لما وقع من أمرنا ما وقع وجد أبو عبدالرحمن ومنصور الطوسي الفرصة في تقرير مذهبهم، واغتنم أبو القاسم، وأبو بكر بن علي، والبردعي السعي في فساد الحال، انتصب أبو عمرو الحيري للتوسط فيما بين الجماعة، وقرر لأبي بكر ابن خزيمة اعترافنا له بالتقدم، وبين له غرض المخالفين في فساد الحال، إلى أن وافقه على أن نجتمع عنده، فدخلت أنا، وأبو علي، وأبو بكر بن أبي عثمان، فقال له أبو علي الثقفي : ما الذي أنكرت أيها الأستاذ من مذاهبنا حتى نرجع عنه؟ قال : ميلكم إلى مذهب الكلابية، فقد كان أحمد بن حنبل من أشد الناس على عبدالله بن سعيد بن كلاب، وعلى أصحابه مثل الحارث وغيره. حتى طال الخطاب بينه وبين أبي علي في هذا الباب، فقلت : قد جمعت أنا أصول مذاهبنا في طبق، فأخرجت إليه الطبق، فأخذه وما زال يتأمله وينظر فيه، ثم قال : لست أرى ها هنا شيئاً لا أقول به. فسألته أن يكتب عليه خطه أن ذلك مذهبه، فكتب آخر تلك

الأحرف، فقلت لأبي عمرو الحيري: احتفظ أنت بهذا الخط حتى ينقطع الكلام، ولا يُتهم واحد منا بالزيادة فيه. ثم تفرقنا، فما كان بأسرع من أن قصده أبو فلان وفلان وقالا: إن الأستاذ لم يتأمل ما كتب في ذلك الخط، وقد غدروا بك وغيروا صورة الحال. فقبل منهم، فبعث إلى أبي عمرو الحيري لاسترجاع خطه منه، فامتنع عليه أبو عمرو، ولم يرده حتى مات ابن خزيمة، وقد أوصيت أن يدفن معي، فأحاجه بين يدي الله تعالى فيه، وهو: القرآن كلام الله تعالى، وصفة من صفات ذاته، ليس شيء من كلامه مخلوق، ولا مفعول، ولا محدث، فمن زعم أن شيئاً منه مخلوق أو محدث، أو زعم أن الكلام من صفة الفعل، فهو جهمي ضال مبتدع، وأقول: لم يزل الله متكلماً، والكلام له صفة ذات، ومن زعم أن الله لم يتكلم إلا مرة، ولم يتكلم إلا ما تكلم به، ثم انقضى كلامه، كفر بالله، وأنه ينزل تعالى إلى سماء الدنيا فيقول: «هل من داع فأجيبه». فمن زعم أن علمه تنزل أوامره، ضلّ، ويكلِّم عباده بلا كَيف ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] لا كما قالت الجهمية: إنه على الملك احتوى، ولا استولى[١]. وإن الله يخاطب عباده عَوْداً وبَدْءاً، ويعيد عليهم قصصه وأمره ونهيه، ومن زعم غير ذلك، فهو ضال مبتدع. وساق سائر الاعتقاد[٢].

وقال الحاكم - أيضاً -: حدثني أبو بكر محمد بن حمدون وجماعة من مشايخنا - إلا أن ابن حمدون كان من أعرفهم بهذه الواقعة، قال: لما بلغ أبو بكر ابن خزيمة من السن والرئاسة والتفرد بهما ما بلغ، كان له أصحاب صاروا في حياته أنجم الدنيا، مثل أبي

(١) هذا يدل على أن تأويل الاستواء بالاستيلاء بدعة، ينكرها أوائل الأشاعرة وأسلافهم الكلابية، وأن متأخريهم تلقفوها عن الجهمية والمعتزلة! فبئس - والله - السلف.

(٢) السير (١٤/ ٣٨٠-٣٨١).

علي محمد بن عبدالوهاب الثقفي، وهو أول من حمل علوم الشافعي ودقائق ابن سريج إلى خراسان، ومثل أبي بكر أحمد بن إسحاق - يعني الصبغي - خليفة ابن خزيمة في الفتوى، وأحسن الجماعة تصنيفاً، وأحسنهم سياسة في مجالس السلاطين، وأبي بكر بن أبي عثمان، وهو آدبهم، وأكثرهم جمعاً للعلوم، وأكثرهم رحلة، وشيخ المطَّوعة والمجاهدين، وأبي محمد يحيى بن منصور، وكان من أكابر البيوتات، وأعرفهم بمذهب ابن خزيمة وأصلحهم للقضاء. قال: فلما ورد منصور بن يحيى الطوسي نيسابور، وكان يكثر الاختلاف إلى ابن خزيمة للسماع منه، وهو معتزلي، وعاين ما عاين من الأربعة الذين سميناهم حسدهم، واجتمع مع أبي عبدالرحمن الواعظ القدري بباب معمر في أمورهم غير مرة فقالا: هذا إمام لا يُسْرِعُ في الكلام، ويَنْهى أصحابه عن التنازع في الكلام وتعليمه، وقد نبغ له أصحاب يخالفونه وهو لا يدري، فإنهم على مذهب الكلابية، فاستحكم طمعهما في إيقاع الوحشة بين هؤلاء الأئمة[1].

وأبو عبدالرحمن المذكور في هاتين الروايتين هو أبو عبدالرحمن المذكور في رواية البيهقي.

ب- أن ابن خزيمة تبرأ من كل قول ينسبه له الكلابية يخالف ما في كتبه في الاعتقاد، أخرج الحاكم (كما في السير ١٤/ ٣٧٩) - ومن طريقه أبو إسماعيل الهروي في (ذم الكلام ٤/ ٣٨٨ برقم ١٢٦٥) - قال: «سمعت أبا سعد عبدالرحمن بن أحمد المقرئ، سمعت ابن خزيمة، يقول: القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله غير مخلوق، ومن قال شيء منه مخلوق، أو يقول: إن القرآن محدث فهو جهمي، **ومن نظر في كتبي بان له أن الكلابية - لعنهم الله - كذبة فيما يحكون عني بما**

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٧٧- ٣٧٨).

هو خلاف أصلي وديانتي، قد عرف أهل الشرق والغرب أنه لم يصنف أحد في التوحيد والقدر وأصول العلم مثل تصنيفي، وقد صح عندي أن هؤلاء - الثقفي، والصبغي، ويحيى بن منصور - كَذَبَةٌ، قد كذبوا عليَّ في حياتي، **فمحرم على كل مقتبس علم أن يقبل منهم شيئاً يحكونه عني**، وابن أبي عثمان أكذبهم عندي، وأقوَلُهم عليَّ ما لم أَقُلْه».

ولفظ الهروي: «**فالحاكي عني خلاف ما في كتبي المصنفة التي حُملتْ إلى الآفاق شرقاً وغرباً كذبة فسقة**».

جـ- أن قول ابن خزيمة «إذا كان العطار لا يحسن غير ما هو فيه فما ينكرون على فقيه راوي حديث أنه لا يحسن الكلام ؟!».

لا يعدو أن يكون مثل كلام السلف الشافعي وأبي يوسف وأحمد وغيرهم في ذم الكلام.

فهل سيفهم فاهم أن هؤلاء الأئمة لا يعلمون الاعتقاد الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة أم أنهم يريدون ذم ما أحدث وابتدع من أصول تخالف الكتاب والسنة في الاعتقاد وطريقة تقريره ؟!

الجواب: - عند كل عاقل مقدر للسلف معترف بعلمهم وفضلهم - الثاني.

يؤكده:

د- قوله - في نفس الرواية -: «وقد قال لي مؤدبي - يعني المزني رحمه الله - غير مرة: كان الشافعي رضي الله عنه ينهانا عن الكلام».

هـ- أن مخالفي ابن خزيمة حصلت لهم محن وأُلزم بعضهم بيته إلى أن مات، كما حصل لأبي علي الثقفي، قال أبو عبدالرحمن السلمي: «ومع علمه - أي الثقفي - وكماله خالف الإمام ابن خزيمة في مسائل التوفيق والخذلان، ومسألة الإيمان، ومسألة اللفظ، فأُلزم

البيت، ولم يخرج منه إلى أن مات وأصابه في ذلك محن»[١].

قلت: فلو رجع ابن خزيمة عن عقيدته لشهد لهم بصحة الاعتقاد ولرفع عنهم الأذى.

و- أن ابن خزيمة ما ألف كتابه «التوحيد» إلا بعد الفتنة التي حصلت بينه وبين أصحابه، وفي مقدمة الكتاب ما يدل على ذلك، قال - رحمه الله - : «... وكنت أحسب أن ما يجري بيني وبين المناظرين من أهل الأهواء في جنس الكلام في مجالسنا ويظهر لأصحابي الذين يحضرون المجالس والمناظرة من إظهار حقنا على باطل مخالفينا كاف عن تصنيف الكتب على صحة مذهبنا وبطلان مذاهب القوم وغنية عن الإكثار في ذلك، فلما حدث في أمرنا ما حدث مما كان الله قد قضاه وقدر كونه مما لا محيص لأحد ولا موئل عما قضى الله كونه في اللوح المحفوظ قد سطره من حتم قضائه ...»[٢].

ز- تتابع العلماء على عزو الكتاب لابن خزيمة ونسبة ما فيه إليه دون أن يشير أحد منهم إلى رجوعه، وفيهم مجموعة لا يوافقون ابن خزيمة على اعتقاده لأشعريتهم مع اعترافهم بفضله وعلمه وجلالة قدره، وتبرئة ابن خزيمة عندهم من الاعتقاد المدون في كتاب التوحيد أحب إليهم من تعقبه.

فلو كان الأمر على ما ذكر السقاف لبادروا بذكره.

ح- أن الكوثري على ما هو عليه من العداء لأهل السنة لم يستطع أن يجعل القصة دليلاً على رجوع ابن خزيمة عن كتابه «التوحيد» بل تفوه بعكس ذلك، إذ قال - تعليقاً على القصة - : «وقد

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٨٢).
(٢) (١/ ٩).

أنصف من نفسه حيث اعترف أنه يجهل علم الكلام، وكان الواجب على مثله أن لا يخوض في علم الكلام فتزل له قدم، ومع هذا الجهل ألف كتاب التوحيد فأساء إلى نفسه»[١].

وعلى كل فكذب السقاف في دعواه هذه يثبت بأقل مما ذكرت، ومناقشتي للقصة على اعتبار أن الرواة قد حافظوا على ألفاظها، ولم تكن رواية بالمعنى أثَّر في صياغتها - دون قصد - المعتقد والفهم.

أما القصة الثانية : فأخرجها البيهقي، قال : وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، قال : سمعت أبا الحسن علي بن أحمد الزاهد البوشنجي، يقول : دخلت على عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي بالري، فأخبرته بما جرى بنيسابور بين أبي بكر ابن خزيمة وبين أصحابه، فقال : ما لأبي بكر والكلام؟ إنما الأولى بنا وبه أن لا نتكلم فيما لا نعلمه. فخرجت من عنده حتى دخلت على أبي العباس القلانسي، فقال : كان بعض القدرية من المتكلمين وقع إلى محمد بن إسحاق فوقع لكلامه عنده قبول. ثم خرجت إلى بغداد فلم أدع بها فقيها ولا متكلماً إلا عرضت عليه تلك المسائل، فما منهم أحد إلا وهو يتابع أبا العباس القلانسي على مقالته، ويغتم لأبي بكر محمد بن إسحاق فيما أظهره[٢].

أقول : وكما ترى فليس في القصة حرفٌ واحدٌ عن ابن خزيمة فضلاً عن أن يكون فيها ما يدل على رجوعه !!

وكلام ابن أبي حاتم غاية مافيه ذم الكلام وأنه لايحسنه، فكان ماذا؟! وهذا ليس خاصا به فكل السلف يكرهون علم الكلام ويذمون تعلمه، لكن من لايعرف الاعتقاد الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة إلا باسم (علم الكلام) كالكوثري وأمثاله من الجهمية يجعل كلام ابن

---

(١) انظر: هامش الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٣٤٠).
(٢) المصدر السابق ص٣٤٢.

أبي حاتم يتعارض مع إنكاره على اللفظية.

وهذا جهل أو تجاهل!

وأبو العباس القلانسي كان كلابيا فمن الطبيعي أن يقول عن ابن خزيمة ماقال. والبوشنجي كذلك كان كلابيا، ولم يسم لنا واحدا من الفقهاء والمتكلمين الذين لقي في بغداد ولا أظنهم إلا كلابية على مذهبهم.

وابن خزيمة جبل فلا يضره مخالفة من خالف ولا اغتمام من اغتم !

- المعول الثالث : وصفه كتب السنة بأقبح الصفات وأبشعها !

كأن يقول : مليئة بالواهيات والموضوعات والإسرائيليات !

قال - هداه الله - : «ولنا مع مثل هذا الكتاب جولات ومناقشات في مقالات آتية - إن شاء الله تعالى - نبين فيها أن هذه الكتب المسماة بالسنة أو الصفات أو مثل الشريعة للآجري والرؤية المنسوبة للحافظ المتقن الدارقطني ما هي إلا مخازن ومستودعات للأحاديث الواهية والضعيفة والموضوعة والمنكرة . . .»[١].

وهذا المعول سلطه على جميع كتب السنة، فقد قال : «جميع الكتب التي أُطلق عليها كتب «السنة» هي في الحقيقة مليئة بالأحاديث الموضوعة والتالفة والمنكرة والضعيفة وما أشبه ذلك»[٢].

ناسياً أو متناسياً أن الأئمة في تلك العصور إذا ألفوا في مسألة - كالرؤية مثلاً - فاحتجوا لها بأحاديث ذكروا كل ما وقع لهم من طرق تلك الأحاديث، ولو كانت من رواية من هو متكلم فيه، ما دام أن المتن ثابت بطرق صحيحة، وقد يكون في الصحيح أو شهد له

---

(١) البيان الكافي (ص ٣٠٠) ملحق بدفع الشبه.

(٢) المصدر السابق (ص ٧٥).

القرآن، وسوغوا فعلهم هذا بالقاعدة المشهورة: «من أسند فقد برئ».

ومن أخف صيغ هذا المعول قوله - عن الكتاب إذا لم يجد فيه ما يبرر هجومه عليه -: سنة فلان!

كما فعل مع كتاب «السنة» لابن أبي عاصم، فلا تكاد ترى السقاف يذكره إلا بـ «سنة ابن أبي عاصم» تحقيراً للكتاب وتنفيراً للقراء عنه!

مع أن الكتاب من أوله إلى آخره قائم على أدلة الكتاب والسنة.

ومن أقبح صيغ هذا المعول قوله - عن الكتاب -: «كتاب شرك».

وقد أطلق هذه العبارة في حق كتاب «التوحيد» لابن خزيمة وكتاب «السنة» لعبدالله بن أحمد و «السنة» للخلال.

قال السقاف - هداه الله -: «كابن خزيمة في كتابه التوحيد الذي سماه الإمام الفخر الرازي في تفسيره (١٤/ ٢٧/ ١٥١) كتاب الشرك، وقد ندم ابن خزيمة على تصنيفه ورجع عنه كما جاء بإسنادين في كتاب «الأسماء والصفات» للحافظ البيهقي (ص ٢٦٧ بتحقيق المحدث الكوثري)، ومثل كتاب التوحيد لابن خزيمة كتاب «السنة» المنسوب لابن أحمد، وكذلك «سنة الخلال» وأمثال هذه الكتب التي تحمل في طواياها تجسيماً صريحاً وروايات تالفة»[١].

أقول: فهذا كلام قبيح نقله يكفي عن رده وتعقبه! وهو إرث ورثه السقاف من الكوثري!!

وقد كفانا مؤونة الرد عليه صديقه أحمد الغماري، فقد قال في رسالته لتلميذه (بوخبزة): «وكتاب التوحيد لابن خزيمة إن كنت تريد

(١) المصدر السابق (ص١٠٨).

المجلد الكبير المسند فهو من أنفس كتب الإسلام، وإن كنت تريد الصغير فأنا في شك من ثبوته لابن خزيمة، **وما كتبه الكوثري قرأته، قبح الله الكوثري فإنه خبيث مبتدع كذاب فاجر**»(١).

وقال - في رسالة أخرى - : «ومرادي من نفاسة الكتاب ذكر الأدلة الصريحة لمذاهب السلف مع الأسانيد الصحيحة، والكلام عليها بما يقطع شغب كل مبتدع أشعري من أفراخ الاعتزال»(٢).

وقال - أيضاً - في أوصاف الكوثري: «التشنيع على المتمسك بالحديث ومذاهب السلف وأهل الحق ليس تشنيعاً على الحديث والسلف وأهل الحق، كما **يفعله الكوثري الوقح المجرم مع أهل الحديث، لا سيما أمثال**: عبدالله بن أحمد بن حنبل، **والإمام ابن خزيمة**، وعثمان بن سعيد الدارمي وعصبة الحق الذين يخرجهم - بغلوه في بدعته - من الدين، ويسميهم الحشوية، ويلمزهم بكل رذيلة مع أنهم ما قالوا حرفاً واحداً من عندهم، ولا ذكروا رأياً من آرائهم، إنما ذكروا آيات القرآن العظيم، وأحاديث الرسول ﷺ مجردة، مع النص منهم على التفويض لمعناها وعدم التشبيه، فلم يرض منهم إلا برد كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ وتأويله، والتلاعب به على حسب فهمه القاصر وذهنه الفاسد الخاسر! وإيمانه الناقص المدخول! بل المفقود المعلول!»(٣).

---

(١) الجواب المفيد للسائل المستفيد (ص ٨١).
(٢) المصدر السابق (ص ٨٠).
(٣) بيان تلبيس المفتري (ص ٣٠٥).

المعول الرابع : وصفه للكتاب بعدم الفائدة، ليصرف عنه نظر أتباعه وقرائه !

وهذا المعول سلطه على كتاب واحد - فيما وقفت عليه - وهو «شرح السنة» للإمام البغوي، فقد قال : «... وعلى كل حال فكتابه «شرح السنة» لا فائدة منه لطالب العلم البتة، ولا يحتاجه العالم إطلاقاً، ولا قيمة له حقيقة، ولا حول ولا قوة إلا بالله»(١).

فهذا كلام السقاف في «شرح السنة» .

أما علماء الإسلام فقد أثنوا على البغوي ومؤلفاته، قال الذهبي : «وكان البغوي يلقب بمحيي السنة وبركن الدين وكان سيداً إماماً عالماً علامة، زاهداً قانعاً باليسير .. .**بُورِكَ له في تصانيفه**، ورزق فيها القبول التام، لحسن قصده وصدق نيته، **وتنافس العلماء في تحصيلها**، وكان لا يلقي الدرس إلا على طهارة، وكان مقتصداً في لباسه، له ثوب خام، وعمامة صغيرة **على منهاج السلف حالاً وعقداً**، وله القدم الراسخ في التفسير، والباع المديد في الفقه رحمه الله» ا.هـ(٢).

وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط : «**وهو كتاب عظيم في بابه لا يستغني عنه طالب علم فإنه من أجل كتب السنة** التي انتهت إلينا من تراث السلف ترتيباً وتنقيحاً، وتوثقاً وإحكاماً، وإحاطة بجوانب ما ألف فيه وأنشئ من أجله، وهو يبين عن سعة اطلاع مؤلفه - رحمه الله - على الحديث الشريف ونقلته، ودرايته بالروايات وعللها، ومعرفة مذاهب الصحابة والتابعين، وأئمة الأمصار والمجتهدين، **ولا أعلم كتاباً من كتب السنة يغني غناءه**»(٣).

---

(١) المصدر السابق ص (٢١٧).

(٢) السير (١٩/ ٤٤١).

(٣) هامش المصدر السابق (١٩/ ٤٣٩).

فإذا قرنت - أخي القارئ - كلام السقاف بكلام هؤلاء العلماء يتبين لك مبلغ تهور السقاف وجراءته على كتب الأئمة !! وأنه لا يرى لهم ولا لمؤلفاتهم حقا ولا فضلا، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المعول الخامس: الطعن في عدالة مؤلفي الكتب:

مثل قوله: «الإبانة لابن بطة الوضاع»[١].

أقول: الذي يتحصل من كلام الحفاظ أن ابن بطة مع علمه وزهده وفضله وصلاحه له أوهام وأغلاط في الرواية، فلا يتهم بما ينافي ما تواتر من صلاحه ولا يحتج بما يتفرد بروايته، وقد تقدم كلام النقاد فيه بما يغني عن إعادته هنا[٢].

واتهام السقاف له بالوضع غلو ومجازفة، بل جور وظلم سيلقى مغبته يوم تجتمع الخصوم عند الله.

المعول السادس: اتهام الأئمة بالتقصير في التحقق من توفر شروط الصحة !:

دواوين الإسلام الكبرى والتي لم يستطع السقاف أن يطعن في ثبوتها ولا في مؤلفيها - ولابد له من طريقة يواجه بها ما اشتملت عليه من نصوص تخالف هواه ومشربه - استخدم تجاهها طريقة تختلف عن الطرق السابقة، فزعم أن مؤلفيها عندما صححوا الأحاديث والآثار نظروا لظاهر الإسناد فقط ولم يراعوا شرط السلامة من الشذوذ والعلة!

قال - هداه الله - : «اعلم يرحمك الله تعالى أن أهل الحديث ذكروا أن للحديث الصحيح خمسة شروط وهي:

١- اتصال السند.

---

(١) مقدمة السقاف لدفع شبه التشبيه (ص ٧٥).

(٢) انظر: ص ١٤٤ من هذا الكتاب.

٢- عدالة الراوي.

٣- ضبطه.

٤- عدم الشذوذ.

٥- عدم العلة.

والحق أنهم في غالب أحوالهم لم يراعوا الشرط الرابع والخامس وهما سلامة الحديث من الشذوذ والعلة القادحة، ولم يدرك شذوذ الحديث أو وجود العلة فيه إلا النقاد الذين جمعوا بين الفقه والحديث، فأما من اقتصر علمهم على الحديث فقط، فلم يدركوا ذلك إلا في الشيء اليسير، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . . .» إلى آخر هرائه[1].

ومقصوده بهذه الأسطر أحاديث الصحيحين التي تخالف مشربه، وقد صرح بقصده هذا بعد ذلك، فقال: «وإذا كان الحفاظ قد عرفوا الشاذ في كتب المصطلح بأنه: ما خالف الثقة به الثقات، فنقول: إذا خالف الثقة الثقات في رواية اعتبر حديثه شاذاً مقدوحاً فيه، فما بالك إذا خالف الثقة القرآن؟! حيث أتى برواية تخالف المقطوع به؟! لا شك أنه يطرح ما جاء به وهو شاذ بمرة، وإنما يدرك ذلك من كان فهمه ثاقباً وكان فقيهاً صاحب استنباط دقيق وعقل كبير فطن، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والذي يعنينا هنا الآن في هذا المقام مسألتان:

الأولى: أن نبين أن هناك أحاديث حكم عليها بعض الحفاظ بالصحة بالنظر لأسانيدها دون متونها التي فيها ما ينكر فيجعلها من الشاذ متناً، منها في الصحيحين، ومنها ما ليس فيهما.

والثانية: أن أحاديث الصحيحين لا تفيد إلا الظن شأنها شأن

---

(١) مقدمته لدفع الشبه (ص٤٦).

باقي الأحاديث الصحيحة الأخرى خارج الصحيحين، إلا ما تواتر منها، وقد صرح بذلك جماعة من حذاق الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث»[١].

فالبخاري ومسلم لم يدركا شذوذ الحديث أو وجود علة فيه لاقتصار علمهم على الحديث !! بينما أدرك السقاف ذلك لجمعه بين الفقه والحديث !! ولذا قال: «فنستطيع أن نقول: أحاديث الصحيحين لا تفيد إلا الظن عند أحمد. **ويمكن الضرب على بعضها إذا تبين فيها خلل** كما فعل هو في مسنده المتواتر عنه»[٢].

وهذا الموقف يذكرنا بموقف أحد المتجهمة نفاة الصفات لما قرأ قول الله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ قال: أما والله لو وجدت سبيلاً إلى حكِّها لحككتها من المصحف.

فما أشبه الليلة بالبارحة.

وهذا آخر ماأردت تقييده، والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

(١) المصدر السابق (ص٤٩).
(٢) المصدر السابق (ص٤٢).

فهرس الموضوعات

الصف والإخراج الفني

مركز عالم الطباعة

ت : ٤٧٦٠٢٦٦